

سيناء في قلب مصر

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

زبيدة عطا

محسن يوسف

سيناء في قلب مصر

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد وتحرير

زبيدة عطا　　　　محسن يوسف

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

سيناء في قلب مصر / تقديم إسماعيل سراج الدين؛ إعداد وتحرير زبيدة عطا، محسن يوسف.
الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، ح 2009.

ص. سم.
تدمك 978-977-452-167-6

1. سيناء (مصر) — تاريخ. 2. سيناء (مصر) — الأحوال السياسية. 3. سيناء (مصر) — الأحوال الاقتصادية. أ. عطا، زبيدة محمد. ب. يوسف، محسن. ج. سراج الدين، إسماعيل، 1944-

ديوي- 953.1 2009421731

ISBN 978-977-452-167-6

رقم الإيداع ٢٠٠٩/٢١٤٥٣

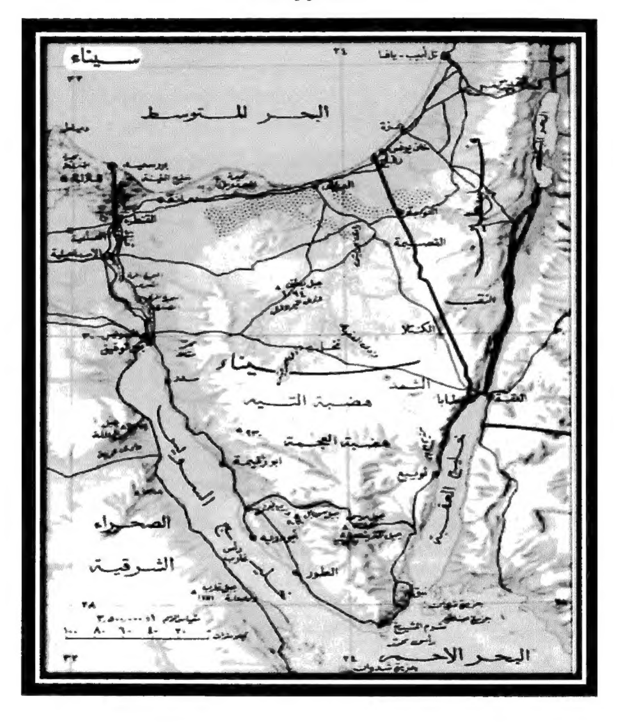
الإخراج الفني : عاطف عبد الغني

طبع في مصر

١٠٠٠ نسخة

المحتوى

شبه جزيرة سيناء



مقدمة

تحتفل مصر في شهر إبريل من كل عام بعودة سيناء وترابها الغالي. وقد حرصت لجنة الجغرافيا والتاريخ والآثار بمكتبة الإسكندرية على تنظيم ندوة تحت عنوان «سيناء في قلب مصر» على اعتبار أن شبه جزيرة سيناء البوابة الشرقية لحماية أمن مصر، كما أن أرضها ارتوت بدماء المصريين خاصة في العصر الحديث، ولذلك تظل سيناء في قلب مصر، وفي قلب سياستها، بل قلب مستقبلها.

ويُطلق على سيناء «أرض القمر» و«أرض الفيروز» أو «الأرض المقدسة»، وهى أسماء ترتبط بلحظات وأحداث تاريخية دارت على أرضها؛ فسيناء في التاريخ المصري القديم كانت تسمى «فيا» بمعنى المنجم، وترد أحيانًا بمعنى جبال الفيروز؛ حيث توجد بها مناجم الفيروز الذي يستخرج من صخور جبالها، كما يطلق عليها الأرض المقدسة؛ فعلى أرضها التقت الأديان الثلاثة، وكلم موسى فيها ربه في الوادي المقدس، وكانت معبرًا للعائلة المقدسة في رحلة هروبها إلى مصر، كما أُقيمت عليها مجتمعات مسيحية وكنسية عديدة ولازال دير سانت كاترين يحمل ذكريات ماضٍ إنساني عريق.

وهناك سجل حافل لسيناء؛ لأنها تعتبر البوابة الشرقية لحماية مصر تاريخيًّا، فعبر صحرائها جاءت جيوش طامعة غازية من التاريخ القديم وحتى العصر الحديث، ويوجد على أرضها أقدم طريق حربي في تاريخ العالم القديم، وهو طريق حورس الذي استخدمته جيوش الأشوريين والفرس والإسكندر المقدوني وعمرو بن العاص، ويزخر هذا الطريق بالحصون العسكرية، ومن أشهرها حصن قلعة السلطان المظفر صلاح الدين الأيوبي على جزيرة فرعون، التي كانت حارسًا أمينًا ضد تحرشات العدوان الصليبي.

لذلك كله تعد سيناء واجهة مصر، ففيها مكمن أمجادها وأمنها، ولازالت صحراؤها تمثل ذكريات مجيدة للفراعنة وآثارهم، فقد عثر أخيرًا في صخور سيناء على نقوش للأبجدية السينائية التي نقل عنها الفينيقيون لغتهم وهى أصل اللغة اليونانية، وهي أبجدية تتكون من مقاطع هيروغليفية مع الحروف الأولى لأسماء الصور وتتكون من اثنين وعشرين حرفًا.

وقد كانت هذه الأهمية التاريخية والسياسية والخصوصية الحضارية هي الدافع وراء تنظيم ندوة حول سيناء خاصة في ظل العديد من المستجدات السياسية والأمنية التي تفرض الحاجة إلى المزيد من الدراسات والبحوث للاهتمام بسيناء المكان والتاريخ والبشر، وذلك لضمان تنميتها كجزء هام من أرض الوطن، خاصة أن أمنها هو أمن للوطن.

ولا يكتفي هذا الكتاب بدراسة الماضي، بقدر ما يهدف إلى النظر في الواقع الذي نعيشه ونعرف تفاصيله وتحدياته، واستشراف المستقبل، مع وضع سيناريوهات لمواجهة التحديات، خاصة بعد أن أصبحت التنمية البشرية والاقتصادية هي خط الدفاع الحقيقي عن سيناء، التي تمثل ٦٪ من مساحة مصر الكلية وتحيط بها ثلاثة شواطئ مصرية.

إن مستقبل سيناء، واستمرارها كبوابة لحماية أمن مصر وحدودها، يستلزم تحقيق التوازن بين التنمية والأمن القومي، بهدف مواجهة أية مخططات تعمل على إمكانية استغلال سيناء كمساحة جغرافية ممتدة، لا يشغلها إلا عدد محدود من السكان، خاصة أن هناك عددًا من المشروعات القديمة والجديدة مثل المشروعات التي قُدِّمت في عهد شارون، أو مشروع «هيرتزاليا» الذي يهدف إلى توطين الفلسطينيين في المنطقة من رفح إلى العريش امتدادًا للجنوب ، بهدف التخلص من الكتلة السكانية الفلسطينية في قطاع غزة، والقضاء نهائيا على مطلب حق العودة للفلسطينيين وتصدير كل المشكلات المرتبطة بالقضية الفلسطينية إلى مصر. ويكمن خطر مثل هذه المشروعات في استخدام سيناء كساحة لعمليات تهجير وتوطين الفلسطينيين في كونها تلقى قبولاً عند بعض القوى الأوروبية وبعض المسئولين الأمريكيين، ولن تتأتى الحماية من تلك المشروعات إلا عبر تعمير سيناء مكانًا وبشرًا، خاصة أن سيناء يمكن أن تصبح سلة غذاء لمصر جميعها بما تحويه من إمكانات، ويمكن لإعادة تنميتها صناعيًّا أن توفر فرص عمل للشباب بعيدًا عن أغلب المشروعات الحالية التي تقتصر على قطاع السياحة، مع العلم أن هناك مشروعًا قوميًّا لتنمية سيناء يمتد إلى عام ٢٠١٧، بتكلفة تصل إلى ٧٥ مليار جنيه، وإضافة زيادة بشرية تصل إلى ٢,٩ مليون نسمة[١].

(١) تقرير لجنة الصناعة ومجلس الشورى- محمد فريد خميس لمجلس الشورى.

ويعكس هذا الكتاب أهمية شبه جزيرة سيناء لدى المصريين شعبًا وحكومة، وتمركزها في قلب السياسة المصرية؛ حيث يتناول الفصل الأول منه تعريفًا بسيناء التاريخ والمكان والإنسان، وكيف ارتبطت عبر الزمن بتاريخ مصر وحضارتها، وما الطبيعة الجغرافية والبشرية لهذا الجزء العزيز من أرض مصر. ويتناول الفصل الثاني موقع سيناء وأهميته بالنسبة للأمن القومي المصري، وهى الأهمية التي لا تعود فقط إلى طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي الذي تفجر منذ عام ١٩٤٨ بقدر ارتباطه بموقع سيناء ذاتها. ويتناول الفصل الثالث الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، حتى قبل ظهور الصراعات الإقليمية والمصالح الدولية وموقع سيناء منها. وفى الفصل الرابع، يتناول الكتاب طبيعة النظم القانونية التي ترتبط بسيناء ذات الطبيعة السكانية المتميزة؛ حيث تعيش فيها قبائل بدوية لها ثقافتها الفرعية الخاصة التي تتطلب استيعابًا وتفهمًا من قِبَل المنظومة القانونية للدولة الحديثة، بالإضافة إلى الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على المنطقة في إطار الاتفاقيات التي وقعتها مصر، وما يمنحه من حقوق أو يفرضه من قيود والتزامات، وكيفية توظيفها لحماية أمن سيناء، الذي هو جزء من أمن مصر. ويناقش الفصل الخامس المخططات الإسرائيلية تجاه سيناء، والتطورات التي حدثت فيها، بداية من محاولة اتخاذها كقاعدة لتأسيس الوطن القومي لليهود في بداية الحركة الصهيونية، وانتهاءً بمحاولة تحويلها لوطن بديل لتوطين اللاجئين الفلسطينيين وسكان غزة. ويقدم الفصل السادس والأخير تجربة وخبرة مصرية للتنمية والاستثمار في سيناء، كنهج أساسي لضمان حمايتها، وقيامها بدورها في حماية الأمن القومي.

والخلاصة، أن هذا الكتاب يؤكد أهمية وضرورة إعادة دمج سيناء في جسد المجتمع المصري وقلبه، وأهمية الإسراع بغرس هذا التوجه في إدراك ووعي المصريين، من خلال التأكيد الدائم لأهمية شبه جزيرة سيناء لدى المصريين شعبًا وحكومة، وتمركزها في قلب السياسة المصرية.

إسماعيل سراج الدين

الفصل الأول

سيناء الحضارة والإنسان

جزء أساسي من عبقرية مصر الزمان والمكان[٢]



(٢) يعتمد هذا الفصل على المناقشات والأفكار التي تناولت موضوع سيناء الحضارة والإنسان جزء أساسي من عبقرية مصر الزمان والمكان، وكذلك على جميع الأوراق الخلفية التي قدمت حول هذا المحور، وبصفة أساسية الأوراق التي قدمها كل من فتحي أبو عيانة بعنوان «البيئة والإنسان في سيناء»، وعبد الحليم نور الدين بعنوان «سيناء: التراث»، وعزت زكي حامد قادوس بعنوان «دير سانت كاترين في سيناء».

مقـــدمة

ليس من المهم فقط أن تكون «سيناء في قلب مصر»، ولكن من الأهمية الكبرى أيضًا أن تكون سيناء في قلب الخريطة الإدراكية للشعب المصري؛ حيث إن هناك فرقًا بين الأهمية التي قد تكتسبها لظروف الموقع والجغرافيا، وبين أنها جزء من الخريطة الإدراكية للمصريين، لذلك فان الحديث عن أهمية سيناء يجب أن يسبقه التعرف على سيناء من الناحية التاريخية والجغرافية والحضارية.

تقع شبه جزيرة سيناء أو صحراء سيناء في قارة آسيا، وهى جزء من الأرض المصرية منذ استوطن إنسان ما قبل التاريخ هذه الأرض الممتدة في بقاع مختلفة في وادي النيل، وفى الصحراوات وعلى شواطئ البحار. وسيناء هي الطريق الذي يربط بين قارتي آسيا وإفريقيا، والجسر الذي عبرت عليه حضارات عصور ما قبل التاريخ، حيث كان إنسان هذه العصور يتجول بين آسيا وإفريقيا. وتبلغ مساحة سيناء حوالي ٦١,٠٠٠ كم، ويحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الجنوب البحر الأحمر، ومن الشرق خليج العقبة، ومن الغرب خليج السويس.

سيناء التاريخ والحضارة

عُرفت سيناء في النصوص المصرية باسم «تا مفكات»، أي «أرض الفيروز»، وكذلك «ختيو مفكات» أي «مدرجات الفيروز»، و «جو مفكات أي «جبل الفيروز»، و «خاست مفكات» أي «صحراء الفيروز». كما عُرفت باسم «تا شسمت» أي «أرض المعدن الأخضر». أما الاسم «سيناء» فهو مشتق من اسم إله القمر لدى الساميين، الذي عُرف باسم «سين»، على اعتبار ما كان للقمر من أهمية أثناء السير ليلاً في سيناء، في منطقة يشتد فيها القيظ نهارًا. كما أُشير إليها في القرآن الكريم باسم «سينين»، حيث ورد «طور سينين» في الآية الثانية من سورة «التين»، إشارةً إلى جبل الطور، ذلك الجبل المقدس الذي تلقَّى عليه النبي موسى عليه السلام الوحي ، وناجى ربه من فوقه.

وتمثل سيناء عبر تاريخها الطويل أهمية تاريخية ودينية وعسكرية لمصر، ففي أرضها استوطن إنسان ما قبل التاريخ، وترك لنا شواهد كثيرة على ذلك. وتحتضن أرضها حجر الفيروز ومعدن النحاس،

بما يمثلان من أهمية للمصري القديم. وفى رحابها وعلى صخورها سُجلت الأبجدية السينائية التي هي أصل أقدم أبجديات العالم القديم، الأبجدية الفينيقية. وشهد ترابها تقديس الملك «سنفرو» مؤسس الأسرة الرابعة. وضمت أرضها واحدًا من أقدم الطرق الحربية في تاريخ العالم القديم «طريق حورس». وارتبطت سيناء بحدث خروج «موسى» عليه السلام وقومه من مصر. كما استقبلت أرضها الأديرة المسيحية، وخاصة في جنوب سيناء، ليمارس فيها المسيحيون عقيدتهم. وشهدت أرض سيناء جيوش المسلمين، وهى تتجه صوب مصر لفتحها، ونشر الدين الإسلامي بها.

سيناء والإنسان والثورة

وقد استوطن الإنسان سيناء منذ العصر الحجري القديم، حيث عُثر على شواهد هذا الاستيطان في جبل «المجاهرة»، و«غزة»، وفي منطقة «الروافعة»، وفي شمال «بئر حسنة»، وقاع «وادي العريش»، وغير ذلك، كما أصبحت شواهد الاستيطان أكثر وضوحًا، من العصر الحجري الحديث، والعصر الحجري النحاسي، والعصر البرونزي، حيث عُثر على أدوات من حجر الظرّان في منطقة «وادي الشيخ»، كما عُثر على بقايا تجمعات سكانية صغيرة في «القصيمة»، و«الحسنة»، و«التمد». كما عُثر بالقرب من «العريش» على أدوات من العصر البرونزي. وتشير الأدوات النحاسية التي ترجع للعصر الحجري النحاسي - التي عثر عليها في حضارات هذه الفترة - إلى نشاط المصريين في استخراج النحاس في هذه الفترة المبكرة من تاريخ مصر.

ومع بداية الأسرة الأولى في مصر، استمر النشاط في سيناء لاستخراج النحاس والفيروز، وتشير إلى ذلك قطعة العاج التي عُثر عليها في «أبيدوس»، وتخص الملك «عج إيب»، بالإضافة إلى حملته نحو الشرق، وصور الحصون التي ترجع للعصر العتيق، والتي ورد ذكر بعضها وتأكد وجودها في جنوب فلسطين. وفى الدولة القديمة كثف حكام مصر نشاطهم، فشهدت الأسرة الثالثة اهتمامًا واضحًا بسيناء، فقد عُثر على نقشين يخصان الملك «سا نخت» – ربما كان أول ملوك الأسرة الثالثة – أحدهما في أحد المناجم، والآخر وهو يؤدب الأعداء. وعُثر كذلك على نقش من عهد الملك «زوسر»، يمثله وهو يضرب العدو، وأمامه شخص يحمل لقب «قائد الجيش»، ومن عهد ابنه «سخم خت» عُثر على نقش في «وادي المغارة».

وتزايد اهتمام ملوك الأسرة الرابعة بمناجم ومحاجر سيناء، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحصول على مزيد من النحاس والفيروز ومعادن وأحجار أخرى. واهتم الملك «سنفرو» بتأمين المناجم والمحاجر، وبالعمل على تحقيق الاستقرار في هذا الجزء من أرض مصر، فأقيمت الحاميات، وحُفرت آبار المياه على امتداد الطرق المؤدية إلى المناجم والمحاجر. وقد عُثر على مجموعة من النقوش من عهد الملك «سنفرو» في «المجاهرة»، وفى «سرابيط الخادم»، تصوره وهو يقضي على الخارجين عن القانون، أو الذين يهددون بعثات التعدين والتحجير. وكانت الألقاب تشير إلى «سنفرو» على أنه: «الإله العظيم، هازم الأراضي الصحراوية». واستمر «خوفو» على سياسة أبيه في استغلال المناجم والمحاجر، وتهيئة المناخ المناسب للعمل فيها. وعمومًا فإن النصوص تشير إلى استقرار الأمور طوال عصر الأسرة الرابعة.

وقد اتبع ملوك الأسرة الخامسة سياسة ملوك الأسرة الرابعة نفسها، حيث عُثر على نصوص في «وادي المغارة» تشير إلى تبني ملوك هذه الأسرة لسياسة الاستثمار للمناجم والمحاجر، والتأمين في نفس الوقت. فهناك نقوش تحمل أسماء الملوك «ساحورع»، و«ني وسر رع»، و«جد كا رع-إسسي». ونهج ملوك الأسرة السادسة نهج الأسرات السابقة نفسه من حيث الاهتمام بسيناء، ولذلك نجد نقشًا يؤرخ بالعام السابع والثلاثين من حكم الملك «ببيي الأول». والمعروف كذلك أن القائد «وني» قد وصل بقواته إلى أرضٍ وُصفت بأنها تضم أشجار التين والعنب، مما يشير إلى فلسطين. ويصعب تتبع الأمر في عصر الانتقال الأول الذي عانت فيه مصر الأمَرَّين من انقسام داخلي، وتدهور سياسي واقتصادي. ومما يؤكد أن هذه الظروف انعكست على سيناء، حيث لم يكن بالإمكان في ظل هذه الظروف الاهتمام بالعمل في المناجم والمحاجر وتأمينها.

سيناء والشخصيات والغزوات

وعندما استردت مصر وحدتها وكيانها في الأسرة الحادية عشرة، استأنفت نشاطها في سيناء، وكان من بين أهداف الملك «منتوحتب نب حبت رع» استرداد هيبة مصر في هذه المنطقة؛ لذلك نراه يرسل حملة يقودها أحد موظفيه - ويُدعى «خيتي» - لتأديب البدو الخارجين على السلطة في مصر. وعلى جدران مقبرة هذا الشخص في الدير البحري نجد نصًا يذكر على لسانه: «لقد

عاقبت الآسيويين في أرضهم. ولقد ملأ الخوف قلوبهم من قوة الملك». وتشير نصوص معبد الدير البحري إلى أن هذا الملك قام بحملة تأديبية ضد بعض البدو الخارجين عن القانون لتأمين حركة التجارة بين مصر وجيرانها عبر سيناء. كذلك نجد المناظر المسجلة على جدران مقصورة في «الجبلين» (حوالي ٢٠ كم جنوب غرب الأقصر) تصف الملك «منتوحتب نب حبت رع» بأنه وطَّد الأمن في الصحراوات.

هذا وقد قام ملوك الأسرة الثانية عشرة بخطوة أخرى نحو التأمين لهذه المناطق، تمثلت في إقامة الحصون والقلاع ونقاط للمراقبة، وهكذا فعل الملك «أمنمحات الأول» - أول ملوك الأسرة - الذي أبدى اهتمامًا كبيرًا بحدود مصر الشرقية، حيث أقام تلك التحصينات التي عُرفت باسم «حائط الأمير» أو «أسوار الحاكم». ولم يكن الملك «سنوسرت الأول» أقل نشاطاً من أبيه في هذا المجال، إذ يشير وزيره «منتوحتب» إلى قيام الملك بإخضاع الآسيويين. وتتحدث وثائق عهدي الملكين «سنوسرت الثالث» و«أمنمحات الثالث» عن اهتمام هذين الملكين بتحقيق الاستقرار في سيناء، حيث كانت مصر تمر بعصر الانتقال الثاني، ومحنة الهكسوس الذين غزوا مصر، واستقروا في شرق الدلتا. وقد أدرك ملوك الأسرة الثامنة عشرة بعد هذه المحنة أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، وأنه لابد من تأمين حدود مصر، وإشعار الدول المجاورة بأن مصر قادرة على الدفاع عن حدودها. ولم يعد لسيناء مجرد الدور الاقتصادي المتمثل في التجارة عبر أراضيها، أو في استغلال مناجمها ومحاجرها، وإنما أصبح محتمًا أن تلعب دورًا عسكريًّا يتناسب مع ما يجري على مسرح الأحداث في منطقة الشرق القديم، ومع زحف الجيوش المصرية لتكوين إمبراطورية مترامية الأطراف. ولذلك ظهر الطريق الشهير الذي يُعرف باسم «طريق حورس الحربي»، والذي سهَّل كثيرًا من تحركات الجيش المصري. وتوضح وثائق الدولة الحديثة الجهد الذي بذله ملوك هذه الفترة لتأمين حركة التجارة عبر سيناء، ولتأمين الجيوش المنطلقة نحو الشرق، من خلال تَعَرُّف عدد الحصون والقلاع التي أقاموها، وكذلك مراكز التموين والإمداد، والآبار التي تم حفرها.

سيناء كمعبر مع الدول المجاورة

وتنال «سرابيط الخادم» الاهتمام كل الاهتمام، وينال معبد الإلهة «حتحور» رعاية كبيرة من

ملوك مصر في الدولة الحديثة. وتظل سيناء تلعب دورها كجزء من أرض مصر طوال العصور المتأخرة، رغم انحسار المد العسكري المصري. وبين الحين والآخر، كان الجيش المصري في فترات الصحوة يجتاز سيناء للتعامل مع الدول المجاورة، إذا ما فكرت في الاعتداء على مصر. وبقدر ما كان «طريق حورس الحربي» عاملاً من عوامل انتصار العسكرية المصرية، فإنه كان وبالاً على مصر في بعض الفترات، فقد سلكته جيوش الأشوريين، والفرس، والإسكندر الأكبر المقدوني، وكل الغزاة الذين جثموا على قلبها عقودًا من الزمان أو قرونًا.

سيناء والمعابد

وقبل أن نلقي الضوء على المواقع الأثرية في سيناء، لابد أن نشير إلى أن سيناء شهدت عبادة الكثير من الألهة المصرية، حيث شيدت المعابد والمقاصير والمستوطنات لإقامة كهنة هذه المعابد. وكانت الإلهة «حتحور» إلهة مهيمنة في سيناء، ولقبت بسيدة الفيروز، وأقام لها ملوك مصر - عبر فترة زمنية طويلة - معبدًا في «سرابيط الخادم». وإلى جانب «حتحور» كان هناك الإله «سوبد»، وهو أحد الألهة التي عُبدت في شرق الدلتا (في «صفط الحنة»، بالقرب من الزقازيق). ونال الملك «سنفرو» - مؤسس الأسرة الرابعة - قدسية خاصة في سيناء بعد وفاته، وخصوصًا ابتداء من الدولة الوسطى، وذلك تقديرًا لدوره البارز في تأمين سيناء، والاهتمام بمناجمها ومحاجرها.

سيناء والمواقع الأثرية

تشتهر سيناء بالعديد من المواقع الأثرية، ففي محافظة شمال سيناء توجد العريش، وهي عاصمة محافظة شمال سيناء، وكانت منذ أقدم العصور ميناءً مهمًّا على البحر المتوسط، ومن المراكز الاستراتيجية على «طريق حورس الحربي»، وكانت تضم مستوطنة ومعابد وحصونًا ضاعت بمرور الزمن. وفى تل الشيخ زويد الذي يقع على ساحل البحر المتوسط شمال مدينة «الشيخ زويد»، كانت توجد إحدى المحطات المهمة على طريق حورس الحربي القديم، بين مدينتي «القنطرة» و«غزة». وقد عُثر فيها على آثار من الدولة الحديثة، ولا يزال التل بحاجة إلى مزيد من التنقيب العلمي والدراسة. أما تل الخروبة الذي يقع شمال قرية «الخروبة» على طريق العريش-رفح، فقد عثر فيه على أطلال قلعة مشيدة بالطوب اللبن ترجع للدولة الحديثة، على بعد حوالي ١٥ كم من «العريش».

وكانت القلعة أحد المراكز الواقعة على طريق حورس الحربي لإمداد الجيوش بالمؤن. وفى منطقة عين القديرات عُثر على أطلال لحصون مبكرة ظلت مستخدمة لفترة طويلة، وتوضح هذه الأطلال التخطيط العام للحصن، والوحدات الأساسية المكونة له. أما تل الفلوسيات (الفلوسية) الذي يقع شمال قرية «مزار» على ساحل بحيرة «البردويل»، فإنه يحتل التل موقعًا استراتيجيًا متميزًا، عند نقطة التقاء طريق الشاطئ الذي يربطه بمنطقة «الفَرما»، والطريق الحربي الذي يخرج من القنطرة، ويمر في سيناء.

وترجع الجذور التاريخية للموقع للعصر الفرعوني، لكن لم تظهر حتى الآن آثار تشير إلى هذه الفترة، بينما يضم الموقع آثارًا يونانية رومانية، وأطلال مجموعة من الكنائس. وفي بئر العبد التي تقع في منطقة «الدراويش» على بعد حوالي ٣٠ كم شرق «تل الفرما» على طريق القنطرة - العريش، عُثر على مجموعة من صوامع الغلال المشيدة بالطوب اللبن، وترجع للأسرة الثامنة عشرة، بالإضافة إلى أطلال لآثار أخرى. وفي منطقة تل المخزن التي تقع شرق «تل الفرما (بلوزيوم)، فقد كُشف عن أحجار عليها نقوش هيروغليفية من عهد الملك «رعمسيس الثاني»، كما عُثر في الموقع على كنيسة تؤرخ بالقرن الخامس الميلادي. وفى تل حبوة شمال شرق مدينة «القنطرة شرق» عُثر على أكثر من قلعة، إحداها ترجع لفترة احتلال الهكسوس لمصر، ولا يزال التنقيب جاريًا فيها حتى الآن. كما عُثر في الموقع ذاته على قلعة أخرى شُيدت فوق أطلال قلعة للهكسوس، وترجع لعهد الملك «سيتى الأول»، وتبلغ مساحتها ٨٠٠ × ٤٠٠ م٢. وكانت القلعة مشيدة بالطوب اللبن، وتضم عددًا من الأبراج التي كُشف فيها عن مجموعة من المخازن والمنازل، وصوامع الغلال واسطبلات للخيول، وأختام تحمل أسماء عدد من الملوك، مثل «تحتمس الثالث»، و«رعمسيس الثاني».

وفى القنطرة شرق نجد أن المدينة الحديثة أقيمت على أطلال المدينة القديمة المحصنة، التي عُرفت في النصوص المصرية باسم «ثارو». وتتحدث النصوص المصرية عن حصن «ثارو» الذي كان أقوى الحصون المدافعة عن حدود مصر الشرقية. وكانت تعلوها قنطرة يتحتم على كل قادم من سيناء أن يمر عليها. وكانت المدينة تزخر بالحدائق، واشتهرت بنبيذها الذي كان مميزًا في الدولة الحديثة. وقد عُثر فيها على جبانة من العصرين اليوناني والروماني.

وبسبب وجود كل ما سبقت الإشارة إليه من التراث الفرعوني والآثار والتاريخ الممتد في سيناء، فإنه تجدر الإشارة إلى ضرورة إنشاء متحف قومي لتاريخ سيناء، يضم كل الآثار من العصور الفرعونية القديمة، التي ترجع إلى الأسرة الرابعة، أي منذ عهد الملك سنفرو، والنقوش التي ذكر فيها حروبه في تلك المنطقة كما يضم هذا المتحف كل ما يتعلق بالحروب الحديثة التي تمت في العقود الأخيرة، وذلك بهدف توضيح دور المصريين، وما بذلوه من تضحيات في حماية الحدود، والدور الفعال لبدو سيناء، مما يعمل على تعزيز قوميتهم، وإدماجهم في المجتمع.

سيناء أرض الديانات والفنون الروحية

ترتبط سيناء تاريخيًا بظهور الديانات السماوية، ولا يخلو أي من الكتب المقدسة من نصوص تروي أحداثًا جرت على أرض سيناء. فقد عبر النبي موسى بشعب إسرائيل شبه الجزيرة وهو في طريق عودته إلى أرض الميعاد، حيث عبر بهم من البحر الأحمر، متجهًا إلى فلسطين. وعند قمة جبل سيناء نادى الله سبحانه وتعالى النبي موسى(٣)، وقبل ذلك حدث أن التقى موسى مع ملاك الله؛ حيث «تجلى له ملاك الرب في لهيب نار من وسط العليقة التي تتقد بالنار، ولكنها لا تحترق، فناداه الرب من وسط العليقة قائلاً: موسى، موسى .. اخلع نعليك من قدميك. لأن الموضع الذي أنت واقف عليه، أرض مقدسة، أنا هو إله أبيك إله إبراهيم، وإله إسحق، وإله يعقوب»(٤).



النبي موسى يخلع نعليه أمام العليقة المشتعلة

---

(٣) العهد القديم، سفر الخروج ١٨-٣١

(٤) العهد القديم، سفر الخروج ٣: ٢، ٤، ٦.

وهكذا صارت صحراء سيناء مكانا حرامًا ومباركًا ومقدسًا لكل البشرية، وحسب رأي المؤرخين لا يوجد مكان آخر على وجه الأرض في العالم القديم اتخذ هذه المكانة من القداسة والعظمة والكرامة مثل أرض سيناء. هذه المكانة التي امتدت إلى العصور المسيحية، فقد بدأت حياة الرهبنة في هذه المنطقة المقدسة منذ منتصف القرن الثالث الميلادي؛ حيث تجمع النساك المسيحيون في سيناء، وبعد نزوح أنطونيوس الكبير في أوائل القرن الرابع إلى سفوح سيناء وجبل سريال، بدأ النساك يستوطنون هذا المكان ويداومون على الحياة الروحية القاسية.

سيناء والرهبنة

وقد كانت سيناء عامل جذب كبير للرهبان؛ ليس فقط لأنها صحراء وبعيدة عن الوادي، ولكن لمجموعة مزايا أخرى، فهي الموقع الذي تجمع فيه بنو إسرائيل والأسباط؛ فلها مكانة روحية في التراث المسيحي الباكر. يضاف إلى هذا أن مصر عندما ظهر بها نظام الرهبنة ونظم الأديرة الأولى، شهدت منطقة جبل الطور تجمعات للرهبان المصريين منذ القرن الثاني الميلادي، أي في المرحلة الثانية من تطور الرهبانية المصرية، وهي مرحلة وجود الرهبان في منطقة واحدة، رغم أنهم يعيشون فرادى ولكن متجاورين، فكان هذا بمثابة المكان المثالي، وخصوصًا الصحراء الشرقية لا الغربية، وكانت سيناء هي المكان الأساسي لتجمع الرهبان. وفى عام ٣٣٠ م استجابت القديسة هيلانة لرجاء الرهبان في سيناء، وبنت لهم معبدًا صغيرًا في موضع العليقة المشتعلة أوقفته على اسم والدة الإله (ثيوتوكوس)، كما شيدت برجًا حصينًا لاستخدامه كمأوى ومخبأ للرهبان عند وقوع أي هجوم خارجي[(٥)]، وخاصة بعد تعرض هؤلاء النساك للغزوات البربرية؛ مما تسبب في إبادة عدد كبير منهم[(٦)]. وما إن حل القرن الرابع الميلادي، حتى عادت لجنوب شبه جزيرة سيناء المكانة المقدسة، وصار مقصدًا للزيارة والحج، وتقاطرت عليه الوفود يلتمسون الزيارة والحصول على البركة من هذا الموضع المقدس. وقد كان لكثرة عدد الرهبان أثرٌ كبيرٌ؛ مما دعا إلى الحاجة إلى تنصيب أسقف يرعى

---

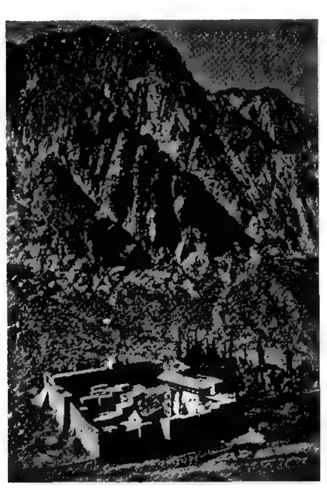
(٥) Jones, A.H.M., The Later Roman Empire, 284 - 602 A.D.A Social, Economic and Administrative Surey (University of Oklahoma Press, 1964, II, pp. 837 f.

(٦) أثانسيوس باليوراس، دير سيناء المقدس، ص10، 1986، A university of Oklahoma press, 1964, pp. 837 f-administration

شئونهم، متخذًا لقب أسقف فيران، وما لبث هذا اللقب أن تطور رويدًا رويدًا حتى شمل سيناء، ولذا صار يلقب بلقب أسقف سيناء.

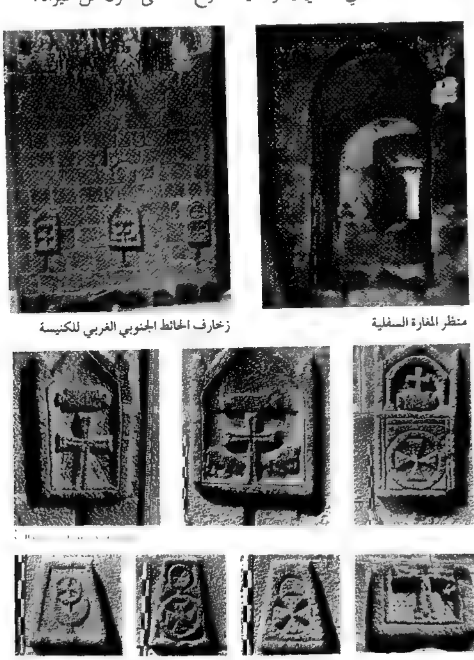
دير سانت كاترين

ثم يأتي الإمبراطور جستنيان، الذي بدأ يفكر في تنفيذ برنامج ضخم، يرمي من ورائه إلى إعادة مجد الإمبراطورية الرومانية، وتأمين حدودها، وزيادة تحصيناتها ضد الغارات الأجنبية، طلب منه الرهبان إعادة بناء ديرهم، حيث أسماه باسم السيدة العذراء، وكان يهدف من هذا البناء إلى أمرين: الأول هو بناء دير يعيش فيه الرهبان في هدوء وسلام، ويمارسون طقوسهم وشعائرهم، والثاني أن يكون هذا الدير بمثابة قلعة حصينة ذات أبراج وأسوار عالية. ويعلل بروكوبيوس بناء هذا الدير بأن الإمبراطور جستنيان أراد أن يقيم حصنًا في هذه المنطقة القريبة من حدود فلسطين يمنع غارات القبائل البربرية على مصر. وبدلاً من أن يقيم الإمبراطور جستنيان هذا الدير فوق الجبل، جعله في بطن الوادي؛ اعتقادًا منه أن موسى قد كلم ربه في هذا الموقع، ولذلك أعاد بناء الدير في المكان نفسه الذي أسس فيه الإمبراطور قسطنطين دير السيدة العذراء في القرن الرابع، ولم يأخذ الدير تسميته باسم القديسة كاترينا إلا في حوالي القرن التاسع الميلادي.



منظر عام لدير سانت كاترين في سيناء

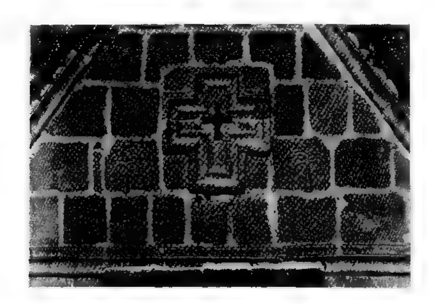
ومن الجدير بالذكر أن الجدار الخارجي للكنيسة - وكما هو واضح من الصور التالية - مبني بكتل جرانيتية ضخمة، نقش عليها عدد كبير من الصلبان، ومن الغريب أن الصلبان المنحوتة على جدران الكنيسة أخذت الشكل المعروف باسم الصليب اليوناني ذات الأذرع المتساوية، وهو محفور داخل دائرة منحوتة في الصخر، أما في الأجزاء الأخرى من الدير، وخاصة على الحوائط الخارجية، فنجد السيادة للصليب اللاتيني، الذي يكون فيه الذراع السفلى أطول من غيرها.



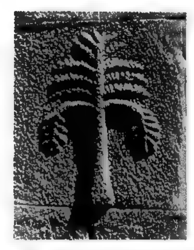
منظر المغارة السفلية

زخارف الحائط الجنوبي الغربي للكنيسة

صور من النقوش على الحوائط



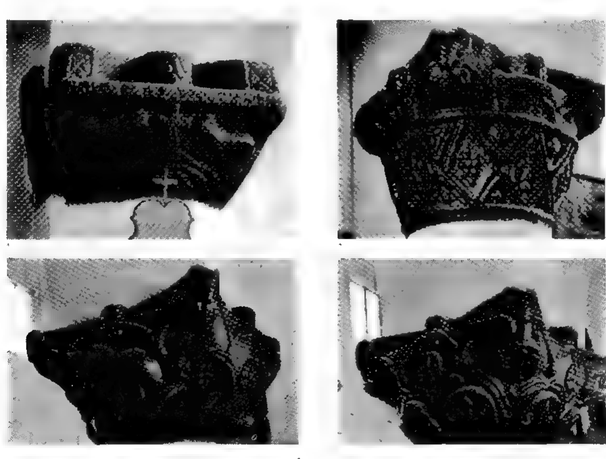




أشجار النخيل المنحوتة في الصخور على الواجهة الغربية للدير

ويتضح أن مادة البناء في الكنيسة مبنية بالجرانيت، والجزء الأسفل من الحوائط - خاصة من الناحية الجنوبية - منحوت في الصخر. وجدير بالذكر أن كنيسة سانت كاترين قد بنيت على الطراز البيزنطي الذي يمثل الطراز الرسمي للدولة ولم تُبن على طراز الكنائس القبطية التي تمثل الطراز الشعبي في مصر. وقد بنيت هذه الكنيسة على الطراز البازيليكي المعروف؛ حيث تتكون من إيوان أوسط متسع، يفصله عن الجناحين صفان من الأعمدة، في كل منهما سبعة أعمدة ، الأخير منها من ناحية الغرب ملتصق بالحائط، والأخير من ناحية الشرق يختفي الآن خلف الحجاب الخشبي

المزركش للهيكل، وهى بهذا التخطيط تتفق مع طراز الكنائس السورية في القرون المسيحية الأولى. وقد صنعت كل الأعمدة من الجرانيت من قطعة واحدة، أما التيجان فهي على الطراز البيزنطي، ومن أشكال متعددة، مثلما هو الحال في معظم الكنائس البيزنطية.

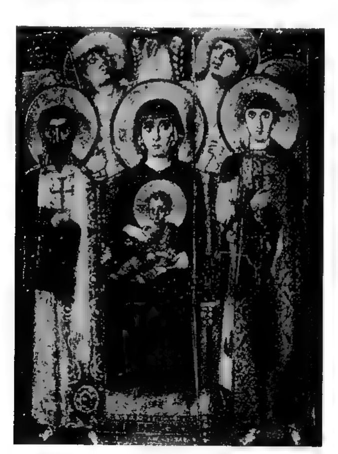


صور لبعض الأعمدة

هذا ويوجد عدد من الهياكل الجانبية الصغيرة تفتح على الأجنحة، سقفها منخفض، وكل منها مزود بالمذبح الخاص به. وتنفرد كنيسة سانت كاترين بوجود مثل هذه الهياكل، فهي ظاهرة غير مألوفة في العمارة المسيحية الأولى في مصر وإن كانت شائعة في كنائس الغرب. وينتهي الجناحان الجانبيان في الكنيسة من جهة الشرق بحجرات صغيرة، لا نستطيع أن نطلق عليها هياكل بالمعنى الكامل لأنها ليس بها مذبح للصلاة، وإنما هي أجزاء تظهر في الكنائس البيزنطية تحت مسمى Prothesis في الشمال، وتستعمل في إعداد الخبز المقدس ولوازم القداس، وDiaconicon وهي في الجنوب لحفظ

الملابس والأدوات الدينية، وأحيانًا كنوز الكنيسة. وعلى مستوى أكثر انخفاضًا يوجد هيكل صغير يقع خلف الهيكل الرئيسي للكنيسة تمامًا، ويطلق عليه اسم العليقة، لأنه –حسب الاعتقاد السائد - يقع في البقعة نفسها التي رأى موسى فيها العشب الملتهب، وسمع صوت الرب يناديه.

ويمتلك دير سانت كاترين مجموعة ثمينة ونادرة من الأيقونات، وهى الصور الدينية المرسومة على الخشب أو غيره من المواد، وكان الناس يتعبدون لها ويعتقدون في قيمتها الروحية لا المادية، ولذلك كانت توضع في الكنائس والأديرة وأحيانًا في المنازل، وقد بدأ رسم الأيقونات في الشرق في القرن الرابع الميلادي، وسرعان ما انتشرت انتشارًا كبيرًا وخاصة خلال القرن الخامس، ولم تكن هذه اللوحات شيئًا جديدًا على الفن المصري، بل إن نشأتها مرتبطة بأقنعة المومياوات المصرية التي نعرفها باسم بورتريهات الفيوم، ويوجد عدد من أهم وأندر الأيقونات في دير سانت كاترين، كما هو موضح في الصور التالية:



أيقونة تنصيب والدة الإله بين القديسين والملائكة


أيقونة صعود السيد المسيح


أيقونة القديس بطرس

وعند الحديث عن دير سانت كاترين، لا يفوتنا أن نتحدث عن أهم قطعة فسيفساء في هذا الدير، وهي فسيفساء التجلي الرائعة التي تزين تجويف قبو الهيكل، وتصور هذه الفسيفساء الفريدة تجلي المسيح (الإله) مع النبي موسى والنبي إيليا الذي أحس بالله كنسيم رقيق على جبل حوريب، وقد كان موضوع التجلي محببًا على وجه الخصوص للنساك الذين كانوا يهدفون إلى التنعم بذلك المجد.

ومن المؤكد أن فناني القسطنطينية هم الذين قاموا بتنفيذ هذه اللوحة الرائعة، التي تعكس أهم منظر للتجلي في القرن السادس في الفن البيزنطي على الإطلاق، وتصور الفسيفساء المسيح في داخل الهالة البيضاوية بشعره الأسود ولحيته السوداء، واقفًا في الوسط بين كل من موسى وإيليا، اللذين يرمزان إلى الشريعة والأنبياء، ومن أسفل جلس التلاميذ الثلاثة يعقوب ويوحنا وبطرس



فسيفساء التجلي

في أوضاع مختلفة، وهم مبهورون بهذا التجلي، وحول المنظر بالكامل في الجهة العليا صور الرسل الاثني عشر داخل أوسمة على شكل تماثيل نصفية، أما في الدائرة السفلى فقد صور خمسة عشر من الأنبياء، داخل أوسمة على شكل تماثيل نصفية، ويعتبر هذا التصنيف تذكاريًّا على هذه التحفة الرائعة من الفن البيزنطي، حيث يفيض الفسيفساء بضوئه المبهر وموضوعه الروحاني العميق. وقد نجح الفنان في أواخر القرن السادس الميلادي في تشخيص مذهب الطبيعيتين للمسيح، وهو المذهب الذي تبلور عام ٤٥١ م في مجمع خلقيدونية بأسلوب معبر ناطق. وعلى أطراف الأوسمة وضع على اليمين صورة رئيس الدير لونجينوس وهو الذي تم الرسم الزخرفي في عهده، وكان رئيسًا لدير سيناء في أعوام ٥٦٢-٥٦٥/٥٦٦ م، ثم صار فيما بعد بطريركًا لأنطاكية. وكذلك تظهر على اليسار صورة الشماس يوحنا، الذي صار فيما بعد بطريركًا على أورشليم باسم يوحنا الرابع بين عامي ٥٧٥-٥٩٤م. ومن فوق القوس ظهر في الركنين ملاكان محلّقان، وفى الوسط الحمل، كما رسمت السيدة

العذراء على اليمين، في داخل ميدالية في هيئة تمثال نصفي، وعلى اليسار داخل ميدالية أيضًا صور يوحنا المعمدان. وعلى ذلك يمكن القول إن هذا المنظر من أقدم مناظر التضرع والابتهال.

ومن لوحات الفسيفساء النادرة أيضًا التي توجد بالدير، تلك التي تزين أعلى القبة في المساحة التي تتصل بالسقف، وتصور حدثين من أحداث العهد القديم، فنرى مشهدًا يصور موسى أمام العليقة المشتعلة، والآخر يمثل موسى أيضًا بعد أن تلقى ألواح الشريعة المتمثلة في الكتاب المقدس من يد الله.

لوحة فسيفساء عن أحداث العهد القديم

المكانة الخاصة لدير سانت كاترين

ونظرًا لما كان للرهبان من مكانة خاصة، واحترامًا لوجودهم، ورغبة في عدم التعرض لأحد منهم، أو لكنوزهم الأدبية الكامنة في المخطوطات، أو لكنوزهم الفنية في صورة الأيقونات وغيرها، فرض الحكام الفاطميون على رهبان الدير تشييد مسجد بداخله، ليتمثل الإسلام جنبًا إلى جنب مع المسيحية، لذلك نجد الدير يجمع بين التسامح الديني والإخاء. وليس من الغريب أن الرئيس محمد أنور السادات كان له حلم تشييد مبنى في هذا المكان يجمع بين الأديان الثلاثة كرمز للتسامح.

ونظرًا للقيمة العلمية والأثرية والفنية للكنوز التي يحتويها دير سانت كاترين، جاءت بعثة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر في عام ١٩٦٠ بالاشتراك مع جامعة الإسكندرية، وقامت بزيارة الدير بترتيب خاص، وجرى تسجيل كل المخطوطات الثمينة في الدير، وحفظت تسجيلات تلك المخطوطات في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية في مجموعة من أفلام الميكروفيلم، ولكن للأسف

لا يوجد من يستفيد من تلك المخطوطات التي تروي الكثير من الصفحات الغامضة في تاريخ مصر في العصر المسيحي الباكر، والتي تفتح الكثير من الأبواب لفهم التاريخ الحقيقي لدور سيناء في العصور المسيحية الأولى في مصر.

سيناء المكان والإنسان

تشير المعلومات الأثرية والتاريخية عن أرض سيناء، إلى مدى عمق ارتباطها وأهميتها بالنسبة للوادي، ومدى إدراك حكام مصر وشعبها لأهميتها للأمن القومي المصري، وارتباطه بها وجدانيًّا؛ هذا عن التاريخ والحضارة، والذي يمكن أن يكتمل من خلال الجغرافيا والمكان.

تقع شبه جزيرة سيناء في شمال شرق مصر، وتبدو على شكل مثلث عند رأس محمد، جنوبي دائرة العرض ٢٨° شمالاً، أي حوالي دائرة عرض ملوي في محافظة أسيوط، وقاعدته على البحر المتوسط متمشية مع دائرة عرض ٣١,٣٠° شمالاً، ويسير الضلع الشرقي مع ساحل خليج العقبة وخط الحدود مع فلسطين التاريخية، والضلع الغربي مع ساحل خليج السويس وقناة السويس. وتبلغ مساحة سيناء ٦١٠٠٠ كيلو مترًا مربعًا؛ أي قرابة ٦٪ من مساحة مصر، وطولها من رأس محمد جنوبًا حتى أقصى بروز في البحر المتوسط شمالاً نحو ٣٩٠ كيلو مترًا، بينما يصل عرضها فيما بين السويس غربًا، وطابا شرقًا نحو ٢٣٠ كيلو مترًا.

وتتحدد ملامح بيئة سيناء الطبيعية في مظاهر السطح والظروف المناخية والحياة البرية – نباتية كانت أم حيوانية – وكذا المحميات الطبيعية التي استحدثت في يابسها ومائها حفاظًا على تراثها الطبيعي وتنوعه. وتعد سيناء من الناحية الجيولوجية كتلة قديمة تمثل جزءًا من القاعدة الإفريقية الأركية، ارتفعت بين منطقتين أخدوديتين هما خليج العقبة شرقًا، وخليج السويس غربًا، وانحدرت نحو الشمال مع غطاء رسوبي يتكون من بعض تكوينات الأزمنة الجيولوجية الأربعة الأول والثاني والثالث والرابع. أما سطح سيناء فهو صحراء واسعة تضم الجبال والهضاب والوديان والسهول، وتتدرج في ارتفاعها من الجنوب نحو الشمال بطريقة فريدة على أرض مصر، وهو الأمر الذي جعل الجغرافيين يقسمونها إلى ثلاثة أقسام واضحة المعالم هي جبال الجنوب، وهضاب الوسط، وسهول الشمال.

وتوجد جبال الجنوب في القطاع الجنوبي من مثلث سيناء، الواقع بين خليجي العقبة والسويس، وتقترب مساحته من ١٩ ألف كيلومترًا مربعًا، وجباله من الصخور النارية والمتحولة العالية التي تشمخ في قمم حادة ومدببة، تقطعها وديان عميقة، وتحدها الفوالق الضخمة من جانبيها الشرقي والغربي وتختلف واجهتها الشرقية عن واجهتها الغربية اختلافًا واضحًا، فهي تشرف على خليج العقبة من علو شاهق، دون أن تترك سهلاً ساحليًا يذكر، بينما تتراجع الجبال قليلاً في الواجهة الغربية، تاركة سهلاً ساحليًا يسمى «سهل القاع»، ويبلغ اتساعه نحو ٢٠ كيلومترًا، ومن وسط هذا الإقليم الجبلي الجنوبي تنبع أودية عديدة تنتهي شرقًا في خليج العقبة، أبرزها وادي نعتب الذي يصب عند دهب، ووادي وتير ووادي كيد، وتنتهي غربًا في السهل الساحلي، وأبرزها وادي فيران ووادي سيج الذي تبدأ مجاريه العليا في المنخفض الواقع عند مقدمة هضبة التيه، ويتجه غربًا نحو السهل الساحلي المطل على خليج السويس ووادي فيران ووادي الشيخ.

والواقع أن هذا القسم الجبلي فريد في تضاريسه، ليس في سيناء فقط، بل في كل أراضي مصر، فالكثير من قممه ترتفع ارتفاعًا كبيرًا مثل جبل كاترين - أعلى جبال مصر - الذي يصل ارتفاعه إلى ٢٦٤٢ مترًا فوق مستوى سطح البحر، وجبل أم شمر (٢٥٨٦ مترًا)، وجبل موسى (٢٢٨٥ مترًا). أما الإقليم الهضبي الأوسط، فيعد امتدادًا للإقليم الجبلي نحو الشمال، ويبدو على هيئة هضاب مستوية يتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠-١٣٠٠ متر، ويتصف بظواهر فريدة الشكل لا يمكن فهمها دون الرجوع إلى طبيعة الصخور ودرجة مقاومتها للتعرية، وأبرزها صخور ما قبل الكمبرى، مثل الجرانيت الوردي والصخور المتحولة مثل الجرانيت الأحمر الذي تتكون منه معظم القمم القوية العالية.

ومن الجدير بالذكر أن حدود مصر الشرقية تمتد في قطاعها الجنوبي على طول قمم الحافة الجبلية المطلة على وادي طابا من الشرق وبداية هذه الحدود أو نهايتها، إذا اعتبرنا البداية عند رفح هي رأس طابا كما ورد في اتفاقية عام ١٩٠٦. وأبرز مظاهر السطح على طول الشاطئ - كما جاء في هذه الاتفاقية - هو ذلك النتوء الجبلي الذي يتصف به خط الساحل إلى الجنوب مباشرة من التل الجرانيتي، وهذا هو الوضع الجغرافي المنطقي لبداية خط حدود سياسية، يمتد على طول قمم تلك الحافة الجبلية المطلة على وادي طابا من الشرق، وتنتهي عند ساحل خليج العقبة.

أما إقليم السهول الشمالية، فيوجد شمال الإقليم الهضبي حول دائرة عرض ٣٠° شمالاً تقريبًا ومع خط كنتور ٥٠٠ متر. ويتميز هذا الإقليم بالهضاب المنخفضة والكثبان الرملية والسهول، بل تتبعثر فيه كتل جبلية، على شكل جزر عالية كبيرة متفرقة، تحيط بها سطوح مستوية منخفضة من جميع الجهات، ويتدرج القسم الشمالي عمومًا ابتداءً من جبل عجمة وهضبة التيه، منحدرًا نحو الشمال ونحو الغرب. و يبدأ الإقليم الساحلي في هيئة مستطيل، ضلعه الشمالي الساحل، وضلعه الجنوبي خط يربط بين ممر متلا في الغرب، بجبل عريف الناقة في الشرق، وضلعه الغربي قناة السويس، ومن الشرق خط الحدود السياسية مع فلسطين. وتبلغ مساحة هذا الإقليم وفق هذا التحديد نحو ٢١ ألف كيلو متراً مربعاً – أي نحو ثلث مساحة سيناء تقريبًا. وتتنوع في هذا الإقليم ظاهرات السطح تنوعًا كبيرًا، فهناك السهول الداخلية والسهول الساحلية التي تكثر بها الكثبان الرملية، وتتناثر به التلال العالية، والقباب التي ترتفع إلى نحو ١٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر. وعلى حافته الجنوبية توجد هضبة العجمة التي تبدو على شكل نصف دائرة مفتوحة ناحية الشمال، ويبلغ طولها ١٥ كيلومترًا، ولونها أبيض ناصع البياض، استمدته من التكوينات الطباشيرية التي تكون معظم الحافة، وترى على سطحها المنحدر شمالاً أودية واسعة تكون الروافد العليا لوادي العريش العظيم.

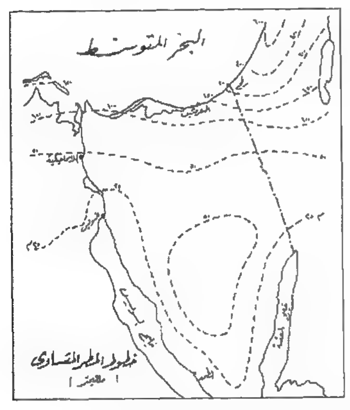
ولعل أهم ما تمتاز به سيناء الشمالية وجود الجبال المنعزلة، مثل جبل حلال وجبل المغارة إلى الشمال من ذلك، وارتفاعه من ٥٠٠-٧٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر. وفى الإقليم الساحلي الشمالي تنتشر الكثبان الرملية، وتبدو على هيئة سلاسل ممتدة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، أي في اتجاه الرياح المسئولة عن تكوين هذه الكثبان. وتنتهي أخيرًا شبه جزيرة سيناء شمالاً بساحل مستقيم منخفض، تحده حواجز رملية تحصر بينها وبين الساحل مستنقع منخفض تحده حواجز رملية، تحصر بينها وبين الساحل بحيرة ضحلة هي بحيرة البردويل، التي تمتد من الغرب بذراع ضيق لا يتعدى عرضه ثلاثة كيلومترات إلى الشرق، بمسطح واسع يصل إلى قرابة العشرين كيلومترًا، وقد تعرضت البحيرة إلى عمليات ردم خاصة من الجهات القريبة، وقد تم إعلان شرقها – الذي يعرف ببحيرة الزرانيق – محمية طبيعية.

وتعتبر البردويل هي البحيرة الكبيرة الوحيدة المتصلة بالبحر في شبه جزيرة سيناء كلها بفتحة ضيقة تؤدى إلى تجدد مياهها، وهى ضحلة ليست عميقة (عمقها حوالي ستة أمتار)، وحولها مساحة واسعة من السبخات المالحة، وتمتد هذه السبخات غربًا حتى شرق بورسعيد فيما يعرف بسهل الطينة. ويبلغ طول بحيرة البردويل نحو ١٣٠ كيلومترًا، وتبعد عن العريش في الشرق بنحو ٥٠ كيلومترًا، وعن بورسعيد في الغرب بنحو ٤٥ كيلومترًا أي إنها في منتصف المسافة بينهما. وتبلغ مساحة بحيرة البردويل ٦٩٣ كيلومترًا مربعًا، أي نحو ٢٠,٠٠٠ فدانًا (بحيرة المنـزلة تعادل ٣٢٥ ألف فدان).

وينقسم مناخ سيناء - التي تعد جزءًا من الصحارى المصرية - إلى قسمين رئيسين، يفصلهما دائرة عرض٣٠° تقريبًا، الأول شمال هذه الدائرة حتى ساحل البحر المتوسط، وهى صحراء منبسطة لا ترتفع كثيرًا عن سطح البحر، والثانية جنوب هذه الدائرة — أو باقي شبه جزيرة سيناء — وهى جبلية عالية يحدها خليجا العقبة شرقًا والسويس غربًا. والمنطقة الشمالية شتاؤها متقلب ممطر نوعًا، ومعتدل لقربه من البحر المتوسط لانخفاض مستوى سطحها، أما صيفها فهو حار عديم الأمطار، وسماؤه صافية. وفي الربيع والخريف يكون الطقس مُتقلبًا بدرجة أقل من الشتاء، وتهب رياح الخماسين الحارة خاصة في الربيع، وقد تسقط بعض الأمطار الرعدية الغزيرة أحيانًا. وحرارته في الشتاء نحو ٢٠° مئوية في المتوسط عند الظهيرة، ونهايتها الصغرى نحو سبع درجات في الصباح الباكر، ولكن تهبط إلى ما دون الصفر في بعض المناطق الداخلية المرتفعة، وتسقط الأمطار بدرجة أكبر على الساحل، وتتناقص بسرعة نحو الداخل وتتراوح الكمية في المتوسط بين ٨٠–١٠٠ ملليمتر فقط في العام، وتتزايد بالاتجاه شرقًا فهي في بورسعيد ٨٠ ملليمترًا، وفى العريش ١٠٠ ملليمتر، وفى رفح٣٠ ملليمتر. كذلك تتناقص في الاتجاه نحو الداخل؛ لتصل إلى نحو ٥٠ ملليمتر عند دائرة عرض ٣٠° شمالا و٢٥ ملليمتر في نخل، و٢٠ ملليمترًا في الطور، ومن ٥٠ — ٧٥ ملليمتر على المرتفعات الجنوبية. وتسقط الأمطار شتاء بحد أقصى في ديسمبر ويناير. وتقل في الربيع بشكل واضح، ولكنها تكون رعدية وغزيرة أحيانًا، فتسبب سيولاً في المناطق المنحدرة والأودية المتشعبة وفي الصيف تعتدل الحرارة قرب السواحل، وتزداد في الداخل بمتوسط يصل إلى نحو ٣٣° مئوية والصغرى نحو ١٨° مئوية.

ويختلف المناخ في المنطقة الجنوبية عن المنطقة الشمالية الساحلية، حيث تغطى قمة الجبال العالية ببعض الثلوج شتاءً مثل جبل كاترين، أما قرب الساحل فالطقس يميل إلى الدفء، والحرارة معتدلة نوعا في الشتاء، بنهاية عظمى تقترب من ٢٣° ، وبدرجة صغرى تصل إلى ١٣° مئوية، وفي المناطق الجبلية المرتفعة تنخفض إلى ما دون الصفر بكثير، وفى الربيع تستمر الحرارة معتدلة، ولكنها في الصيف ترتفع إلى ٣٥° مئوية كنهاية عظمى، و ٢٥° نهاية صغرى.

وتقل الأمطار -كما هو متوقع- في المنطقة الجنوبية، لتصل إلى نحو ٢٠ ملليمترًا في المناطق الساحلية على خليجي العقبة والسويس، أما في المرتفعات فتصل إلى ٥٠ أو ٧٠ ملليمترًا سنويًا. والواقع أن جبال سيناء وهضابها الوسطى (العجمة والتيه) هي مصايد للأمطار، وتتلقى كميات من المطر تقترب من كميات الأمطار التي تصيب السواحل الشمالية، وتحدث سيولاً مدمرة في بعض السنوات، وأهم الأودية التي تتأثر بهذه السيول الجارفة وادي العريش – الذي يصب في البحر المتوسط، والأودية التي تصب في خليج السويس، مثل وادى فيران وغرندل وسدري والأودية التي تصب في خليج العقبة، مثل وتير، ونصب، وكيد، والعاطى الغربي، وأم عدوى. والواقع أن أمطار سيناء على قلتها مصدر هام للزراعة البعلية في الساحل الشمالي، بالإضافة إلى الرعي الذي يمارسه عدد كبير نسبيًا من قبائل سيناء في الشمال أو الوسط.



خريطة توضح توزيع كمية الأمطار السنوية بشبه جزيرة سيناء

الحياة النباتية في سيناء

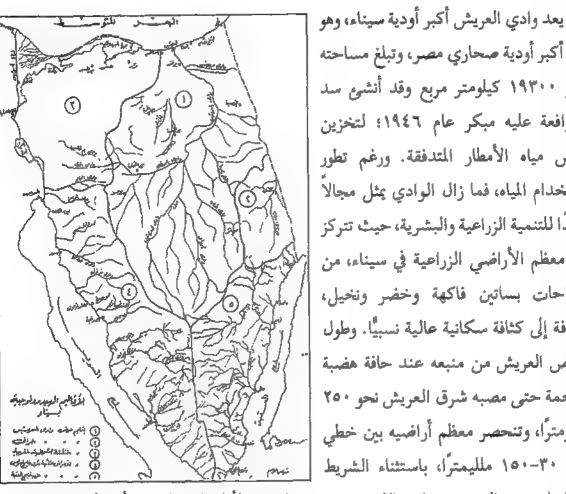
وتعتبر الحياة النباتية الطبيعية في سيناء غنية بنباتاتها الطبيعية الصحراوية، وتقدر بأنها تشتمل على ٥٢٧ نوعًا، - ربعها على الأقل - لا وجود له في أية منطقة أخرى في مصر، بحيث تبدو معزولة تقريبًا، ولها نباتاتها الخاصة بها(٧). وترعى الإبل والأغنام في بعض هذه النباتات الطبيعية، مثل الطرفاء، والأنجم البرية، (شجرة المن)، والسيال الذي يصنعون من أخشابه أجود أنواع الفحم، و(الصدد)، وأكثره في منطقة العريش، وله ثمر يعرف بالنبك -تحريف النبق الذي يأكله البدو-، وأشجار الأثل، إضافة إلى الأعشاب الطبية التي تنبت في الأودية، ويستخدمها البدو في الطب والأطعمة مثل الشيح والزعتر والحنظل والخبيزة والحمى وغيرها. وفي دراسة حديثة عن النباتات الطبية والصحراوية بسيناء، تبين أنها تضم حوالي ٨٧٢ نوعًا من النباتات المزهرة، تتبع ٤٥٧ جنسًا نباتيًا، موزعة على ٧٣ فصيلة نباتية، وأن هناك عددًا كبيرًا من الأنواع النباتية المتوطنة في سيناء، دون غيرها من الصحارى المصرية(٨).

وتعد الأمطار مصدر المياه الطبيعي الأساسي في شبه جزيرة سيناء؛ حيث يتسرب جزء كبير منها نحو الأعماق، وهي التي تشكل المياه الجوفية، كما يتجمع الجزء الآخر فوق السطح، ليجد طريقه إلى الوديان، التي تتجه مع الانحدار مكونة السيول. ويعتمد السكان على مياه الأمطار في زراعة محاصيلهم من القمح والشعير والذرة، والبطيخ وغيرها، ويتوقف نوع المحصول على مواعيد سقوط الأمطار، أما جودة المحصول فتتوقف على كمية الأمطار التي تستخدم أيضا في الشرب للإنسان والحيوانات طوال العام، والتي تم الاحتفاظ بها عن طريق إنشاء خزانات تحت سطح الأرض مباشرة إما بطريقة الحفر في المناطق الصحراوية، أو بطريقة البناء في المناطق غير الصخرية، ويتم إنشاء ذلك في المناطق المرتفعة، في طريق تجمع الأمطار في الوديان الفرعية الصغيرة، وتتميز بكونها محكمة الغلق لمنع التلوث.

(٧) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٥٥٠.

(٨) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، تنمية وتعمير سيناء، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٧.

الأودية والمياه الجوفية في سيناء



خريطة توضح الأقاليم الهيدرولوجية والأودية في شبه جزيرة سيناء

يعد وادي العريش أكبر أودية سيناء، وهو من أكبر أودية صحاري مصر، وتبلغ مساحته نحو ١٩٣٠٠ كيلومتر مربع وقد أنشئ سد الروافعة عليه مبكر عام ١٩٤٦؛ لتخزين بعض مياه الأمطار المتدفقة. ورغم تطور استخدام المياه، فما زال الوادي يمثل مجالاً جيدًا للتنمية الزراعية والبشرية، حيث تتركز فيه معظم الأراضي الزراعية في سيناء، من مساحات بساتين فاكهة وخضر ونخيل، إضافة إلى كثافة سكانية عالية نسبيًا. وطول حوض العريش من منبعه عند حافة هضبة العجمة حتى مصبه شرق العريش نحو ٢٥٠ كيلومترًا، وتنحصر معظم أراضيه بين خطي مطر ٣٠-١٥٠ ملليمترًا، باستثناء الشريط الساحلي بين العريش ورفح، الذي يصل المتوسط فيه إلى ١٥٠ ملليمترًا سنويًا.

والمياه الجوفية هي المصدر الرئيسي للري في حوض وادي العريش، ويتوقف عليها مستقبل التنمية الزراعية. ولقد حبت الطبيعة هذا الحوض بظروف طبيعية، ساعدت على تعدد الطبقات الحاملة للمياه الجوفية، التي من النادر أن تتوفر في مناطق أخرى بسيناء، ولذلك يستأثر هذا الإقليم بأكبر عدد من الآبار الجوفية الصالحة للاستخدام الزراعي نسبيًا. ويتميز خزان المياه الجوفية بملوحة عادية تتراوح ما بين ١٥٠٠—٢٠٠٠ جزء في المليون، مع العلم أن إمكانيات هذا الخزان المائية جيدة؛ ولذلك يعد من أهم خزانات المياه الجوفية التي يعتمد عليها في التنمية الزراعية بصورة عامة في

سيناء. كذلك توجد العيون الطبيعية، مثل عين الجديرات، بالقرب من القسيمة التي تعد من أكبر العيون الطبيعية تصريفًا، وعين قديس جنوب الجديرات، وعين بقاع بمنطقة جبل المغارة.

وقد أقيمت ترعة السلام لدعم سيناء بالمزيد من موارد المياه ولتوفير احتياجات التنمية والنمو السكاني، وهذه الترعة تعد من المشروعات الكبرى لنقل جزء من مياه النيل لاستخدامه في الزراعة في شمال سيناء وشرق البحيرات، وتخرج عند الكيلو ٢١٩ من البر الأيمن لفرع دمياط من سد فارسكور، وتمتد تحت قناة السويس (سحارة) بعمق ٤٣ مترًا، ومياهها خليط من مياه النيل العذبة ومياه الصرف المعالج — بمعدل يصل عند اكتماله إلى ٢,٨ مليار متر مكعب سنويًا. والترعة يمكنها ري ٤٧٠ ألف فدان في شمال سيناء وشرق السويس وشرق البحيرات، وقد تم إنفاق ٣,٤ مليار جنيه على هذا المشروع حتى الآن(٢٠٠٨) أنفق معظمها على إنشاء السحارة، والانتهاء من قناة الشيخ جابر (ترعة السلام شرق) بطول ٨٦,٥ كيلومترًا، وكذلك محطات الرفع. وقد بلغت مساحة الأرض المنـزرعة على مشروع ترعة السلام وتنمية شمال سيناء حتى الآن حوالي ٥٠ ألف فدان زراعات شتوية وصيفية، أي أقل من ١١٪ من المساحة التي يمكن زراعتها من مياه هذه الترعة.

خريطة توضح مناطق التوسع الزراعي في شمال غرب سيناء

المحميات الطبيعية في سيناء

وقد أعلنت بعض المناطق في سيناء محميات طبيعية وفقًا للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣، وذلك في إطار سياسة الدولة لحماية البيئة، بما فيها من تنوع نباتي وحيواني بري، وترشيد العلاقة بين الإنسان وتلك البيئة المحمية، ويتضمن ذلك الحفاظ على التنوع الوراثي في مجموعة الكائنات الحية وقدرتها على التكاثر، والحفاظ عليها من الاستنزاف، والتدمير، والتلوث، وعلى ذلك يحظر فيها أي نشاط إنساني يؤدى إلى استنزاف مواردها أو تدميرها أو تلوثها. وتحظى سيناء بست محميات طبيعية، موزعة فيها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وتبلغ جملة مساحتها ١٠٠٢٥ كيلومترًا مربعًا، أي قرابة سدس مساحة سيناء بأكملها (١٦,٤٪). ويوضح الجدول رقم (١) أسماء المحميات وتاريخ الإعلان عنها، وكذلك مساحة ومواصفات كل منها، وذلك من مجموع المحميات الطبيعية في مصر، والتي بلغ عددها ٢٧ محمية سنة ٢٠٠٧.

جدول رقم (١)
المحميات الطبيعية في سيناء

رقم	اسم المحمية	تاريخ الإعلان	المواصفات	المساحة (كم٢)
١	رأس محمد وجزيرة تيران وصنافير	١٩٨٣	محمية تراث طبيعي	٨٥٠
٢	الزرانيق وسبخة البردويل	١٩٨٥	معزل طبيعي للطيور	٢٣٠
٣	سانت كاترين	١٩٨٨	محمية تراث ثقافي عالمي	
٤	نبق	١٩٩٢	محمية متعددة الأغراض	٦٠٠
٥	أبو جالوم	١٩٩٢	محمية مناظر طبيعية	٥٠٠
٦	طابا	١٩٩٨	الصحارى وتراث طبيعي	٣٥٩٥

التوزيع السكاني في سيناء

تنقسم سيناء إداريًّا إلى محافظتين متشابهتين في المساحة، مختلفتين في عدد السكان، فتبلغ مساحة شمال سيناء ٢٧٥٦٤ كيلومترًا مربعًا وبلغ عدد سكانها ٣٣٧٠٠٠ نسمة سنة ٢٠٠٦، وجنوب سيناء مساحتها ٢٨٤٠٠ كيلومترًا مربعًا ولكن لم يسكنها سوى ٨٩٠٠٠ نسمة في تلك

السنة (جدول رقم ٢)، إضافة إلى منطقة القنطرة شرق، ومساحتها ٢٤٥٠ كيلومترًا مربعًا وتتبع محافظة الإسماعيلية، ومنطقة الجناين، ومساحتها ٢٣٠٠ كيلومترًا مربعًا، وتتبع محافظة السويس.

جدول رقم (٢)
تطور عدد السكان وتطور نموهم السنوي (١٩٨٦-٢٠٠٦) بالألف

اسم المحافظة والتعداد	عـــام			معدل النمو ٪ سنويا	
	١٩٨٦	١٩٩٦	٢٠٠٦	١٩٨٦-١٩٩٦	١٩٩٦-٢٠٠٦
شمال سيناء	١٧١	٢٥٢	٣٢٠,٥	٤,٠	٢,٧
جنوب سيناء	٢٩	٥٥	٨٩	٦,٦	٦,٢
الجملة	٢٠٠	٣٠٧	٤٠٩,٥	٥,٣	٣,٣

وقد قسمت سيناء عام ١٩٧٩ إلى محافظتين إحداهما شمال سيناء والأخرى جنوب سيناء، وتنقسم محافظة شمال سيناء إلى أحد عشر قسما إداريًا ، وتضم ست مدن واثنتين وثمانين قرية إدارية، بينما تنقسم محافظة جنوب سيناء إلى سبعة أقسام إدارية تضم ثماني مدن، وتسع قرى إدارية محلية. وعلى ذلك فإن سيناء بأكملها تنقسم إلى ثمانية عشر قسمًا إداريًا إضافة إلى قسمين آخرين أحدهما يتبع الإسماعيلية والآخر يتبع السويس، كما تضم أربع عشر مدينة إدارية وإحدى وتسعين قرية إدارية. ومن الواضح أن الثقل السكاني في الشمال انعكس على القرى والمدن (ثمانية وثمانين مركزًا عمرانيًا في الشمال، مقابل سبعة عشر مركزًا عمرانيًا في الجنوب). كذلك فإن أكبر مدن سيناء هي العريش في الشمال، التي قدر سكانها بنحو ١٢٠٠٠٠ نسمة، وتليها رفح (٢٥٠٠٠)، والشيخ زويد (١٥٠٠٠) ثم الطور في الجنوب (١١٠٠٠ نسمة)، ثم مدن شرم الشيخ ونويبع وطابا.

ومن الواضح أن عدد سكان سيناء قد تضاعف خلال عشرين سنة، ولما كان معدل المواليد متشابهًا مع مثيله في الجمهورية، وكذلك معدل الوفيات، حيث يصل معدل المواليد إلى ٣١ في الألف في شمال سيناء، و٢٦,٥ في الألف في جنوب سيناء، بينما الوفيات تصل إلى ٥ في الألف في المحافظتين، وبذلك تصبح الزيادة الطبيعية هي ٢,٦٪ في شمال سيناء و٢,١٪ في جنوب سيناء، وهى

معدلات تزيد قليلاً عن مثيلاتها في الجمهورية، ويصبح الفرق في الزيادة السكانية ناجمًا عن الهجرة الوافدة. وتوضح أرقام الجدول السابق أن نسبة زيادة السكان تتناقص في الفترة التعدادية الأخيرة عن مثيلتها في الفترة الأولى؛ مما يدل على تناقص معدلات الهجرة إلى سيناء، وعلى الأخص في منطقة شمال سيناء وذلك على العكس من جنوب سيناء التي مازال معدل الزيادة فيها ثابتًا. وقد بلغ عدد المهاجرين في تعداد ١٩٨٦ نحو ١٥٪ من السكان، وفى تعداد ١٩٩٦ ارتفع إلى ٢٠٪ - أي إن خمس عدد السكان وافدون إلى سيناء، ومعظم المهاجرين وافدون من الدلتا.

وتعتبر سيناء شأنها في ذلك شأن باقي صحراوات مصر، حيث يتمركز السكان في الأماكن التي تتوفر فيها موارد المياه، ولما كان الإقليم الشمالي من سيناء هو الأوفر حظًا في تلك الموارد، سطحية كانت أم جوفية، فإن نصيبه من السكان هو الأوفر حيث يعيش به ٧٩٪ من سكان سيناء، بينما يعيش في الجنوب ٢١٪ فقط. ويتميز توزيع السكان في سيناء بالتمركز في عدد محدود من المواضع، أما سائر أنحاء شبه الجزيرة فتكاد تكون خالية من السكان، وإن كانت تجوبها جماعات محدودة من البدو. ولعل أبرز ما يميز توزيع السكان في سيناء هو أن قلب شبه الجزيرة يكاد يكون خاليًا منهم (الثلث الخالي) بينما يتركز معظم السكان في الأطراف الشمالية بصفة عامة، حيث يعيش ٧١٪ من السكان في محور العمران الشمالي من رفح، مرورًا بالشيخ زويد والعريش وبير العبد، ويعيش حوالي ١٨٪ من السكان في محور خليج السويس من رأس سدر وأبو زنيمة وأبو رديس، والطور ومحور خليج العقبة من شرم الشيخ ودهب ونويبع وطابا كما يعيش في وسط وشرق سيناء حوالي ١١٪ من السكان هذا ويتوزع سكان سيناء على ١٤ مدينة و٩٥ قرية مركزية و٢١٧ تجمعًا سكانيًا، ويعيش في هذه المدن أقل من نصف السكان (٥,٥٧٪) وفى القرى والمجتمعات ٥,٤٢٪؛ ويعمل السكان في أنشطة تتعلق بالزراعة والصناعة والتعدين والخدمات، ويوضح الجدول التالي توزيع السكان على حسب المنطقة والنشاط:

جدول رقم (٣)
السكان ١٥ سنة فأكثر سنة ٢٠٠١[٩]

المحافظة/ النشاط	الزراعة	التعدين والصناعة	الخدمات	الجملة
شمال سيناء	١٦٩٠٠	٥٥٠٠	٥٠١٠٠	٧٢٥٠٠
٪	٢٣,٣	٧,٦	٦٩,١	١٠٠,٠
جنوب سيناء	١٥٠٠	٣٣٠٠	١٦١٠٠	٢٠٩٠٠
٪	٧,٢	١٥,٨	١١,٠	٩٣,٤٠٠
الجملة	١٨٤٠٠	٨٨٠٠	٦٦٢٠٠	٩٣,٤٠٠
المتوسط ٪	١٩,٧	٩,٤	٧٠,٩	١٠٠,٠

ويعتبر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن قوة العمل في سيناء تصل إلى حوالي ١١٠٠٠٠ نسمة عام ٢٠٠٢، موزعة بنسبة ٧٧,٣٪ في شمال سيناء، و ٢٢,٧٪ في جنوبها.

كما أن المؤشرات المتاحة عن أحوال السكان التنموية تدل على أن سكان سيناء يتصفون بمؤشرات عالية، إذا قورنوا بمحافظات أخرى، صحراوية كانت أم في الوادي والدلتا، وإن كانت محافظة جنوب سيناء تتفوق في هذا المجال عن شمال سيناء، كما يتضح من البيانات في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)
مؤشر التنمية البشرية في سيناء ٢٠٠٢[١٠]

المحافظـــة	توقع الحياة عند المولد بالسنوات	نسبة التعليم للسكان ١٥ سنة+	متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي بالدولار (مُقَيَّمًا بالقوة الشرائية p.p.p)	مؤشر التنمية البشرية
شمال سيناء	٧٠,٢	٧١,٧	٤٢٨٧	٠,٦٩٢
جنوب سيناء	٧٠,١	٨٠,٢	٧٩١٦	٠,٧٣٥
الجملة	٧٠,١	٦٩,٢	٣٧٩٣	٠,٦٨٧

(٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، مارس ٢٠٠٢، ص١٠.
(١٠) Institute of National Planning, The Egypt Human Development Report 2004, P. 183.

ومن الواضح أن هذه المؤشرات قد تطورت في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا، حيث زادت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه يتم ضخها في الأنابيب من صِفْر سنة ١٩٧٦ إلى ٩٢,٨٪ في عام ٢٠٠١، في شمال سيناء ومن صِفْر إلى ٨٧,٨٪ في جنوب سيناء. كذلك ارتفعت نسبة المتعلمين من ٣٩,٩٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٧١,٧٪ سنة ٢٠٠٢ في سيناء الشمالية، ومن صفر إلى ٨٠,٢٪ في الجنوبية.

التوزيع القبلي في سيناء

تتوزع القبائل «السيناوية» على امتداد شبه الجزيرة، وإن كانت قبائل الشمال تتميز ببعدها النسبي عن قبائل الوسط والجنوب اللذين تتداخل فروع القبائل بينهما. وربما كان التوزيع الإقليمي لهذه القبائل أكثر ملاءمة لفهم التركيب القبلي. ويعيش في سيناء الشمالية قبائل الرميلات، والسواركة والجديرات، والتغارسة، والبلّي، والدواغر، والعبابدة والمساعيد، وتنقسم كل قبيلة بدورها إلى عائلات. فالرميلات تشتمل على أبو صبيع، وأبو عياد، وأبو عبد الله، وأبو شيخة، والسواركة تشتمل على أبو داود، وابن عوض، ومريشد، وابن عراجة، وأبو عيطة، والبياضية تشمل الهرس، وأبو يمانى، وأبو مرزوقة، وسيد أحمد، أما التغارسة فعائلة واحدة.

أما سيناء الوسطى فتسكنها قبيلة الترابين، وهي أقوى قبيلة في سيناء، وتنقسم إلى عدد كبير من العائلات أهمها الدلالة، والحسابلة، والعويضات، والقصار، والعرجانى والجرامية، وأبو سمبان، وابن جازى، وابن زاهد، والبدارة، والجهامات، وأبو فقير، والطيور، والشنيبات، والبحبح. ويوجد قسم كبير من الترابين في جنوب فلسطين، أهمهم الصوفي، وأبو سقة، وأبو غالية، وأبو بكرة، وأبو عويلة. أما قبيلة الأحيوات فتسكن في وسط سيناء، وتشمل عائلات النجمات، والحمدات، والصفايحة، والقصارن والحناظلة، والعقبان. ويسكن جنوب سيناء عدة قبائل، هي الصوالحة والحويطات والقرارشة، وحزينة، والجبلية في منطقة كاترين. وتعد قبائل بلى من أقدم العناصر العربية في شبه جزيرة سيناء، وإن كانت من أقلها عددًا وشأنًا الآن.

وبعد الفتح العربي لم تعد سيناء هدفًا للقبائل العربية، حيث وجدت هذه القبائل في ريف مصر مكانًا أفضل من الصحراء، ولذلك اقتصرت أهميتها على كونها مجرد طريق عبور للقبائل العربية

المهاجرة إلى مصر. وظل الحال على ذلك حتى العصر المملوكي التركي، أي إلى القرن الرابع عشر، ابتداءً من الدولة الطولونية التي لم تشجع العنصر العربي الصميم في مصر، بل كانت تشجع العناصر التركية والشركسية وما إليها، ومنذ هذا الوقت بدأت موجات أخرى في تعمير شبه الجزيرة، بعد أن كانت مجرد طريق للعبور.

وقد طرأت على توزيع القبائل في سيناء منذ الفتح العربي تغيرات، أبرزها تزايد الهجرة إلى شرق الدلتا (في محافظة الشرقية الحالية)، وكان السواركة ينتشرون في منطقة شمال سيناء إلى الجنوب والغرب من العريش، إلى أن ضغط عليهم الترابين، فضاقت أراضيهم، وإن ظلوا في منطقة العريش. وقد أخذت قبائل «التياها» اسمها من اسم الهضبة التي تسكنها، والعرف السائد في سيناء أن «التياها» هي أقدم من سكن سيناء من القبائل. ويدخل في حمى «التياها» بدو يعرفون «بالبدارة» يسكنون هضبة «العجمة». وتمتد أراضي «التياها» خارج حدود سيناء إلى جنوب فلسطين، خاصة حول بئر السبع.

النشاط الاقتصادي لسكان سيناء

كانت قبائل سيناء قبل مرحلة التنمية التي شهدتها في العقود الأخيرة، تمارس أنشطة اقتصادية تساعد على مقاومة شظف البيئة وقسوتها، حيث اشتغلوا كأدلة للقوافل التجارية وحمايتها عندما تعبر شبه الجزيرة. وقد كانوا قبل قيام إسرائيل يحتكرون طرق القوافل بين مصر وبلاد الشام وما يجاورها، كما كان لهم حق نقل الحجاج وحماية درب الحج القديم، سواء للعابرين للحج من مصر، أو من المغرب إلى الأراضي المقدسة في الحجاز، أو من الحجاج المسيحيين الذين كانوا يأتون من أوروبا ليزوروا الأماكن المقدسة لهم في جبل موسى وسانت كاترين. أما في الوقت الحاضر فقد أصبح ذلك كله في ذمة التاريخ، وتطورت وسائل النقل وطرقه؛ مما أفقد سيناء أهميتها كطريق للقوافل التجارية بين آسيا وإفريقيا، وأصبح طريق الحج أثرًا بعد عين.

وفي الوقت الراهن تتعدد الأنشطة الاقتصادية في سيناء، تعددًا يعكس علاقة الإنسان بالبيئة السيناوية، سواء في الإنتاج الزراعي أو الرعوي أو المعدني، أو الخدمات، وخاصة السياحة. تتركز الزراعة في شمال سيناء، بمساحة وصلت إلى (١٣٦٣٩٧ فدانًا)، وكلها تزرع بالخضر والفاكهة

والحبوب. وتسهم الزراعة بحوالي (٧,٥٪ - ٩٪) من إنتاج الخضر والفاكهة والحبوب في مصر. والواقع أن ترعة السلام في الشمال ستكون عمودًا فقريًا في الزراعة؛ حيث من المخطط استصلاح حوالي (٢٧٥٠٠٠ فدان) على طول مسار ترعة السلام، شرق (الشيخ جابر)، حتى بئر العبد والسر والقوارير، إضافة إلى الزراعات المحمية. وقد بلغ عدد الصوبات ٨٣٧ صوبة سنة ٢٠٠٣، إضافة إلى الإمكانات الكبيرة في الإنتاج الزراعي في الأراضي الخصبة فيما بين العريش ورفح، اعتمادًا على الأمطار (من ١٠٠ – ٣٠٠ ملليمتر سنويًا)، وهى مصدر يعتمد عليه ٩٥٪ من الزراعات، إضافة إلى ٢٨٣٧ بئرًا، تنتج ٢٥٧٠٠٠ مترًا مكعبًا في اليوم (٢٠٠٣). وتقدر كمية الأمطار التي تسقط في شمال سيناء بحوالي (١٤٠ مليون متر مكعب سنويًا)؛ حيث تجود زراعة محاصيل القمح والشعير والذرة وعباد الشمس، وكذلك المحاصيل البقولية، والبرسيم والزيتون، واللوز والعنب، وعدد من محاصيل الخضر والفاكهة الأخرى. أما الأراضي الرملية - ومعظمها شرق القناة - فتروى بالرش والتنقيط، وتزرع ٢٧٪ محاصيل حقلية، ٢٢٪ محاصيل مراعي، ١٥٪ محاصيل فاكهة، ١٤٪ خضروات، ٦٪ زيتون، ٦٪ محاصيل زيتية. وإذا أضفنا إلى ذلك تربية الحيوان وإضافة صناعات زراعية في شمال سيناء، يصبح ذلك نواة لمجتمعات جديدة، وتمثل محطة الشيخ زويد مركز الإشعاع التكنولوجي في هذا الإقليم الواعد.

هذا وقد شهدت سيناء دخول صناعات حرفية كالمربيات والعصائر وتعبئة الزيتون، إضافة إلى صناعات أخرى كالطوب الأسمنتي والبلاط.

ويتميز الإنتاج الحيوي في سيناء بالثروة السمكية من مصادر بحرية، وقد بلغ الإنتاج منها (٣٩٨٢ طنًا) ومن بحيرة البردويل التي بلغ الإنتاج منها (٢٨٠١ طنًا) سنة ٢٠٠٦، وهى رغم ذلك كميات متواضعة، إذا قيست بإنتاج الجمهورية الذي يقترب من (٦٥٠,٠٠٠ طنًا).

ويعتبر التعدين من الحرف القديمة في سيناء، وخاصة في القطاع المطل على خليج السويس، وتتعدد مصادر الثروة المعدنية بها ممثلة في الرخام، ورمل الزجاج، والفحم، ورمال الزجاج — أو الرمال البيضاء - التي تحظى بقيمة كبرى - وتعد من أنقى أنواع الرمال المناسبة لصناعة الزجاج وغيره من الصناعات، وتتوزع هذه الرمال في سبعة مواقع رئيسية، هي جبل منظور وجبل الحلال (في

الشمال)، وفى وادي فيللي - وجبل يعلق - وجبل المنشرح (في الوسط)، وأبو زنيمة في غرب جنوب سيناء، وجبل الجنة في شرق جنوب سيناء. كذلك يعد البترول من أبرز موارد سيناء، ويستخرج من الساحل الشرقي لخليج السويس. والإحصاءات المتوفرة عن الخليج بأكمله بساحليه الشرقي والغربي، توضح أن الإنتاج يصل إلى (٧٥٪ - ٨٠٪) من إنتاج مصر.

وقد أصبحت السياحة في سيناء من أحدث الأنشطة، وأكثرها استيعابًا للأيدي العاملة، وتتركز - كما هو معروف - في الجنوب (شرم الشيخ وتوابعها)، وفي الوسط (سانت كاترين) وفي الشمال (العريش)، وقد بلغ عدد السياح الذين ارتادوا سيناء جنوبًا وشمالاً سنة ٢٠٠٣ — نحو (١,٤ مليون) سائحًا، يمثلون ٢٧٪ من السياحة الدولية في مصر.

قائمة المراجع

- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، تنمية وتعمير سيناء، القاهرة ١٩٩٦.
- أيمن عبد الحميد محمود، مستقبل توزيع السكان في شبه جزيرة سيناء، في ضوء خريطة التعمير حتى عام ٢٠١٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٥.
- جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤.
- عباس عمار، المدخل الشرقي لمصر، القاهرة، ١٩٤٦.
- فوزية صادق، إمكانيات التنمية الزراعية في سيناء، الجمعية الجغرافية الكويتية، ٥٨، أكتوبر ١٩٨٣.
- المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافيا، ندوة تعمير الصحارى المصرية، تجارب الماضي وآفاق المستقبل، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد السيد غلاب، الجغرافيا البشرية التاريخية لشبه جزيرة سيناء، موسوعة سيناء، القاهرة، ١٩٦٠.
- نعوم شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها، نشر دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية (محققة)، القاهرة، ٢٠٠٥.

الفصل الثاني

سيناء والسياسة المصرية[١١]



(١١) يعتمد هذا الفصل على المناقشات والأفكار التي تناولت موضوع «سيناء والسياسة المصرية»، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها حسن نافعة بعنوان «سيناء الأوضاع الأمنية والسياسية»، وكذلك الورقة المقدمة من محمد بسيوني بعنوان «سيناء من وجهة النظر الإسرائيلية والرؤية المصرية للأوضاع الأمنية»

مقــدمة

عند الحديث عن الوطن وحدوده والأمن القومي، كثيرًا ما يتداخل عدد من المفاهيم، أو بمعنى أدق يكون لها قراءات وفهم مختلف من وقت لآخر، على حسب الظروف التي تتم من خلالها هذه القراءة. وهناك - على الأقل في المجتمع المصري - ثلاثة تصورات لحدود الوطن التي تنبني عليها فكرة الأمن القومي وأمن الوطن. فهناك تصور مصري يرى أن الوطن مرتبط بالحدود السياسية لمصر، ومن ثَمَّ هناك مسئولية سياسية وعسكرية عن حماية هذه الحدود، ورد أي عدوان عليها. وهناك تصور قومي عربي يرى أن الحدود هي حدود الأمة العربية وبالتالي تتسع مهام الدفاع عن أمن الوطن إلى نهاية هذه الحدود، ويعني هذا التصور أنه يجب على مصر أن تمتلك القوة المادية والعسكرية للقيام بهذه المهمة. وكذلك يوجد التصور الإسلامي، الذي يرى أن الحدود السياسية لمصر أو حتى امتدادها الحضاري العربي لا قيمة له، وأن الحدود الفعلية هي حدود الأمة الإسلامية، حيث إننا مسلمون أو الغالبية من المصريين تنتمي إلى الأمة الإسلامية، ومن ثَمَّ فإن المسئولية الأولى هي ضم الشعوب الإسلامية في كيان سياسي واحد، ويعني هذا التصور ضرورة تواجد الإمكانيات، التي يمكن أن تتحمل أو تتسع لتحقيق هذه الأهداف على هذا النطاق.

والحقيقة التي يجب أن تسود في فهم قضية الأمن القومي هي أن الأمن القومي يرتبط بأمن الوطن المصري بحدوده السياسية المعروفة، والمعترف بها دوليًّا، وهي الحقيقة التي يجب أن تقوم عليها الرؤية والتوجهات السياسية، وهو الأمر الذي يعيدنا إلى ضرورة التذكير بمعنى السياسة، حيث يوجد مفهومان للسياسة، أحدهما ضيق، ويركز على الجوانب المتعلقة بالأمن والصراع وموازين القوى إلى آخره، وهي الجوانب التي تستحضر عندما يتعلق الأمر خصوصًا بالسياسة الخارجية. أما إذا كان الأمر يرتبط بالسياسة الداخلية فإننا نجد تقدم الجوانب الخاصة بمفاهيم الاستقرار والمشاركة السياسية، وغيرها من الموضوعات للمناقشة حولها. كذلك يأخذ المفهوم الواسع لمعنى السياسة في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الأبعاد التي يصعب دائمًا فصلها عن

الأبعاد السياسية والأمنية المباشرة، بل أحياناً ربما تكون لها الأولوية عن الأبعاد المباشرة للقضايا السياسية.

وفي موضوع سيناء تحديدًا، تبدو القضايا والأبعاد السياسية المباشرة، مرتبطة ومتداخلة عضويًا بالقضايا والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، إلى درجة لا يمكن الفصل بينها على الإطلاق، خاصة أن هذا الارتباط يثير العديد من القضايا بالغة الأهمية، التي تخص سيناء تحديدًا، نتيجة الارتباط الواضح بين قضايا الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي، وذلك في حالة التعامل مع سيناء من منظور علاقتها بنظرية الأمن القومي المصري، وتحديدًا موقعها في قضية الصراع العربي الإسرائيلي على نحو عام، وعلاقتها بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي على نحو خاص، وانعكاس هذه العلاقات بشكل مباشر على قضايا السياسة والأمن الداخلي في مصر.

سيناء ونظرية الأمن القومي المصري

من المعروف أن المعطيات الخاصة بالجغرافيا السياسية تلعب دورًا بالغ الخطر والأهمية في نظرية الأمن القومي المصري، وهي النظرية التي تدور حول محورين رئيسيين أو هدفين، أولهما يرتبط بالمحافظة على حياة المصريين وبقائهم، وخاصة ما يتعلق بموضوع المياه – وثانيهما هو قضية الأمن والاستقرار – وحماية البلاد وحدودها من أي اعتداء خارجي، وهو مرتبط مباشرةً بقضية سيناء.

وبالنسبة للهدف الأول، من المعروف أن مصر دولة زراعية، وهناك احتياج أساسي لتوفير الغذاء لشعب يبلغ تعداده حوالي ٨٠ مليون نسمة، ويتزايد سنويًا بمعدلات كبيرة، ومعروف أن المساحة القابلة للزراعة محدودة، وأن الزراعة تعتمد على موارد مياه النيل؛ لأن مياه الأمطار والمياه الجوفية محدودة، وهذه نقطة مهمة ، فالمياه المتدفقة عبر وادي النيل تأتى من خارج مصر، في رحلة تمتد لآلاف الكيلومترات خارج جنوب الحدود المصرية، لذلك يعد أحد الأهداف الكبرى للسياسة الخارجية المصرية ضرورة تأمين تدفق موارد نهر النيل؛ وهو الأمر الذي يتطلب من السياسة المصرية تحمل عبء متابعة ما يجري عبر حدودها الجنوبية، من أجل ضمان تأمين مورد المياه الأساسي لحياة المجتمع المصري. لذلك فإن أي عجز يصيب قدرة السياسة المصرية على تحقيق هذه الأهداف،

يعني بشكل مباشر تهديدًا للحياة والبقاء في مصر، لذلك يعد تأمين المياه أحد الركائز الأساسية للأمن القومي المصري.

كذلك، تعد حماية مصر من أخطار الغزو الخارجي الركيزة الأساسية الثانية لنظرية الأمن القومي المصري، وهنا تأتى أهمية سيناء، ولذلك - كما يحدثنا التاريخ - فإن معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر لم تأت من الجنوب ولا من الغرب، بل كانت تأتى إما من الشمال عبر البحر الأبيض المتوسط، أو من الشمال الغربي عبر سيناء. ولذلك فإن هناك اعتبارات، وأهمية عسكرية وأمنية كبيرة لسيناء بالنسبة لأمن مصر، وهي ليست قضية جديدة أو مرتبطة بالعصر الحديث، أو بما تعيشه المنطقة حاليًا من صراعات إقليمية ودولية، وذلك لأن أهمية سيناء بالنسبة للأمن القومي لمصر كانت موجودة دائمًا، ومنذ بداية ظهور الدولة المصرية الفرعونية بحدودها السياسية المعروفة منذ القدم، وهي الأهمية التي تجسدت على نحو لا يقبل الشك بعد غزو الهكسوس لمصر، ودخولهم من الشمال الشرقي، وهو ما فرض على المصريين المعاصرين لاحتلال الهكسوس، ثم الطاردين لهم، حتمية الخروج بقواتهم إلى ما وراء حدود سيناء لتأمين مصر، وكانت تلك هي بداية تبلور أهمية تأمين سيناء في نظرية الأمن القومي لمصر، وهو ما أصبح بمثابة القاعدة التي لا يمكن تجاهلها «إذا ما أمّنّا حدود سيناء نكون بذلك قد حققنا الأمن القومي لمصر».

ولذلك يذكر التاريخ لأحمس الأول مؤسس الدولة الحديثة، والأسرة الثامنة عشرة وآخر سلسلة عائلة كاموس، دوره في استكمال تحرير مصر من الهكسوس ، وتعقبهم في فلسطين إلى منطقة يقال لها «شاروحين»، حيث أسس هناك قلعة مصرية، تعبيرًا وبلورة لرؤية جديدة تمامًا على تاريخ مصر السياسي والعسكري، فيما يخص أمن مصر واستقرارها، وهي توضح أن هناك ضرورة لوجود سيطرة مصرية على منطقة سيناء، وتأمين المناطق المتاخمة لها خارج الحدود المصرية، وهي النظرية التي طبقها كل ملوك الدولة الحديثة حتى عصر الرعامسة، حيث عملوا على إخضاع الأمراء في الشام، وبناء سلسة من الحصون العسكرية المصرية، وهناك العديد من اللوحات والآثار التي تسجل هذه الأمور، بل تشير إلى أهمية سيناء لأمن مصر.

إن استعادة هذا التاريخ تعتبر من الأمور المهمة للاستفادة من دروسه وفهمها والوعي بها، كما فهمها ووعاها أجدادنا. ولعل أهم دليل على إدراكهم للأهمية الأمنية والعسكرية لسيناء بالنسبة للأمن القومي المصري هو إنشاء الفراعنة لطريق حورس الحربي، والذي كان من أهم الطرق العسكرية التي نشأت في مصر القديمة عبر تاريخها. وقد سجلت أهميته العديد من الآثار المصرية القديمة، وكان من أهمها ما ورد على الجدار الشمالي لصالة الأعمدة الكبرى في الكرنك، الذي يسجل أخبار الحملة الأولى للملك «سيتي الأول» على فلسطين، التي حدثت في العام الأول من حكمه، وتصف المناظر والنصوص التي تسجل أخبار هذه الحملة، والبلاد التي هزمها الملك «سيتي الأول»، وأهم المواقع التي توجد بين «رفح» و«القنطرة». ثم هناك أيضًا بردية (أنستاسي-رقم ١)، التي يسخر فيها أحد الكَتَبة من زميلٍ له لأنه لا يعرف المعلومات الدقيقة عن هذه البلاد الواقعة على حدود مصر الشرقية، ويقدم له المعلومات الصحيحة، التي يمكن أن تساعده إذا ما طُلب منه أن يشارك في الإعداد لإحدى الحملات العسكرية. حيث يبدأ طريق حورس العسكري من «ثارو» (القنطرة شرق)، ويمر على مقربة من «تل الحير»، ثم «بئر رمانة»، إلى «قاطبة»، ومنها إلى «العريش» جنوبي «سبخة البردويل»، مارًا بمنطقة «بئر مراز» على مقربة من «الفلوسيات»، ثم إلى «العريش» و«الشيخ زويد»، لينتهي الطريق عند رفح. ويحدد سجل الكرنك بالصورة والكلمة الحصون التي أقيمت على امتداد هذا الطريق، وسماءها.

هذا الدليل الأثري العريق في القدم، يؤكد أن المصريين تنبهوا إلى أنه في جميع الأحوال كان الغزاة الذين أتوا قاصدين المشرق العربي، سوريا الكبرى، وبالذات فلسطين، كانوا يتجهون فور تثبيت أوضاعهم في تلك البلدان لغزو مصر ومد نفوذهم إليها، وهو ما يعني أن العلاقة بين مصر والمشرق العربي علاقة عضوية من منظور الأمن المصري، أو بمعنى آخر، فإن مصر ومنطقة الشام والشرق العربي كانت كتلة استراتيجية واحدة.

ومن هنا أيضًا تأتي أهمية موضوع سيناء، بحكم أن سيناء هي معبر للمشرق العربي. وهذه الأهمية تضاعفت كثيرًا عندما وضعت على حدود مصر دولة توسعية عدوانية هي إسرائيل، وهو ما يلقي المزيد من العبء على النظرية الأمنية المصرية، وعلى السياسة الخارجية المصرية، التي أصبح

جزء من مهامها تبني سياسة نشطة تعمل على عقد تحالفات دولية وإقليمية، دون الانخراط في أحلاف عسكرية تشارك فيها قوى تطمع في السيطرة على المشرق العربي.

وبسبب وجود سيناء كأحد مرتكزات نظرية الأمن القومي المصري، خاضت مصر العديد من الحروب في العصر الحديث، وهو بعد يتجاوز في الحقيقة أبعادًا أخرى مثل التضامن الإنساني أو الديني أو القومي مع الشعب الفلسطيني. ولعل النموذج الواضح لهذا حرب عام ١٩٥٦، التي لم يكن لها علاقة من قريب أو من بعيد بفلسطين، والتي اندلعت بسبب قيام مصر بتأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦؛ لأهداف وأسباب تتعلق بتنمية مواردها، ولتوفير موارد لبناء السد العالي، الذي كان مشروعًا مهمًا لمستقبل الزراعة، وتخزين مياه النيل، بالإضافة إلى قيام مصر بالبحث عن مصادر أخرى للحصول على السلاح وخاصة من الاتحاد السوفيتي، بعد أن قامت إسرائيل بالهجوم على غزة في ٢٨ من فبراير عام ١٩٥٥ ، وهي الأحداث التي بدأت بعدها سلسلة الأزمات التي انتهت بتأميم قناة السويس، والتي لم يكن لتأميمها في ذلك الوقت علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية، ومع ذلك قامت إسرائيل بعملية التخطيط للعدوان الثلاثي على مصر. والحقيقة أن العدوان الإسرائيلي تكمن وراءه رؤية أمنية إسرائيلية، تستشعر الخطر على أمن إسرائيل من وجود دولة كبيرة مثل مصر، تتقدم وتحقق ازدهارًا على حدودها، ولذلك جاءت حرب ١٩٥٦؛ لتؤكد أن الصراع بين مصر وإسرائيل له ديناميكية مختلفة عن الصراع العربي الإسرائيلي ككل، وستبقى هناك أبعاد أخرى في العلاقات المصرية الإسرائيلية، حتى لو توصلت إسرائيل للسلام مع كل الدول العربية، ستكون دائمًا هناك أبعاد أخرى في علاقة إسرائيل بمصر، تقوم على الغياب المتبادل للثقة من جانب الطرفين.

ولذلك عندما غيَّر الرئيس السادات استراتيجية التعامل مع إسرائيل، واختار النهج السلمي، كان في ذهنه شيء وفى ذهن إسرائيل شيء آخر، كان في ذهنه تحقيق سلام شامل، وعندما ذهب لزيارة إسرائيل وقف على منبر الكنيست وخاطب الرأي العام في إسرائيل قائلاً: «لم آت إلى هنا لتحقيق سلام منفرد، فهذا لا وجود له في السياسة المصرية، ولكن لتحقيق سلام دائم وشامل وعادل، وخاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي التي يجب أن نجد لها حلا عادلاً»، وكان هناك اعتقاد في ذهن الرئيس السادات أن قيام مصر -وهي أكبر دولة عربية-

بعقد اتفاقية للسلام مع إسرائيل، سوف يدفع بقية الدول العربية إلى خيار السلام، ومن ثَمَّ سيتم التوصل إلى تسوية كاملة لحل الأزمة وإنهاء الصراع، إلا أن الظواهر تشير إلى أن تعامل إسرائيل مع القضية الفلسطينية لم يكن يستهدف حل هذا الصراع، فكما هو معروف في العلوم السياسية هناك فرق شاسع بين مفهوم حل الصراع وإدارة الصراع، وهذا هو ما تقوم به إسرائيل فعليًا. لهذا أسفرت زيارة السادات لإسرائيل في النهاية عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام١٩٧٩، والتي حظيت فيها سيناء بوضع خاص، تستعيد به مرة ثانية أهميتها البارزة فيما يخص نظرية الأمن القومي المصري، خاصة أن البند الرابع يؤكد أن رغبة أي طرف في تغيير الترتيبات الأمنية لهذه الاتفاقية، تشترط موافقة الطرف الأخر»، هذا البند تظهر أهميته عند استعراضنا للترتيبات الأمنية التي جاءت في الاتفاقية.

لقد قسمت الاتفاقية سيناء إلى ثلاث مناطق: الأولى (أ): شريط يمتد ٥٨ كيلومترًا من قناة السويس إلى خليج العقبة، بعمق من ٥٠ إلى ٦٠ كيلومترًا حتى خط المضايق، وتتمركز فيها فرقة مشاة ميكانيكا، ولواء مدرع، وثلاثة لواءات مشاة ميكانيكا، ٢٢ ألف جندي، و٢٣٠ دبابة، و٤٨٠ عربة مدرعة. والمنطقة الثانية (ب): في وسط سيناء، بعمق ١٨٠ كيلومترًا، يتمركز فيها أربعة أفواج حرس حدود، أربعة آلاف جندي، يساعدون الشرطة، مع قوات من الأمم المتحدة ومعها طيران هليكوبتر. والمنطقة الثالثة (ج): تقع شرق الحدود الإسرائيلية على الحدود المصرية بعمق ٢٠ - ٤٠ كيلومترا ويتواجد فيها شرطة مصرية بتسليح خفيف.

وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن هذا التقسيم - من وجهة النظر العسكرية المصرية - يضمن قدرات مصر على الدفاع بكفاءة عن حدودها، و أن حجم القوات المسلحة في سيناء يفوق حجم أي تواجد عسكري مصري سابق، غير أن البعض يرى أن هذا الوضع يعني وجود نوعين من الحدود: الحدود السياسية وهى حدود مصر الطبيعية المعترف بها دوليًا، والحدود الأمنية التي تقع على بعد ٥٨ كيلومترًا فقط من قناة السويس، وهو ما يعني بروز مشكلة في سيناء، وهذا هو التحدي الأول المرتبط بعلاقة سيناء بالأمن القومي المصري.

و يرتبط بما سبق أن ثمة وجهة نظر ترى أن مصر لديها مسئولية تاريخية كبرى تجاه الشعب الفلسطيني، على الأقل إذا أخذنا في الاعتبار أنه بعد حرب ١٩٤٨ أصبح قطاع غزة تحت الإدارة المباشرة للسلطة المصرية، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٦٧، صحيح أن مصر لم تضم القطاع إلى الدولة المصرية، مثلما حدث في الأردن التي ضمت أجزاء من الأراضي التي خضعت لها، إلا أنه مع دخول مصر حرب ١٩٦٧م، احتلت إسرائيل غزة الواقعة تحت سلطة الإدارة المصرية، كما احتلت سيناء وهي أرض مصرية. ولذلك وقعت على مصر مسئولية أخلاقية وأدبية تجاه غزة، بحكم المسئولية التي تولتها بعد حرب ١٩٤٨ في إدارة القطاع، وهي المسئولية التي تعقدت بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، والتي لم يتم بموجبها الحصول على اعتراف من إسرائيل، بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بالرغم من أن المعاهدة أثمرت اتفاقية للحكم الذاتي.

يتضح مما سبق أن اتفاقية السلام هي اتفاقية مصرية إسرائيلية، وليست اتفاقية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما يعني أن إسرائيل أضحت في حِلٍ من فرض ضغوطها على الدول العربية لكي تقبل بشروطها للتسوية، وهي الشروط التي جسدتها اتفاقية أوسلو سنة ١٩٩٣. وحتى تلك الاتفاقية انهارت بالكامل هي الأخرى في كامب ديفيد الثانية، عندما دعا كلينتون ياسر عرفات وباراك، لمحاولة إيجاد تسوية لمسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكان ما قدمته إسرائيل في هذه المحادثات أقل بكثير مما يمكن أن يرضى عنه أي شخص ، كما أنه كان أقل مما سبق، وعرض على الفلسطينيين في عهد الرئيس السادات، وهو ما رفضه عرفات وأُدى هذا إلى فرض الحصار عليه في رام الله حتى وفاته. هذا المسار لعملية التسوية يقدم دليلاً قاطعًا - حتى لدى القوى الأكثر اعتدالاً - على أن إسرائيل لم تقدم شيئًا حتى الآن في سبيل حل الصراع حلاً عادلاً.

و في مقابل ما سبقت الإشارة إليه، يرى عدد من الخبراء أن فلسطين لم تكن غائبة عن تلك الاتفاقيات، و أنه ينبغي التفرقة بين معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل التي وقعت في مارس ١٩٧٩، و بين معاهدة كامب دافيد التي تم توقيعها في سبتمبر ١٩٧٨، و تضمنت إطارًا للسلام في الشرق الأوسط يدعو إلى التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومعمرة لصراع الشرق

الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ بكل فقراتهما، و أنه «ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل و الأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الهدف»، وأن «تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة».

و مع تصاعد وتيرة وحِدَّة الصراع، ظهرت هناك تداعيات أخرى في عملية التسوية أدت بإسرائيل إلى الانسحاب من غزة، دون توقيع اتفاق مع الطرف الفلسطيني، وهو ما قرره شارون بشكل منفرد، حتى يتجنب التفاوض حول قضية الحدود وقضية القدس واللاجئين، وهو الأمر الذي يؤكد أن إسرائيل لم تكن تريد السلام الذي يقبله العرب، ولكن تريد تسوية تفرض فيها الشروط على الفلسطينيين، وهو ما يعكسه الوضع الراهن، الذي جعل من السيد محمود عباس غير قادر على توقيع تسوية لا تستجيب حتى للحد الأدنى من الطموح الفلسطيني؛ حيث انتهى الأمر إلى انسحاب إسرائيلي بشكل منفرد، وتم إبرام اتفاق حول المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، الذي يقوم ٧٠ من خبرائه الأوروبيين بمراقبتها، وهى عبارة عن ستة معابر من الجنوب كرمة أبو سالم، صوفيا، نحال عوز، كرنى، آرز، بالإضافة إلى معبر وحيد بين غزة ومصر وهو معبر رفح. وينص البروتوكول المنظم لمراقبة المعابر على أن المعبر لكي يعمل؛ لابد من توافر ثلاثة عناصر تتعلق بالأمن، ويعني أن الحرس الرئاسي التابع للرئيس عباس أبو مازن يضمن عدم تهريب أسلحة لقطاع غزة، والثاني يتعلق بإدارة المعبر، وأن تكون السلطة الخاصة بالمعابر تابعة للسلطة الفلسطينية التابعة للرئيس أبو مازن، ثم موضوع المراقبة من قِبَل الاتحاد الأوروبي وقوامها حوالي ٤٥ مراقبًا، منهم ١٥ مراقبًا يبقون في شمال قطاع غزة.

وحينما رفضت حماس أن يبقى هؤلاء المراقبون في العريش أو في رفح، أغلقت إسرائيل المعبر، مما أصبح معه دخول وخروج الفلسطينيين من قطاع غزة من جهة الحدود المصرية مرهونًا بإرادة إسرائيل، ومن المعروف أن إسرائيل ليس لها وجود مباشر، غير أنها تملي إرادتها على الأوروبيين بفتح أو إغلاق المعابر، وهو ما يعد أحد القيود المفروضة، خاصة أن معبر رفح هو الرئة التي يتنفس منها الفلسطينيون في قطاع غزة، وهو ما زاد الأمر وطأة، في ظل فرض إسرائيل لحصار غير إنساني على

القطاع، بدعوى أن حماس لا تريد السلام مع إسرائيل، غير أن هذا الكلام يعتبر في الحقيقة مجرد ذريعة لأن الحصار حدث مع عرفات وغيره، وقبل استيلاء حماس على السلطة في غزة.

ويلاحظ أن هذا الوضع انتهى بالانفجار الذي كان أحد توابعه دخول آلاف الفلسطينيين عبر معبر رفح، الأمر الذي أثار من جديد مشكلة أمنية جديدة في سيناء، لا تتعلق فقط باختراق حدود دولة ذات سيادة، ولكن على الأخص بالهواجس المرتبطة بما يطرح في المخططات الإسرائيلية حول توطين الفلسطينيين في سيناء، خاصة أن مشكلة اللاجئين بالنسبة لإسرائيل مشكلة حيوية، وترفض بإصرار مبدأ عودتهم إلى أراضيهم الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أن هناك خطة موضوعة منذ عهد شارون، لإعادة ترسيم الشرق الأوسط، بحيث تستعيد سوريا ٢٠٪ من هضبة الجولان، والفلسطينيون ٢٠٪ من الضفة الغربية، وتعوضهم مصر بشريط من رفح وغزة، ويمتد جنوبًا بعمق ١٦٠٠ كيلومتر، في مقابل إقامة ممر في النقب يصل مصر بالأردن وإسرائيل، وشريط آخر يصل إسرائيل بالعراق، وثالث بالسعودية؛ لتسيطر إسرائيل اقتصاديًّا على المنطقة. وقد عرضت هذه المخططات على كونداليزا رايس والرئيس الأمريكي بوش، ولقي موافقة من الاتحاد الأوربي، إلا أن المشروع توقف بسبب مرض شارون. ثم عادت نفس المخططات في يناير ٢٠٠٨ في مشروع أراضى بيجر، الذي رسم خريطة كاملة لعمليات تبادل الأراضي، تبدأ بتوطين الفلسطينيين بالأراضي المصرية، وكل ذلك يعني أن هناك مخططات إسرائيلية واضحة في محاولة توطين الفلسطينيين في سيناء، وجعلها موطنًا للاجئين الفلسطينيين، أو على الأقل توطين اللاجئين في قطاع غزة في منطقة شرق سيناء، وترى تلك المخططات الإسرائيلية أيضًا أن سيناء يمكن - بعد فرض العديد من القيود الأمنية - تحويلها إلى منطقة استثمارية خاضعة للنفوذ والسيطرة الاقتصادية الإسرائيلية.

وفي ضوء هذه المخططات، وهذا الوضع الأمني الذي نظمته اتفاقية كامب ديفيد، أصبحت سيادة مصر على جزء عزيز من أرضها مهددة، وهو وضع يرى فيه البعض أن سيناء قد أصبحت تعاني من فراغ أمني بالغ الخطر، وخاصة أنه لم تتم تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بجميع أبعاده، وبخاصة البعد الفلسطيني، وهو ما يجعل من سيناء نقطة بالغة الخطر والحساسية للأمن القومي المصري. حتى في ظل التعديلات التي أدخلت على اتفاقية السلام المصري الإسرائيلي بعد انسحاب

إسرائيل من قطاع غزة، وفقًا لمذكرة التفاهم التي وقعت في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٥، بخصوص المنطقة الثالثة (ج)، التي لم يكن في الإمكان وضع جندي واحد فيها، ولكن بعد هذه المذكرة أصبح مسموحًا في إطار تلك المذكرة لمصر، أن تضع في هذه المنطقة ما يقرب من ٧٥٠ جنديًا مسلحًا من حرس الحدود، على طول طريق فيلادلفيا (طريق صلاح الدين)، وطوله ١٤ كيلومترًا من الحدود بين مصر وقطاع غزة، وتحديد حجم القوات الإسرائيلية على الجهة الأخرى بأربع كتائب مشاة فقط دون تسليح، وأربعة آلاف جندي بدون دبابات أو مدفعية؛ حتى لا يحدث احتكاك بين الطرفين المصري والإسرائيلي، نظرًا للحاجز النفسي الذي مازال بين الجانبين، وهذا هو التعديل الذي يرى البعض أنه كان لصالح إسرائيل، ويضع القوات المصرية في مواجهة الفلسطينيين. إلا أن عددًا من الخبراء يرون أنه لا يوجد - رغم كل ما سبق الإشارة إليه - أي فراغ أمني يهدد السياد المصرية علي سيناء.

و قد أشار البعض إلى أن لاتفاقية السلام تداعيات أخرى، جعلت من سيناء مجددًا قاعدة لخطر متوقع على الأمن القومي والسيادة المصرية، فطبقًا لاتفاقية طابا عام ١٩٨٩، - التي تنفذ بإحكام - تم شراء فندق طابا بمبلغ أكثر من قيمته، كما فرضت العديد من الشروط مثل حق دخول الإسرائيليين وخروجهم من طابا دون أية قيود، هذا ويصل عدد السياح الإسرائيليين سنويًا لسيناء ما يقرب من ٣٠٠ ألف سائح، وهذا عدد كبير بكل المقاييس. إذا أضفنا إلى هذا التداعيات المرتبطة بالسماح للمصريين بالسفر إلى إسرائيل، وما نتج عنه من ظهور مشكلة الشباب المصري الذي ذهب إلى إسرائيل، والذين يقدر البعض أعدادهم بحوالي عشرة آلاف مصري، يظهر تحديًا آخر للأمن القومي المصري.

هناك زاوية أخرى تضع سيناء في موقع متقدم ومهم على أجندة الأمن القومي المصري والتحديات التي يواجهها، وهي مشكلة تهريب ونقل الأسلحة إلى قطاع غزة، وتجارة البشر من جميع البلدان إلى سيناء، ومن إسرائيل خصوصًا، وتجارة المخدرات، بالإضافة إلى العمليات الإرهابية التي شهدتها سيناء في السنوات الماضية في طابا ورأس الشيطان، وفي شرم الشيخ ودهب، والتي راح ضحيتها العشرات من الضحايا بين قتيل وجريح، وشكلت مقتلاً لاقتصاديات السياحة في تلك المنطقة.

سيناء وقضايا الأمن الداخلي

بالإضافة إلى التحديات التي ترتبط بشبه جزيرة سيناء، ومدى أهميتها للأمن القومي المصري، والتي ترتبط بالصراع المصري / الفلسطيني مع إسرائيل، هناك إشكاليات وتحديات أخرى ترتبط بالتطور التاريخي لعلاقة سيناء بإدارة الدولة المصرية، حيث كان لسيناء وضع خاص أثناء الاحتلال البريطاني، إذ كان فيها ما يشبه القاعدة البريطانية شبه العسكرية، وعندما تحررت مصر من الاحتلال - وبعد اتفاقية الجلاء - أصبحت مصر تسيطر على سيناء. غير أن مصر بحكم الصراع مع إسرائيل جعلتها منطقة عسكرية، وبعد التحرير في ٢٥ من أبريل عام ١٩٨٢، عادت سيناء إلى مصر، وكان يفترض إعادة تقييم الأهمية الاستراتيجية لسيناء ومن ثَمَّ نمط الإدارة، والعلاقات المعقدة بين الحكومة وسكانها، خاصة ما يتعلق بالمسائل الأمنية شديدة الالتباس، والعلاقات القبلية لسكان المنطقة، فهناك عدد كبير من السكان من أصول فلسطينية، ومن ثَمَّ له علاقات مع الفلسطينيين في قطاع غزة، ومن ثَمَّ عندما اندلعت الحوادث الكبيرة (الحوادث الإرهابية / التوترات التي تشهدها غزة) تعامل الأمن معها بطريقة أمنية، ولم تكن له رؤية سياسية قادرة على استيعاب العلاقات القبلية القائمة على صلات القرابة والدم، وتم احتجاز عدد من الأشخاص، وهي السياسة التي ساهمت في مزيد من الاحتقان والتوتر.

لقد كانت هناك فرصة استراتيجية كبيرة خلال الفترة من عام ١٩٨٢، حتى ٢٠٠٨، أي ما يقرب من ٢٦ سنة لتعمير سيناء، حيث كانت سيناء مستقلة و تحت السيطرة المصرية، وكان من المتصور أن يتم تنمية ودمج سيناء في جسد الوطن، وهو الشيء الذي لم يتحقق على الوجه الأكمل. فأمن وتنمية سيناء شرطان أساسيان لتحقيق الأمن القومي المصري. والتنمية هنا تعنى بالأساس ضرورة تغيير الخريطة الديموجرافية لسيناء، ونقل ما يقرب من ٣ مليون فردًا إليها وزراعتها. إلا أن الخطة الإستراتيجية لتنمية سيناء تأخرت كثيرًا، وكان من المقرر لها أن تبدأ عام ١٩٩٤، وتنتهي في عام ٢٠١٧، مع العلم أن جزءًا ليس بالقليل من البنية الأساسية لتنمية سيناء - وعلى حسب ما تشير به التقديرات ٢١٪ تقريبًا - تم تنفيذها. إلا أن هذه نتيجة غير كافية على الإطلاق، وإذا لم تستكمل تلك الخطة، فسوف تظل سيناء جرحًا في جسد الوطن، وسوف تظل مهددة بالخطر، وخاصة الخطر

الإسرائيلي، فمازال الفكر الصهيوني يرفع شعاره من النيل إلى الفرات، ومازال الأصوليون اليهود يرون أن الله اختص موسى عليه السلام بكلامه بالوادي المقدس طوي في سيناء، حيث منحه الألواح الخاصة بالشريعة اليهودية. ورحلة سيدنا موسى إلى مصر، وقبر هارون في مدخل سيناء، وعيون موسى، وغيرها كلها دلالات ورموز تظهر مدى قداسة سيناء في الفكر الديني اليهودي، ورغم أن الساسة الإسرائيليين لا يستطيعون التحدث عن هذا علانية - خاصة بعد إعادة سيناء لمصر والموافقة على القرار رقم ٢٤٢، وتوقيع معاهدة السلام إلى آخره - إلا أن كل ما سبق هو جزء أكبر، من الأحلام الإسرائيلية، التي قد يبدو في بعض الأحيان من الناحية العملية أنها خارج الحسابات، ولكن الأمر الذي يجب أن ننتبه إليه أن هذا الحلم مازال عالقًا في أذهان الإسرائيليين وعقولهم.

حقيقة هناك الكثير من الحديث عن تأخر التنمية في سيناء، لكن دون ذكر الأسباب وراء هذا التأخير في تنميتها، وهل ذلك بسبب سوء التخطيط؟ أم أن هناك دوافع أخرى وراء تأخر تنمية سيناء؟ و كيف يمكن الآن التعامل مع هذا الوضع لتنمية سيناء؟ فهناك خشية حقيقية من أن يصبح هذا الخواء التنموي فرصة لإسرائيل للتخلص من الفلسطينيين، مثلما كان إنشاء إسرائيل فرصة لأوربا للتخلص من اليهود، وهو ما يعد تهديدًا مباشرًا لركائز الأمن القومي المصري. إن إسرائيل تعمل وفق أجندة مستقبلية، وما حدث في غزة من انسحاب إسرائيلي من طرف واحد لم يكن بسبب الضغط على شارون، ولكن كانت عملية لتطبيق خطة ديتون، ومضمونها أن ينسحب شارون من غزة، ثم تصعيد الصراع بين حماس وفتح، حتى يصبح الجو مهيئًا لاستيلاء حماس بالكامل على القطاع، ثم محاصرة القطاع بحجة محاصرة حماس التي لا تعترف بإسرائيل، بهدف الضغط على فلسطينيّ غزة؛ حتى يهجموا على الحدود المصرية، وهى العملية التي لو تركت لتصاعدت إلى حد وجود مخيمات فلسطينية كبداية لعملية التوطين في سيناء. وهنا يجب العودة مرة أخرى لما سبقت الإشارة إليه حول مفهوم الأمن القومي ومفهوم السياسة. لقد كانت السمة المشتركة للنظام السياسي بعد ١٩٥٢ على اختلاف مراحله، هو أن القرار السياسي لم يكن ينبع من خطة استراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالأمن القومي، بالرغم من وجود اتفاق كبير في النظر إلى مفهوم الأمن القومي المصري ، كما أنه - وفي معظم المراحل - كان رئيس الدولة يتخذ قرارًا يتسق مع

التاريخ والمعطيات الجيوستراتيجية، غير أن هذا لم يتم في مراحل أخرى، وهي المشكلة التي لا علاج لها إلا بوجود مشاركة سياسية حقيقية، ورقابة برلمانية حقيقية على السلطة التنفيذية، وهو التحدي الحقيقي الذي يواجه النظام السياسي بالنسبة لأمن سيناء.

الفصل الثالث

سيناء دروس من التاريخ[١٢]



(١٢) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء الندوة بعنوان «سيناء: دروس من التاريخ»، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها جمال حجر بعنوان «سيناء وأمن حدود مصر الشرقية - حركة ابن رفادة ١٩٢٩- ١٩٣٢ نموذجًا»

قراءة التاريخ السياسي في أي منطقة من العالم، تؤكد أن الخلافات بين الدول أو الحكومات المتجاورة أمر وارد، وأن استثمار تلك الخلافات من خلال طرف ثالث له مصالح إقليمية في تلك المنطقة أيضًا أمر وارد، وفى الغالب الأعم - كما تشير دروس التاريخ - تصبح مناطق الأطراف في تلك البلدان مناطق تقاطع المصالح وتفجر الخلافات أو بؤر التوتر وممارسة الضغوط المتبادلة، ويزداد خطر الوضع كلما أهملت الأطراف الأوضاع الموجودة والمنتجة لأسباب التوتر، التي تسهم في نجاح المخططات الإقليمية أو الدولية، والتي تتعارض بالضرورة مع مصلحة الدولة التي أخفقت في حماية وتقوية أطرافها. ويزداد الأمر تعقدًا إذا كانت الأطراف عبارة عن مناطق صحراوية مفتوحة مثل سيناء، حيث لا توجد خطوط للحدود بالمعنى الجغرافي المفهوم، ولكن هناك نقاط حدود، حيث يزداد مع صعوبة الصحراء رسم خط واضح ومحدد للحدود، وحتى إذا رسم فإنه من الصعب إلزام من يعيش بالقرب منه بعدم عبوره أو تجاوزه بحكم امتداد الصحراء، وعدم وجود علامات فاصلة أو قوة ضابطة، بالإضافة إلى ارتباط سكان الصحراء على جانبي هذا الخط بعضهم ببعض بشكل وثيق.

تاريخ وطبيعة الأوضاع في سيناء

هذا الاستخلاص التاريخي والسياسي، يكاد ينطبق بشكل واضح على سيناء «الطرف» خاصة في تاريخنا الحديث، وهو ما ساعد عليه طبيعة سكان تلك المناطق، الذين ينتمون إلى قبائل بدوية، تعيش على امتداد جانبي الحدود السياسية بين مصر وجاراتها من الدول العربية الأخرى، الأردن، فلسطين، السعودية، مما جعل منطقة سيناء مسرحًا لتوظيف وإدارة الصراعات السياسية الداخلية المرتبطة بتلك الدول والمتقاطعة، مع تطلعاتها للعب دور إقليمي مؤثر في محيطها، أو تأثرها بمصالح الدول الكبرى في تلك المنطقة، التي تسعى دومًا لضبط الأوضاع بما يخدم هذه المصالح.

والنموذج الحي والقريب تاريخيًا يعود إلى العقد الثالث من القرن الماضي، وتحديدًا بعد استيلاء عبد العزيز آل سعود علي الأراضي المقدسة والحجاز وطرد الأشراف منها في عام ١٩٢٥، حيث نظر الحجازيون إلى حكم آل سعود المستند إلى الدعوة الوهابية -وهى حركة إصلاح ديني حنبلية متشددة- باعتباره تضييقًا للخناق على أهل الحجاز، ومن ثَمَّ حركة الحجيج التي كانت تعتبر أهم نشاط اقتصادي في تلك الفترة؛ لهذا ناصبوا الحكم السعودي العداء، وقاموا بتكوين حركة سياسية مضادة لإسقاطه، وإعادة الأسرة الهاشمية مرة أخرى لحكم منطقة الحجاز وشبه الجزيرة. هذا في الوقت الذي كان الملك علي بن الحسين آخر الملوك الهاشميين هو الذي سلم الحجاز إلي السعوديين، قد ذهب إلى أخيه فيصل الذي حكم العراق. أما الأخ الثالث عبد الله، فقد كوَّن إمارة لم يكن لها وجود من قبل تسمى شرق الأردن، وتولى حكمها، وهو ما يعنى بلغة الجغرافيا السياسية، أن الهاشميين كانوا يحيطون الحدود الشمالية لما عرف باسم المملكة العربية السعودية التي حكمها آل سعود.

قاد حركة التمرد الداخلي ضد الحكم السعودي زعيم قبيلة البلّي «حميد بن رفادة»، وهنا تظهر في الصورة سيناء التي تقع أيضًا على الحدود مع إمارة شرق الأردن والسعودية، فقبائل البلّى تنقسم إلى جزءين البلّي المصرية وهي تعيش في سيناء، بالإضافة إلى البلّى الحجازية وتقيم في شمال الحجاز، ويتزعمها «ابن رفادة» الذي نسق أنشطة حركته السياسية المناهضة للحكم السعودي مع حركة أخرى في جنوب الحجاز تنطلق من اليمن، لكي تضرب في منطقة عسير التي استولى عليها السعوديون، وهي الحركة التي عرفت بحركة «الدباغ».

كان تفجر هذا الصراع الداخلي من قبل الحركتين يعني وقوع حكم آل سعود بين فكي كماشة، لكنهم رغم هذا استطاعوا هزيمة هذا التحرك المضاد، مما دفع «حميد بن رفادة» للهروب هو ومن معه إلى سيناء - حيث يعيش امتداد قبيلتهم البلّي - في مايو ١٩٣٢، وحيث كانت بريطانيا في ذلك الوقت هي صاحبة النفوذ الأقوى في مصر الخاضعة لاحتلالها، وكان يحكمها الملك فؤاد الذي خضع بشكل كامل لسيطرة النفوذ البريطاني، كما كانت فلسطين وشرق الأردن تحت الحكم البريطاني. وقد كان العراق أيضًا رغم استقلاله الأسمى تحت الحكم البريطاني، ولذلك كانت بريطانيا هي القوى العظمى المتحكمة في هذا الإقليم ومن ثَمَّ في حركة القبائل في هذه المنطقة.

حاول «ابن رفادة» في صراعه - من أجل السيطرة على الحجاز وتقويض حكم «آل سعود» - استثمار الفراغ السكاني والأمني الموجود في سيناء، وهي المحاولة التي حاول فيها «ابن رفادة» توظيف واستثمار العديد من العوامل، مثل البعد الجغرافي لسيناء، بجانب العلاقات القبلية التي تربطه بسكانها، وكذلك البعد السياسي المتمثل في علاقة مصر بالدولة السعودية، و الدور الذي تلعبه الدول العظمى صاحبة النفوذ السياسي الأقوى في المنطقة والمرتبط بمصالحها المباشرة (بريطانيا سابقًا، وأمريكا حاليًا)، وأخيرًا الظروف السياسية والأمنية الداخلية للدولة المصرية، التي أتاحت الفرصة لعبور المتمردين الحدود المصرية، والعمل من فوق أراضيها .

هذه العوامل التي سعى «ابن رفادة » لتوظيفها عام ١٩٣٢ بكل تشابكاتها وجوانب النظر إليها، مازالت عوامل فاعلة إلى اليوم في تحديد أهمية وخطر سيناء على الأمن القومي المصري، ولذلك عند استرجاع حادثة «ابن رفادة» في سيناء، يبدو التاريخ وكأنه يعيد نفسه في كثير من تفاصيله، على غير ما ينبغي أن يكون عليه الأمر، وهذه مشكلة، حيث نبدو وكأننا لم نتعلم من التاريخ .

ففي أواخر عام ١٩٣١ ومطلع عام ١٩٣٢ عاش «حميد بن رفادة» متنقلاً بين القاهرة وبنها، بعد أن نجح في التسلل عبر سيناء، حيث دخل مصر، وعبر سيناء ذهابًا وإيابًا دون أن يستوقفه أحد، مارًّا بفلسطين وشرق الأردن، التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني، واستطاع أن يجمع حوله الأنصار والمؤيدين. وتشير أوراق المخابرات البريطانية أنه ترك وراءه في سيناء نساءً وأطفالاً وحوالي المائتين وخمسين رجلاً. وتشير الوثائق أيضًا إلى أنه نجح في ضم وتوظيف أعداد من أبناء سيناء في مسعاه لفرض التغيير السياسي على منطقة الحجاز. وتفيد تقارير المخابرات البريطانية أيضًا أن «حميد بن رفادة» عومل معاملة طيبة هو والفريق الذي معه عند عبورهم الحدود المصرية الفلسطينية والحدود الفلسطينية الأردنية، وأنهم اشتروا أسلحة بنقود مصرية كانت في حوزتهم بصورة غير مألوفة، فالشخص عند تحركه بين أكثر من بلد قد يحمل معه المال في حدود معينة، أما قيامه بشراء أسلحة وحمله مبالغ كبيرة، فهذا لا يفسر إلا بأن الأمر برمته كان مدبرًا، وهو ما يؤكده بقاؤه وأنصاره لفترة في العقبة، الذي يفسر على أنه ورجاله كانوا في انتظار الأسلحة والمؤن من «الأمير عبد الله بن زيد» أمير شرق الأردن، الذي كان مساندًا للحركة؛ حيث تؤكد تقارير أخري للمخابرات البريطانية وجود ترتيبات سرية سابقة بين «ابن رفادة» و«الأمير عبد الله»، أي إنهم نظموا مع بعضهم هذا الأمر. نجد

أيضًا أن المعتمد البريطاني في عمان تلقى تقارير تفيد تحرك قبائل سيناء لمناصرة «ابن رفادة»، وأن أحد الأشراف المقيمين في القاهرة قدم عرضًا يدفع بمقتضاه «ابن رفادة» اثنين جنيه إسترليني لكل بدوى من بدو سيناء يلحق بالقوة المقاتلة معه، وهو ما يعني أن حالة الفراغ السياسي والاقتصادي الموجودة حينئذ في سيناء، سمحت بخلق المناخ والظروف التي أتاحت شراء المناصرين والأعوان، وهو ما يمثل خطرًا حقيقيًا على قضية الانتماء الوطني. إلا أن تحرك الحكومة السعودية للضغط على الحكومة البريطانية بحكم مسئوليتها، والشكاوي التي قدمها «بن سعود» لها في ضرورة فك الارتباط بين حركة بدو سيناء التي يتزعمها «ابن رفادة» و«الأمير عبد الله»، حتى تثبت أنها ليست المسئولة عن هذه التحركات، نجح في دفع الحكومة البريطانية لإرسال طائرات سلاح الجو البريطاني لرصد حركة القبائل، كما أرسلت إلى كل من القاهرة وجدة وعمان بعثة لتقصي الحقائق، وصلت في تحقيقاتها إلى أن «ابن رفادة» زار شرق الأردن في إبريل، أي قبل أن تُكشف حركته للإنجليز، وقبل شهر واحد من تنفيذ خطته في العبور إلى سيناء. ثم عاد مرة أخري إلى القاهرة، ثم غادر القاهرة إلى سيناء ليلحق به ثلاثون رجلاً من قبيلة الحويطات المصرية، ومعنى ذلك أنه حتى قبيلة الحويطات بالرغم من أنها غير مجاورة للحدود مباشرة وإنما هي إلى الغرب قليلاً، استطاع «ابن رفادة» أن يجند بعضًا من أبنائها.

هذه التحركات التي كشفتها تقارير المخابرات البريطانية تطرح سؤالاً مهمًا عن مدى علم الحكومة المصرية بها، خاصة وأنه من المعروف للجميع أن حركة القبائل في الصحراء تكون جماعية، سواء ارتبطت هذه التحركات بهجرة القبيلة، أو التنقل الموسمي بحثًا عن المراعى والماء، أما في غير هذا، وفى الظروف العادية فتحركات البدو تكون محدودة، وعادة ما تكون في حدود خمسين فردًا من أفراد القبيلة، وذلك لأسباب أمنية تخص أفراد القبيلة أنفسهم. وهذا هو ما لجأ إليه «بن رفادة»، فقد كان ذكيًا حيث كان يتحرك في حدود خمسين رجلاً،حتى لا يلفت الأنظار، وهو ما يعني أن الحكومة المصرية لم تكن على علم بتفاصيل ما يجري على أرض سيناء، ولكن إذا تم الربط بين حسن الاستقبال الذي أظهره «الأمير عبد الله» «لابن رفادة»، وإقامته المستمرة هو وأعوانه في القاهرة وبنها، ثم حركتهم عبر سيناء، إذا ربطنا بين تلك الأشياء يمكن أن نجد شبهة يمكن أن تلحق بالحكومة المصرية في هذا الموضوع. ومن أجل ذلك أعلن «إسماعيل صدقي»(رئيس الوزارة في تلك الفترة) وبصراحة أن الملك «فؤاد» والحكومة المصرية ليس لهم علاقة بأمر «ابن رفادة» وكان ذلك في محاولة

لتبرئة الملك «فؤاد» والحكومة المصرية من تهمة التورط في حركة «ابن رفادة » ضد «آل سعود»، خاصة أنه كانت هناك محاولات لاستثمار حالة الخلاف التي كانت موجودة بين الملك»فؤاد» والملك «عبد العزيز آل سعود»، بعد رفض الأخير محاولة الملك «فؤاد» الحصول على لقب خليفة المسلمين بعد سقوط الخلافة العثمانية على يد «أتاتورك»، وهو ما دفع الملك «فؤاد» أن يرفض «عبد العزيز آل سعود» كملك على الحجاز. وحاول الأشراف استثمار هذا الأمر، وعملوا على تغذيته، ففي أول مايو ١٩٣٢ أرسل القنصل المصري في بغداد رسالة إلى الحكومة المصرية في القاهرة، يطلب فيها الرجوع فورًا، فردّت عليه الحكومة المصرية مستفسرة عن السبب، فرد عليها بأنه يحمل معه رسالة في غاية الأهمية، ولا يمكن إرسالها بالبريد، ويجب أن يحضرها بنفسه، فطلبت منه الحكومة المصرية أن يبقى مكانه في بغداد وأن يرسلها بالشفرة، وكانت الرسالة من الملك السابق «علي بن الحسين» الذي سبق أن طرد من الحجاز قبل ست سنوات، لكن الحكومة المصرية على لسان رئيس وزرائها أعلنت بوضوح أنه لم تكن هناك أي اتصالات سرية بين الملك «فؤاد» والملك «علي بن الحسين»، ولا بين الملك «فؤاد» وأي من الملوك الهاشميين الموجودين في شرق الأردن، ومن ثَمَّ فمصر غير معنية بأي رسالة تأتى من هذا الجانب. هذه التطورات والمعلومات دفعت الانجليز للتدخل، فقاموا بتهدئة الملك «عبد العزيز آل سعود»، وهددوا الملك «عبد الله» حاكم إمارة شرق الأردن، وطلبوا من الملك «فؤاد» بألا يبقي أحدًا من أنصار الأشراف في مصر، الذين تخلى البريطانيون عنهم من قبل عام ١٩٢٥-١٩٢٦.

هذا الاستعراض التاريخي لمحاولة التمرد التي قادها «ابن رفادة » تشير إلى أن سيناء كانت هي المحور، وقاعدة تنفيذ خطط إسقاط الحكم السعودي، سواء كان هذا بدعم من قبل الأشراف في العراق أو شرق الأردن، أو القبائل المتمردة من داخل الحجاز. ومن الملفت للنظر أن تلك القبائل المتمردة اتخذت مصر منفى اختياريًا، ودخلوا من بوابة سيناء واستقروا، واعتبروها منطلقًا للعودة، ولم يكلمهم أحد، والأكثر غرابة أن الوثائق الرسمية المصرية لم تتناول هذه الوقائع، وهو دليل على أن الأمن المصري كان مغيبًا في تلك الفترة، وهو ما أكدته تحقيقات الحكومة البريطانية التي برأت الحكومة المصرية.

هذه الوقائع التاريخية تظهر خطر ضعف مناطق الأطراف، وخطر عدم خضوعها الفعلي لإدارة الدولة أو ضعف اندماجها بقلبها ، فلم تكن المشكلة في دخول «ابن رفادة» لسيناء المصرية، لكن المشكلة أنه دخل دون أن يعرف أحد بذلك، وعاش في وسط القبائل، وكوَّن خلايا، ثم توجه إلي القاهرة وأسس في مدينة بنها ما يعرف بالحزب الوطني الحجازي. وتصور الناس أنهم من أنصار الأشراف في مصر، ولكن في الحقيقة أنه ورجاله دخلوا سيناء دون أن يشعر بهم أحد، وكونوا هذا الحزب، وجمعوا التبرعات من الناس؛ لكي يمدوا أنصارهم بالسلاح لاسترداد الحجاز عن طريق الرجوع إلى سيناء مرة أخري، ثم منها إلى العقبة، وكان التجمع هناك عند الأمير «عبد الله» أمير شرق الأردن.

كان مرور الأفراد والقبائل من جهة إلى أخرى عبر الحدود في ذلك الوقت دون موافقة مسبقة، لا يعتبر خرقًا لسيادة الدولة التي يعبرون إليها، حيث درجت تلك القبائل على التحرك عبر الصحارى دون قيود، بحثًا عن الماء أينما وُجد؛ حيث كان الصراع فيما بينها على مصادره، فضلاً عن أنها لم تكن قد استوعبت بعد مفهوم الحدود السياسية أو خطوط الحدود، التي كانت تعرف فقط ما يسمى بمناطق الحدود. لذلك كان من الصعب ضبط حركة القبائل، ولذلك يبدو من المهم لمواجهة هذا الواقع السعي لتثبيت القبائل في أماكن تواجدها والعمل على استقرارها، والعناية بالأطراف بالقرب من الحدود وتنميتها، وهو ما لم تتنبه إليه الحكومة المصرية ربما حتى الآن. فلم تقم محاولات لتثبيت القبائل في مناطقها، فكانت النتيجة الطبيعية هي تأكيد القبائل حماية مصالحها، ووضع هذه المصالح القبلية في المقام الأول، مادام ما يضخه القلب من دماء لا يصل إلى الأطراف. وهنا، يمكننا استعارة عبارة رددها الوزير المفوض البريطاني على مسامع «الشيخ يوسف ياسين» مستشار الملك «عبد العزيز آل سعود» في تلك الفترة، حيث ألقى بمسئولية تلك الأحداث على الحكومة السعودية، خلال مناقشتهم في ١١ من يونيه ١٩٣٢ قائلاً: «إن الشخص الذي تشتعل النار في بيته عليه أن يطفئها أولاً قبل أن يتكلم عن المسئول عمن أشعلها». لقد وبخ الوزير البريطاني الملك «عبد العزيز آل سعود»، الذي ترك الدنيا مشتعلة، وألقى بالتبعة على البريطانيين. والعبارة نفسها تدعونا إلى تجنب إشعال النار على حدودنا السينائية مع إسرائيل وفلسطين، بضرورة تبني نظرة جديدة تعتمد على دمج سيناء - كأحد أطراف الدولة المصرية - بقلب الدولة والمجتمع في الوادي، هذا الدمج

الذي يجب أن يراعي كل الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، والتي لا يجب أن تختزل فقط في البعد الأمني بمعناه الضيق، رغم أهمية هذا البعد، بحكم أن المنطقة كلها جزء من بؤرة توتر وصراع إقليمي. إن التجارب التاريخية التي مرت بها منطقة سيناء، من عبور متكرر للعدو- أو لأطراف لها علاقة بصراعات إقليمية في دول الجوار- إلى مصر عبر سيناء، شيء متكرر في التاريخ، وهو ما يدعو إلى اتخاذ ما يلزم نحو حماية الحدود، ومنع اقتحامها تحت أي ظرف، ومن قبل أي طرف، وإلا فلا قيمة لرصد التجارب التاريخية والاستفادة منها، خاصة أنه بالعودة مرة أخرى لحادثة «ابن رفادة»، سنجد أن تقارير موظفي الحدود في سيناء تقول إن: « المسئولين فيها لم يكونوا يعرفون أن الأفراد ممنوعون من حمل السلاح في سيناء»، وهو ما دفع الحكومة المصرية بعد تلك الأحداث، لاتخاذ سلسلة من الإجراءات، جعلت من المستحيل على أكثر من ثلاثة أو أربعة أشخاص مسلحين أن يعبروا الحدود دون تصريح، وكانت تلك الإجراءات تطورًا جيدًا حينها رغم تواضعها. لكن ما تم من أحداث عاصرتها سيناء، ووقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ وحتى تحريرها في ١٩٨١، والحروب التي تمت على أرضها، وما خلفته من أسلحة وذخائر، وكونها منطقة حدودية هي مجال طبيعي للتهريب، وطبيعة العيش في الصحراء وما يرتبط بتقاليد البدو الذين لم تتغير أنماط حياتهم وثقافتهم كثيرًا، يعيد الانتباه لقضية غاية في الأهمية، وهي تسرب السلاح إلى سيناء، ولعل حجم ونوعية الأسلحة والمتفجرات التي استخدمت في أحداث العنف، والتفجيرات التي شاهدها العديد من المراكز السياحية في سيناء في السنوات الماضية، في طابا ورأس الشيطان، وفى شرم الشيخ ودهب، والتي راح ضحيتها العشرات من الضحايا، بين قتيل وجريح، تثير الكثير من المخاوف، ففي المجتمعات الحديثة، الدولة فقط هي التي تحتكر حق حمل السلاح، واستخدامه من خلال مؤسسات الجيش والشرطة، وهذا الحق غير متاح للمواطن العادي، الذي يعيش في الوادي والدلتا، أو في الصحراء على الأطراف.

إذا كان الرجوع إلى فترة أحداث «ابن رفادة» تشير إلى وقائع حدثت على أرض مصر، ولم تكن الدولة المصرية طرفًا فيها، فسيظل السؤال المطروح هو أتغيرت هذه الظروف أم لا تزال قائمة؟ خاصة وأن الواقع أصبح أكثر تعقيدًا وتوترًا بظهور دولة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨؟ كما أن الخطر وراء استثمار الخلافات العربية، ونشوء المحاور الإقليمية، التي يمكن أن تمثل خطرًا تستطيع من خلاله

القوى الدولية استثماره، لا زال موجودًا، ومن ثَمَّ يمكن استخدام سيناء مجددًا في سياق تفجير هذه المخططات للنـزاعات الإقليمية.

إن تجربة «ابن رفادة» وأنصاره في مصر، تشكل خبرة تاريخية تستحق التأمل، وتستحق أن يُقاس عليها، لأن التاريخ فيما يتعلق بسيناء من الواضح أنه يعيد نفسه. ولذلك فإن ترك سيناء دون تعمير، يعد خطرًا حقيقيًا يهدد مصر على الأمد البعيد، وإن الأمل الوحيد في أن يكون هذا المدخل الشمالي الشرقي آمنًا ومن ثَمَّ تكون مصر آمنة هو في تعمير سيناء وتنميتها تنمية مستدامة، وهو الأمر الذي يجب أن يتجاوز العلاقة القائمة الآن بين الدولة في الوادي والدلتا وبين منطقة سيناء، التي لا تقوم إلا على حملات التعدين والبحث عن الذهب والمعادن والتحجير والبترول في سيناء، وذلك حتى لا تنطبق علينا مقولة «هيجل» بأننا «نتعلم من التاريخ ألاّ أحد يتعلم من التاريخ». فجزء من الدروس المستفادة من واقعة «ابن رفادة» يتعلق بالنتائج المترتبة على ذلك الإهمال الاقتصادي لسكان سيناء، وهى الإشكالية التي مازالت قائمة، ويرددها كثيرًا –وصراحة- البدو المصريون من أبناء سيناء، بل يصل التطرف في القول لدى بعضهم إلى المقارنة بين الأوضاع خلال فترات زمنية مختلفة، في إشارة إلى أوضاعهم تحت ظروف الاحتلال، وهو ما يوضح حجم الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها سكان سيناء قبل الضغوط الأمنية، رغم ما قدموه للوطن من تضحيات، لم يكن أولها ما بذلوه وقدموه للجيش المصري في إعداده لمعركة أكتوبر ١٩٧٣، بل قبل هذا بكثير ويكفى أن نشير هنا إلى موقفهم من الثورة العرابية، وعندما اعتدت بريطانيا على الإسكندرية وضرب أسطولها الميناء، وبدأت في التحرك للدخول من ناحية قناة السويس؛ لاحتلالها، حيث انحاز البدو إلى عرابي والوطن، وهو ما دفع أحمد عرابي إلى الاعتماد عليهم بدرجة كبيرة. وكان هناك الكثير من بدو سيناء، ممن حوكموا مع عرابي بعد احتلال مصر؛ نتيجة مواقفهم، التي تنوعت بين منع بيع الجمال إلى الإنجليز، عند وصول قواتهم إلى البر، حتى لا يستخدموها كوسيلة نقل، وهو الموقف الذي اتخذته معظم القبائل في شمال سيناء، ومهاجمة الإمدادات التي وصلت للقوات الإنجليزية عن طريق الأسطول وحتى من يرى أن تلك كانت مجرد عمليات سلب ونهب، فهي في النهاية كانت عملية مضادة للإنجليز. كما قاموا بالقبض على الجواسيس المتخفين في زِىّ البدو، وكان يعرفهم البدو لأنهم ملمون بالعادات والطبائع واللغة، ونفذوا كل أوامر محافظ العريش بما يتفق مع عملية

المقاومة والثورة، مما دفع الإنجليز للتعامل معهم بعنف وقسوة، خاصة بعد أن رفضوا كل محاولات الإنجليز لاستمالتهم. ثم كان أخيرًا موقفهم الحازم من «بالمر»ورفاقه، حيث وضعت خطة في لندن لاستمالة هؤلاء العربان أو البدو، عن طريق إرسال أحد الرجال المستشرقين -واسمه «بالمر»- ومعه اثنان آخران أحدهم قبطان والآخر ملازم، حاملاً معه ٤٩ ألف جنيه إسترليني، من أجل استهواء هؤلاء البدو ورشوتهم. وفعلاً تمكن «بالمر» من الدخول بمساعدة بعض الأعوان من البدو، ولكن بدو سيناء ألقوا القبض عليه، وأخذوا منه المال، على الرغم من هزيمة الثورة العرابية واحتلال مصر، وقاموا بتخييرهم بين أن يلقوا بأنفسهم من فوق جبل التيه، وأن يذبحوهم ذبح الغنم، ففضل «بالمر» ومن معه أن يتم إلقاؤهم من فوق الجبل، ويجب هنا الإشارة إلى أن هذا الموقف الوطني لبدو سيناء يرتبط بالأحلام التي بعثها فيهم عرابي، وثورته حول الاستقرار وتوزيع الأراضي، ومنحهم بعض الامتيازات، التي هي جزء من حقوقهم.

إن التطور التاريخي والسياسي ودروس التاريخ أيضًا، تفرض علينا - في ظل الدولة الحديثة - تأكيد مفهوم خطوط الحدود وليس مناطق الحدود، وهو ما يجب أن يعيه ويفهمه ويمارسه أي بدوي في سيناء، ويعرف أنه عند هذه النقطة يجب عليه الوقوف. قد يكون هذا أمرًا صعبًا، لكن الدول التي واجهت نفس الظروف دفعت ثمنًا غاليًا لإلزام القبائل باحترام خطوط الحدود السياسية. ويبدو أن الحكومة المصرية لم تخض هذه التجربة، كما خاضتها المملكة العربية السعودية، الأردن، الكويت،العراق، قطر والإمارات، وهي مسألة في منتهى التعقيد، ولكنها تحتاج إلى وقت، يأتي فيه جيل ويذهب جيل آخر يجمع بين صفات البداوة وصفات الحداثة، ثم ينتهي هذا الجيل ويأتي جيل ثالث يعيش مع الحداثة، وهو ما يعنى أن عملية التغيير تحتاج إلى وقت. لكن لا يجب التسليم بأن البداوة ثقافة ممتدة ومستمرة ومستقرة، بل إنها تتأثر وتتغير بعمليات التنمية والتحديث، فلا يمكننا الحديث عن دولة قومية وحدودها ليست معروفة بدقة، وليست ملزمة لكل السكان على جانبي الحدود، فالدولة الحديثة القومية عند إصدارها الهوية لأبنائها، تعني أنها تنظم دخولهم وخروجهم عبر هذه الحدود وهى العملية التي لا تتم إلا بمقتضى هذه الهوية، التي حجبت عن الآخرين. لا نستطيع أن نترك القبائل تفعل ما تريد، تحت دعوى احترام طريقتهم في الحياة ونمط معيشتهم، كل هذا يجب أن يصب في إطار رؤية شاملة، في إعادة دمج سيناء بالوادي، عبر التنمية والتنمية الشاملة وحدها.

الفصل الرابع

سيناء: تحديات داخلية ودولية[١٣]



(١٣) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء الندوة بعنوان «سيناء والقانون: تحديات داخلية ودولية»، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمها كل من محمد نور فرحات بعنوان «سيناء الأوضاع القانونية» وقدري حفني بعنوان «التنمية البشرية في سيناء-قضية أمن قومي».

مقدمة

إن المتأمل لتاريخ سيناء، يجد أنها كانت دائمًا جزءًا من الأرض المصرية منذ التاريخ الباكر، رغم العديد من الكيانات السياسية الكبرى التي كانت مصر جزءًا منها للعديد من القرون. ولكن رغم كل الظروف، كانت سيناء جزءًا من الأراضي المصرية ، ولكنها لم تكن في الوعي المصري سوى بوابة موكل شأنها إلى الحراس، والبوابات مهمة دون شك ولكنها جغرافيًا – بل نفسيًا – ليست في قلوبنا، بل علي آخر حدودنا المكانية. ومن المعروف أن المسئولية عن بوابة المنزل توكل للحارس، وباب الشقة رغم أهميته نعبره مسرعين دون أن يعلق بذاكرتنا منه شيء، بل لا نكاد نتذكر أيهما إلا عند حدوث سرقة أو اقتحام أو تعذر استخدام المفاتيح، ثم لا نلبث أن ننسى الأمر برمته. وفي العادي فإن الأبواب مسئولية الحراس و رجال الأمن و صناع المفاتيح و الأقفال، و هي قابلة لتغيير مواقعها، إذا ما استدعت الظروف، أما قلب البيت فهو مستودع الذكريات الشخصية والجماعية.

سيناء وسكان الوادي

هذا البعد البحثي عن سيناء كان غائبًا تمامًا عن الباحثين، وهو ما يفسر الحديث عن أن سيناء بوابة مصر الشرقية أو هي مجرد معبر للحضارة المصرية، أو للجيوش المصرية، أو لقوافل الحج المصرية إلى الشرق. لكنها ببشرها لم ينظر إليها، ولم يتم التعامل معها على أنها جزء داخل في نسيج المجتمع المصري، فلم نسمع قبل الاحتلال الإسرائيلي لسيناء أن بها مناطق يمكن استثمارها في السياحة أو الصناعة أو الزراعة، وظلت مناطق –مثل دهب ونويبع وشرم الشيخ وطابا وغيرها– مجرد مناطق عسكرية، لا يسكنها سوى عدة آلاف من البدو الذين تعذر إخلاؤهم. وربما يكون السبب في ذلك، غياب فكرة أن الكثافة البشرية هي الحماية المناسبة للأرض. وللأسف فإنه – ولفترة طويلة – كان وادي النيل منفصلاً عن سيناء منذ سنوات طويلة، وكانت سيناء في وعي سكان الوادي مكانًا مجهولاً، إلى أن احتلتها إسرائيل، التي لم تتعامل معها على اعتبار أنها بوابة أرض الميعاد، بل

اعتبرتها قلب أرض الميعاد. ورغم عجز إسرائيل موضوعيا عن زرع كثافة بشرية إسرائيلية علي أرض سيناء، فإنها أقامت الطريق الإسفلتي من طابا إلى شرم الشيخ، بطول ٢٧٥ كيلو مترًا، و لم تأل جهدًا في دعوة أبناء إسرائيل من اليهود لزيارة سيناء والاستيطان فيها، و وصل ما انقطع من «روابط نفسية قديمة بأرض الميعاد». ولذلك، فإن الدعوة لأن تكون سيناء في قلب مصر، إنما هي دعوة إلى انقلاب تاريخي في إدراك الدولة المصرية وإدراك المجتمع المصري لسيناء، ليس باعتبارها معبرًا، وليس باعتبارها بوابة ولكن باعتبارها جزءًا داخل الدولة المصرية بل داخل المجتمع المصري.

سيناء بين العرف القبلي و القانون الدولي

سيناء بطبيعتها السكانية -حيث تتواجد فيها قبائل البدو، و بموقعها الطرفي على الحدود المصرية، في منطقة كانت بؤرة للتوتر والصراع وشهدت سلسلة من المعارك والحروب- تثير مشكلة الـ Legal pluralism أو التعددية القانونية، والمقابلة بين القانون الشعبي والقانون الرسمي، وهي مشكلة تشغل الكثير من الباحثين في تاريخ القانون وفي فلسفة القانون، حيث يظهر الصراع بين ما يسمى Folk law أو قانون الناس، وبين State law أو قانون الدولة، وهي المشكلة التي تتجسد بشكل واضح، وتفرض نفسها حتى الآن في كثير من تجليات الصراع ما بين الدولة وبين الجماعات المحلية في سيناء، يضاف إلى هذا ما يرتبط بتاريخ سيناء من أحداث ونزاعات، جعلت الحكومة المصرية ملتزمة بالعديد من أحكام القانون الدولي المتعلقة بمشكلة الصراعات الحدودية، والمرتبطة بالاتفاقيات، والقرارات الدولية المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي.

ويزداد الأمر تعقيدًا أن الترتيبات والالتزامات القانونية المرتبطة بسيناء تتماس مباشرة مع قضية الأمن القومي المصري، خاصة أن القانون الدولي يقف على الحافة بين القانون و السياسة، بل يوجد بعض رجال القانون المشهورون من المدرسة الوضعية الأمريكية والإنجليزية، ينفون عن القانون الدولي صفة القانون، حيث يرون أن القانون لابد أن يكون صادرًا عن سلطة عليا Super State، تستطيع أن توقع الجزاء. كما أنه في القانون الدولي لا توجد دولة أو سلطة فوق الدول، حيث يفترض مبدأ تساوي السيادات وتساوي الإرادات فيما بينها، لهذا يرىJohn Osteen - الفقيه الإنجليزي في القرن التاسع عشر - أن القانون الدولي عبارة عن مجموعة من الأخلاق الوضعية على أحسن

تقدير، لكن توجد وجهه نظر أخرى ترى أن القانون ليس أمرًا مفروضًا من أعلى، ولكنه نتاج توافق إرادات، وأن القانون الدولي بهذا المعنى قانون.

هذا وبالرغم من أن أهمية سيناء ينظر إليها على اعتبارها البوابة التي كانت عبر التاريخ معبرًا للغزاة فإن أهمية هذه البوابة تكمن في أنها تشكل تقريبًا سدس مساحة مصر. وبالرغم أيضًا من أن سيناء عبر التاريخ كانت دائمًا تعتبر جزءًا من الأراضي المصرية، فإن الوعي كان دائمًا ينصب على اعتبارها البوابة، ولم يتم الانتباه إلا أخيرًا للإمكانيات المتاحة في الاستثمار فيها، من خلال السياحة والصناعة والزراعة، بل كان ينظر إليها كثيرًا من منافعها مجرد عسكرية، ولا يسكنها إلا عدة آلاف من البدو، وكانت السياسة دائمًا - خاصة بعد الحروب التي خاضتها مصر في منطقة قناة السويس - تهدف إلى إخلاء وتهجير السكان، وإعطاء المسئولية كاملة للجيش والأمن في ظل هذه الظروف.

إذا عدنا مرة ثانية إلى القبائل المصرية البدوية التي تعيش في سيناء منذ فترة طويلة، فسنجد أنها تعود في أصولها التاريخية إلى فترات الهجرات الديموجرافية من المنطقة العربية، سواء للوادي أو لشبه جزيرة سيناء، حيث يتميز نظام الضبط الاجتماعي في المجتمعات القبلية التي تعيش في تلك المناطق بأنه نظام تقليدي، يعتمد على المبادئ العرفية، ومن ثَمَّ فإن قبضة الدولة التي تضع القانون وتطبقه، وتفرض الجزاء على مخالفة أحكامه، لا تكون في هذه المجتمعات بالقوة الموجودة في قلب المجتمع الخاضع للسلطة المركزية، ومن هنا فالقانون السائد في هذه المجتمعات هو قانون توافقي، وقوة الإلزام في هذا القانون، تعتمد على الضغوط الأدبية والمادية التي يمارسها الرأي العام في هذه المجتمعات القبلية، على من يخالف القاعدة القانونية. وهناك دراسة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أجريت في الثمانينيات عن بدو سيناء، كبشر لهم ثقافة فرعية متميزة لها ملامحها الخاصة، بما تشمله كلمة ثقافة من أعراف وعادات وتقاليد، وأساليب ضبط اجتماعي، وأنماط حياة، وهي دراسة تتجاوز الانطباعات العامة والخارجية، وتعتمد على أساليب الـ Participant Observation، لهذه الجماعات المرتحلة التي لعبت دورًا في التاريخ، وفي مؤامرات السياسة وفي النواحي العسكرية والنواحي الاقتصادية. وقد سعت الدراسة إلى محاولة التوغل في مضمون النظام الاجتماعي، ومضمون القواعد التي تحكم هذا المجتمع الذي نسمي المجتمع البدوي، وكان أحد أبرز جوانب هذه الدراسة اهتمامها بالقضاء العرفي في سيناء، ولم تركز فقط

على القواعد التي تطبق في مختلف مجالات العلاقات الاجتماعية- سواء في المسائل الجنائية أو في الزواج والطلاق أو في المعاملات المالية أو في غير ذلك- بقدر اهتمامها بالتركيز على الخصائص والسمات العامة للنظام القانوني في سيناء.

وإذا عدنا مرة أخرى لقضية النظام القانوني في أي مجتمع بشكل عام، فسنجد أن الباحثين في فلسفة القانون يميزون بين نظامين من الضوابط الحاكمة للسلوك الاجتماعي: النظام الأول هو Legal Laws القاعدة القانونية، مثل قاعدة من يسرق يُحبس، أو من يَقتل يُقتل»، بمعنى أن كل سلوك يحدث أثرًا جنائيًا له عقوبة. أما النظام الأخر فهو Legal Principles المبادئ القانونية الذي يحدد Guiding line أو الإرشادات العامة التي يجب أن تحكم السلوك دون أن يكون لها المضمون المحدد الملموس، الذي تتمتع به القواعد القانونية مثال ذلك مبدأ «الغش يفسد كل شيء» بمعنى إذا ثبت وجود غش في معاملة قانونية، فلا حقوق ولا التزامات ناتجة عن هذه المعاملة، أو «الدليل الفاسد لا ينتج إلا نتيجة فاسدة». هذه مبادئ قانونية، وفى النظم القانونية الناضجةMature Legal Systems توجد القواعد القانونية Legal Laws والمبادئ القانونية Legal Principles ، أما في النظم القانونية القبلية — ومنها النظام القانوني لبدو سيناء – فهي تقوم أساسًا على مجموعة من المبادئ القانونية، أكثر من قيامها على مجموعة من القواعد القانونية، على الرغم من وجود بعض القواعد القانونية «من قَتل يُقتل» «نظام الثأر» ولكن أغلبها تقوم على المبادئ القانونية.

ومن مميزات المبادئ القانونية أنها تعطي لصاحب سلطة تطبيق القانون – مثل شيخ القبيلة أو القاضي العرفي – إمكانية تقدير واسعة لتطبيق المبدأ أو عدم تطبيقه، وإجراء عملية تفريد Individualization على الموقف الواقعي الموجود، ولذلك يوجد قضية في القضاء العرفي السينائي، يحكم فيها على نحو معين والقضية نفسها لا يحكم فيها على هذا النحو؛ لأن هناك ظروفًا معينة قدرها القاضي العرفي، تجعل تطبيق الحكم الأول تطبيقًا غير ملائم.

هذا وفى الدول التي تمتلك نظامًا قانونيًا ناضجًا يتضمن المبادئ والقواعد القانونية، يرى الباحثون في فلسفة القانون أن قانونها يتميز عن قانون القبيلة بالسمات التالية:

- السمة الأولى تتعلق بقبول التعرف Role of Recognition أي إنه يوجد معيار واضح يحدد ما يعد قانونًا وما لا يعد قانونًا، وحيث يمكن التعرف على القواعد القانونية التي تطبق في المجتمع، فالمادة الأولى من القانون المدني المصري تقول «التشريع، ثم العرف، ثم مبادئ الشريعة الإسلامية، ثم مبادئ القانون الطبيعي، ثم قواعد العدالة»، أما في النظم القانونية القبلية فلا نستطيع أن نقول إن القاعدة القانونية هي العرف، وإنما تترك لوعي الشيوخ التقليديين وقبول الجماعة، والإطار الاجتماعي الذي جرت فيه المنازعة.
- والسمة الثانية تتعلق بقبول التغيير، ففي النظم القانونية الناضجة يمكن اللجوء إلى وسيلة واضحة ومعلنة لتغيير القواعد القانونية وذلك عن طريق البرلمانات على سبيل المثال، أما في النظم القانونية التقليدية، فالقانون ينمو ويتطور، وتتلاشى مبادئ القانون وقواعده، من خلال التجربة والخطأ في ضمير الجماعة.
- والسمة الثالثة تتعلق بوجود سلطة قضائية، بمواصفات معينة تقوم على تطبيق القانون، وهي موجودة في المجتمعات الناضجة لا العرفية أو المجتمعات القبلية، لأن سلطة تطبيق القانون متروكة لشيوخ القبائل، أو للقضاة غير المتخصصين، الذين يتم اللجوء إليهم لحل المنازعات كلٍ على حدة.

هذه السمات الثلاث الخاصة بعدم التعرف وعدم التغير وعدم وجود معايير للتقاضي وإجراءاته، تميز النظام القانوني الداخلي لقبائل سيناء، شأنها في ذلك شأن أي نظم قانونية قبلية. غير أن هذه المشكلة ترتبط بمشكلة أخرى أكثر تعقيدًا، وهي وجود نظامين قانونيين Dualism في المجتمعات التقليدية، وهي ليست مشكلة تعاني منها مصر فقط في قبائل سيناء أو في صعيد مصر، إنما هي مشكلة موجودة — بحدة – في العديد من البلدان الإفريقية؛ حيث تتجسد هذه المشكلة في أن قانون الدولة، يعد قانونا غير نافذ في هذه المجتمعات القبلية؛ لأن سلطة الدولة سلطة غير قوية، فسيناء لا تنطبق عليها مقولة جمال حمدان، المتعلقة بعلاقة السلطة بالمصريين في المجتمع النهري، لأن هؤلاء يعيشون بعيدًا عن المجتمع النهري ومن ثَمَّ فهم متحررون من السلطة المركزية، ومن قانون السلطة المركزية. لهذا تحدث بعض المشكلات عندما يحدث تصادم بين القانون كما تفرضه السلطة المركزية

وبين القانون العرفي، ويتم حلها ببعض الاستثناءات القانونية. وأفضل نموذج لهذا قانون التجنيد، الذي كان البدو معفيين منه، بمقتضى القانون الرسمي المصري، وعندما عرضت أمام محكمة القضاء الإداري منازعة خاصة بأن إعفاء البدو من التجنيد فيه إخلال بمبدأ المساواة أمام القانون، جاء رد المحكمة الإدارية العليا - برئاسة المستشار سيد علي سيد - أن هذا ليس إخلالاً بمبدأ المساواة أمام القانون، وإنما من حق جهة الإدارة أن تفرد فئات معينة بمعاملة معينة لأسباب اجتماعية وتاريخية.

وبالعودة للموضوع مرة أخرى، سنجد أنه عندما يحدث تصادم بين القانون الرسمي والقانون الفعلي أو القانون الشعبي أو القانون القبلي، فإذا لم تكن الدولة على قدر معين من الذكاء والفطنة، فسوف تكون الغلبة للقانون الشعبي ولا للقانون الرسمي. وهناك تجارب ناجحة في التوفيق أو استيعاب أنماط القانون الشعبي، في إطار قانون الدولة الحديثة، وأفضل نموذج لذلك تجربة المحاكم الشعبية في السودان، حيث يتم تبني القانون الشعبي، وتشمله الدولة في السودان برعايتها، فالمحاكم القبلية موجودة هناك، وقد اعترف النظام القانوني الرسمي بهذا النظام القضائي، وأضفيت عليه الجزاءات التي تضفيها الدولة على نظام قانونها الرسمي. والخلاصة أن المسألة لا يجب أن ينظر إليها من وجهة نظر وجود صراع بين الدولة والمقيمين على أرض الدولة، ولكن محاولة الوصول إلى أنسب الحلول، لتحقيق التوافق بين النظامين القانونيين. ويوجد في التاريخ المصري العديد من التجارب والمحاولات، لاحتواء البدو وإحداث توافق بينهم وبين جهاز الدولة الرسمي، مثل تجربة محمد علي، ومحاولته توطين البدو وتشغيلهم في جهاز الدولة للحماية وتحقيق الأمن، ولذلك فإن مثل هذه التجارب وغيرها يجب أن تكون اليوم ماثلة أمام صناع ومتخذي القرار، بحيث لا يحكم الموقف من علاقة البدو بالدولة نهج إما الامتثال التام أو ملاحقتهم بعصي القانون، وذلك لأن الدولة لا تعني بالنسبة لهم نفس ما تعنيه بالنسبة للمقيمين على ضفاف النهر في الوادي.

هذا فيما يخص الإدارة والسياق القانوني لعلاقة بدو سيناء المصريين بقوانين الدولة والفلسفة، التي يجب أن تحكم رؤية علاقة الدولة بهم. أما وضع سيناء في القانون الدولي، وما يرتبط به من اتفاقيات أو قرارات دولية فيجب - في البدء - تأكيد أن سيناء جزء من الأراضي المصرية، وتقع داخل الحدود السياسية والدولية المصرية المعترف بها، ومن هنا فالقانون الدولي يقر ويعترف بسلطة وسيادة الدولة المصرية عليها، وهي السلطة والسيادة التي تمتد إلى المقيمين على أرضها،

باعتبارهم مصريين، وكما تشمل الأرض والناس تشمل أيضا ما يعلو الأرض، وإن علا، وما يدنوه في باطن الأرض وإن دنا.

وهذا الكلام مهم لوجود تخريجات لبعض رجال القانون، وهؤلاء إذا فسدت ذممهم فهم أكثر فئة تجلب الوبال على شعوب العالم، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي تحديدًا، ظهر ما يمكن أن نطلق عليه فقه ذئاب القانون الدولي، الذي يحاول أن يطمس المسلمات القديمة للقانون الدولي، وأن يستبدل بها أطروحات جديدة، وأحدث ما كتب في فقه الذئاب. هذا مقال باحث قانوني إسرائيلي منشور في مجلة قانونية إسرائيلية بعنوان The Origin of Occupation Myth «أصول أسطورة الاحتلال». وملخص هذا المقال أنه لا يوجد احتلال، وأن التاريخ الإنساني كله تاريخ هجرات، وأن من يستقر في مكان يصبح هذا المكان من حقه، وهو ما يعنى أن فقه الذئاب يسعى لإعادة صياغة الكثير من مفاهيم القانون الدولي القديمة التي كانت تقوم على مبادئ العدالة والقيم الفاضلة فيها. مثلاً مبدأ عدم مشروعية العدوان والحرب هو مبدأ من مبادئ القانون الدولي، ولكن فقه الذئاب يسعى ليستبدل به مبدأ الحرب الاستباقية التي تحدث عنها جورج بوش وجماعة المحافظين الجمهوريين، وفقهاؤهم، الذين كتبوا في مشروعية الحرب الاستباقية، وتوسعوا في مفهوم الدفاع الشرعي، بينوا أن الدفاع الشرعي ليس الانتظار حتى وقت الهجوم للدفاع، ولكن بالبحث عن مواطن الخطر وتوجيه الجيوش ليس لمواجهه حالة حرب قائمة. ولكن لمنع حالة حرب محتملة. وفكرة الحرب الاستباقية تلك هي التي استند إليها فقهاء القانون الدولي الأمريكيون في تبريرهم للحرب على العراق، وهي ما تستند إليه إسرائيل في كل الحروب العدوانية التي شنتها على سيناء في عامي٥٦، و٦٧ حيث كانت إسرائيل تدعى أنها حروب دفاعية ، لأنها كانت تستهدف إجهاض خطر حقيقي يهدد الدولة العبرية.

هذا وقد استبدل فقه الذئاب بمبدأ السيادة الوطنية للدولة على إقليمها مبدءًا جديدًا يسمى التدخل الإنساني Human intervention فمن حق أي دولة أن تتدخل في الشئون الداخلية لأي دولة أخرى لحماية حقوق الإنسان، مثل هذه المبادئ الجديدة لفقه قانون الذئاب ليست لحماية حقوق الإنسان، أو للدفاع عن أقلية من الأقليات، ولكنها توظف وتستخدم تحديدًا من أجل تحقيق أغراض سياسية تحت مظلة حق التدخل الإنساني. وهى تناقض حقًا أساسيًا استقر واعترف به

القانون الدولي منذ أيام عصبة الأمم، وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الكفاح المسلح لمقاومة الاحتلال، وهي المقاومة التي يعتبرها فقه الذئاب الآن إرهابًا، والمنظمات التي تقوم بذلك تعتبر منظمات إرهابية، ومن ثَمّ فإن حماس وحزب الله منظمات إرهابية، ولو طُبق هذا على التاريخ القريب لكان Nelson Mandella أكبر إرهابي في العالم، ولكان George Digul من كبار الإرهابيين، ولكان كبار الأبطال الذين يحتفي بهم التاريخ الإنساني اليوم لأنهم ساهموا في تحرير شعوبهم من كبار الإرهابيين.

كل هذه المحاولات الفقهية جعلت أمثال Howard Graf يكتب أكثر من دراسة، يوجه منها اللوم لمناحم بيجين، ويوجه اللوم للمستشار القانوني لوزارة الدفاع الإسرائيلي؛ لأنهم أقروا بأن الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد حرب١٩٦٧ - مثل الجولان وسيناء والضفة الغربية - هي أراض محتلة، ويأخذ على القادة العسكريين الإسرائيليين أنهم سلموا لكبار الضباط ملخصًا لمبادئ لاهاي لقانون الحرب عام ١٩٠٧، وهي مبادئ القانون الدولي الإنساني، التي تنص على عدم قتل المدنيين وعدم قتل الأسرى وما إلى ذلك مما وورد في اتفاقيات جينيف الأربعة، مؤكدًا أن هذه المبادئ ليس من المفروض أن تطبق إلا في حالة الحرب العدوانية، وحروب إسرائيل لم تكن كذلك.كما أن هذه الاتفاقيات تنص على أنه في حالة الاحتلال، فعلى قوى الاحتلال تطبيق القانون الوطني، وهو ما لا ينطبق أيضا على الحروب الإسرائيلية، لأنها ليست Myth of Occupation ولكنها حرب تحرير، لأن سيناء — وكذلك الضفة الغربية والجولان – ليست جزءًا من مصر بالنسبة له، فالإنجليز عندما قسموا الحدود فصلوا بخط حاد ما بين رفح في الشمال وطابا في الجنوب، وقالوا إن سيناء خارج الحدود البريطانية وتتبع مصر الخاضعة للحماية البريطانية وكان هدفهم من هذا هدفًا عسكريًّا بحتًا لإبعاد قناة السويس عن سيطرة تركيا، مع أن ذلك يُغفل أن هناك طريقًا يسمى طريق حورس، شقه الفراعنة في سيناء من الجنوب إلى الشمال، بخلاف الآثار الفرعونية الموجودة، ومعاهدة ١٨٤٠ التي تم بموجبها تحجيم الدور السياسي والعسكري لمحمد علي، والتي حددت أن حدود مصر تبدأ من رفح في الشرق.

كل هذا التاريخ يوضح علاقة سيناء بالوطن الأم مصر، وإنها جزء منها. إلا أنه – في أثناء مباحثات طابا – اعتمد الإسرائيليون على ما يرددونه من أن سيناء قد ورد ذكرها في الكتاب المقدس، ومادامت ذكرت في الكتاب المقدس، فمعنى ذلك أنها من الوطن القومي لليهود، وأن سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين كانت محددة فقط لتنفيذ وعد إقامة وطن قومي لليهود في أراضيهم المقدسة، وأن هذه الأراضي المقدسة تشمل فلسطين وتشمل سيناء. ولذلك لم يكن هوارد جريف سعيدًا لأن مناحم بيجين لم يرد على أنور السادات، عندما قال إن سيناء بقعة مقدسة في قلب مصر، ونحن أيضا كمصريين غير سعداء بالمستشار القانوني لوزارة الدفاع الإسرائيلية عندما قال للجنود «لا تطبقوا مبادئ لاهاي واتفاقيات جينيف الأربع في الأراضي المحتلة» لأنها من وجهة نظر هذا المفكر الصهيوني ليست أراضي محتلة.

وتخضع الآن سيناء بعد التحرير للالتزامات القانونية التي جاءت في إطار اتفاقية كامب ديفيد الموقعة في عام ١٩٧٨، واتفاقية السلام التي وقعت عام ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل، واتفاق طابا الذي وقع سنة ١٩٨٩، وأخيرًا الوثيقة الخاصة باتفاقية المعابر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وهى الاتفاقيات التي تم تناولها تفصيليًا – في فصل سابق من هذا الكتاب – وكذلك آثارها السياسية والقانونية.

هذه الاتفاقيات – خاصة اتفاقية السلام – تتضمن بعض المواد القانونية التي تقيد مصر، فهي – على سبيل المثال – تتضمن بندًا يعطي أولوية لالتزامات الطرفين – بمقتضى هذه الاتفاقية – قبل أية التزامات دولية أخرى، كاتفاقية الدفاع العربي المشترك مثلاً، وهو ما يعنى أنه إذا تعرضت أية دولة عربية لهجوم بواسطة إسرائيل فبمقتضى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لا تستطيع مصر أن تشارك في صد الهجوم الإسرائيلي على هذه الدولة العربية، وإلا يعتبر هذا انتهاكًا للمادة الأولى من الاتفاقية، التي تنص على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، وتعود حالة الحرب مرة أخرى.

ومما يظهر رغبة إسرائيل في التمسك ببنود هذه الاتفاقية، وعدم تعديل أي بند فيها أو إعطاء سابقة للتعديل، لو كان هذا لمصلحتها، حتى لا تفتح الباب أمام الحكومة المصرية للمطالبة بتعديل بعض البنود، ما حدث بالنسبة لمشكلة الأنفاق، وتهريب السلاح بعد انسحاب إسرائيل من قطاع

غزة، حيث نجد أن إسرائيل لم تسمح بالتفاوض على تعديل اتفاقية السلام، إنما لجأت إلى أسلوب قانوني آخر، هو إبرام اتفاقية سنة ٢٠٠٥، ملحقة باتفاقيات السلام، تتيح لمصر أن تستخدم قوات محدودة من حرس الحدود، دون أن تلجأ إلى تعديل الاتفاقية الأصلية، لأن إسرائيل لا تريد أن تفتح باب سابقة تعديل الاتفاقية، فيؤدي إلى مطالبات لاحقة، لأنها تعلم أن الاتفاقية كانت فيها تقييد لقدرة مصر الدفاعية. على العكس من هذا يمكن استرجاع ما تم من خبرة عقد اتفاقية طابا، فالجهد القانوني والتحكيمي الذي بذل في قضية طابا، يعد بكل المعايير جهدًا متميزًا يوضح براعة رجال القانون المصريين، وبيّن أن مصر عندما تتبنى مشروعًا قوميًا تفتح الباب أمام أبنائها للمساهمة فيه تكون قادرة على الإنجاز، حيث استطاعت مصر بفضل جهودهم استعادة طابا.

وعلى الرغم من وجود العديد من المشكلات - سواء المرتبطة بتطور الصراع على الجانب الفلسطيني، مثل المعابر وأشكال الحصار المختلفة التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني، أو تلك المرتبطة بالقيود التي تفرضها اتفاقية السلام - فإن هناك العديد من الملفات في يد الإدارة المصرية، يمكن أن تفتح لخوض صراع قانوني، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ويمكنها أن تقلب موازين الصراع ضد إسرائيل. ولعل أهم هذه الملفات ملف الأسرى المصريين الذين قتلوا، ولم يفتح حتى الآن، رغم أن شواهده كثيرة، والأدلة عليه كثيرة، ولدينا مئات من أبنائنا الذين أريقت دماؤهم الطاهرة في سيناء تحت الشمس العارية، ولدينا اعترافات ووثائق تثبت الجرائم المخالفة للاتفاقيات الدولية، التي ارتكبت بحقهم، والملف الثاني هو ملف البترول الذي نهب من سيناء أثناء الاحتلال، والذي يقدر بحوالي ١٥ مليار دولار، هذا الملف لم يفتح أيضًا حتى الآن. كما أن هناك الملف الثالث، وهو ملف أم الرشراش التي يطلق عليها إيلات حاليًا، التي هي - وفقًا للخرائط العثمانية - جزء من الأراضي المصرية، والتي تركت حتى يكون لإسرائيل منفذ على البحر الأحمر، دون وجود أي سند قانوني، ولذلك فإن فتح هذه الملفات هو جزء من لعبة إدارة الصراع الذي تديره الدولة، والذي تحدد - وفقًا له - متى يتم استخدامها، وفى أي سياق، بحيث تتحقق أهداف الأمن القومي.

والخلاصة أن الأمل في تحقيق أهداف الأمن القومي لازال قائمًا، في أن تقوم الحكومة المصرية بالجهد المناسب لفهم عادات وتقاليد الإنسان البدوي السيناوي، والقيام ببعض الأنشطة التي تساعد على غرس سيناء في وعي أطفال مصر وشبابها وخاصة أنه تم الانتظار حوالي ١٣ عامًا بعد تحرير سيناء، للإعلان عن المشروع القومي لتنمية سيناء في عام ١٩٩٥، الذي كان من أهدافه -كما سبق الإشارة- الوصول بأعداد سكان سيناء إلى ثلاثة ملايين نسمة، ويتم زراعة ٤٠٠ ألف فدانًا، ونقل المياه لزراعتها عن طريق ترعة السلام، وهي التي لو تحققت لأمكن أن تتحول سيناء إلى قلب الوطن، بدلاً من كونها شريطًا حدوديًا مع إسرائيل، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الاستثمارات في البشر، وفي المشروعات الإنمائية، وتعميق موقع سيناء في قلب الأجيال الجديدة.

الفصل الخامس

سيناء والأطماع الصهيونية[١٤]



---

(١٤) يعتمد هذا الفصل على الأفكار التي وردت في المناقشات أثناء الندوة بعنوان «سيناء والأطماع الصهيونية»، وكذلك على جميع الأوراق التي قدمت للمناقشة حول هذا المحور، وبصفة أساسية الورقة التي قدمتها زبيدة عطا بعنوان «الأطماع الصهيونية للاستيلاء على سيناء-(من هرتزل إلى هرتزاليا)».

مقدمة

كانت سيناء، وما تزال، هي الحد الاستراتيجي الذي حرص كل من حكم مصر على تأمينه، في مواجهة مسعى جيوش الغزاة إلى عبور مصر عن طريقها، وشبه جزيرة سيناء على شكل مثلث قاعدته في الشمال على ساحل البحر المتوسط، ويعد خليج العقبة وخليج السويس ضلعيه الآخرين. لهذا كان الموقع وأهميته الاستراتيجية أحد الأسباب الرئيسية، لكي تتجه إليها الأطماع الصهيونية، خاصة أنها تدخل في المنظور التوراتي الذي تطمح إسرائيل إلى تحقيقه، وخاصة بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني في مدينة بازل بسويسرا في ٢٣ من أغسطس ١٨٩٧، الذي نص على إنشاء وطن قومي لليهود. وكانت مصر إحدى أهم نقاط البداية لتلك الدعوة، حيث جاءت الدعوة الصهيونية إليها على يد يهودي يدعى ماركو ياروخ، جاء إلى مصر ١٨٩٦ من بلغاريا، وأسس منظمة صهيونية في البلاد في عام ١٨٩٧ تحت اسم جمعية بركوخبا الصهيونية. ولقد أرسل المسئولون عنها إلى هرتزل في العام نفسه يبلغونه نبأ تأسيس هذه الجمعية، ويطلبون النسخة الفرنسية من كتاب الدولة اليهودية. وفى البداية رحبت بعض العائلات اليهودية التي تقطن مصر باتجاه هرتزل نحو إقامة وطن قومي لليهود بسيناء، وذلك بعد أن رفض أماكن أخرى طرحها البعض، كقبرص التي أدرك أن أهلها من الأتراك والمسيحيين سيرفضون، ورأى أن سيناء ستكون أفضل، وحاول بكل الوسائل تأسيس الوطن القومي فيها، وكان يطلق عليها اسم فلسطين المصرية. وكان يرى أنه لو استطاعت شركة يهودية وضع أقدامها في سيناء أو العريش لأمكن قيام الوطن القومي. وكان يفضلها لاعتبارات دينية، كما أنها ملاصقة لفلسطين وعن طريقها يمكن العبور إليها. ولتحقيق ذلك التقى هرتزل بجوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية ١٩٠١، وخلال المقابلة استطاع هذا اليهودي النمساوي إقناع تشمبرلين، الذي أبدى تفهمًا لمشروع سيناء، وخاصة بعدما ذكر هرتزل للوزير البريطاني الفوائد التي ستعود على بريطانيا من وراء الوجود اليهودي في تلك المنطقة.

ولأن مصر كانت تابعة لوزير المستعمرات، فقد حولت مقترحات هرتزل للوزير البريطاني لاندسون، الذي أحال المقترحات بدوره إلى اللورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر. وكان هذا يتواكب مع زيادة الهجرة اليهودية إلى انجلترا من أوربا وما تسببه من مشاكل اقتصادية. ولذلك اجتمعت اللجنة الملكية البريطانية، ووجهت الدعوة لهرتزل في ٢٢ من أكتوبر عام ١٩٠١، باعتباره زعيم الصهيونية، ليعرض ما يراه كفيلا بحل مسألة الهجرة اليهودية المتزايدة إلى بريطانيا، وقابل عددًا من المسئولين البريطانيين، وعرض مشروعه سابق الذكر، الذي عرف باسم مشروع العريش، والذي يعني أن يمنح اليهود حق الامتياز على الأراضي الواقعة في شبه جزيرة سيناء، التي تحيط بمنطقة العريش وتبلغ المساحة ٦٣ ميلاً مربعًا. ونجح هرتزل في الحصول على موافقة الحكومة البريطانية، وهو ما يرجع إلى النفوذ الذي كان يتمتع به الصهيوني البريطاني ليوبولد جريتنبرج عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية.

هذا وقد بدأ الاتفاق يدخل حيز التنفيذ، وكانت البداية رسالة توصية تسلمها جريتنبرج من وزارة الخارجية البريطانية لتقديمها إلى اللورد كرومر - المعتمد البريطاني في مصر آنذاك - والتفاهم بشأن مفاتحة خديوي مصر عباس حلمي الثاني في أمر المشروع. ووصلت إلى مصر لجنة عرفت باسم اللجنة الصهيونية، وكان هرتزل أحد أعضائها، وقابلت اللورد كرومر الذي وافق على تقديم المشروع للخديوي عباس حلمي الثاني، الذي وافق مبدئيًا على المشروع. وبموجبه أرسل اللورد كرومر مندوبًا عنه للاشتراك مع اللجنة الصهيونية إلى العريش، لدراسة المنطقة على الطبيعة، والبحث عن إمكانيتها ومدى ملاءمتها للاستيطان الجماعي. وكان من المقرر إذا ما أسفرت نتيجة الدراسة الميدانية عن صلاحية المنطقة أن يحصل الصهاينة على امتياز بإدارتها إدارة ذاتية لمدة ٩٩ عامًا تحت السيادة البريطانية.

واعتقد كرومر أن الحكومة المصرية تشترط حصول المستوطنين على الجنسية العثمانية - وهي التي تتبعها مصر آنذاك - ودفع مبالغ مالية مقابل حفظ النظام في الداخل، وأن المستعمرين القادمين يعتبرون من الرعايا المحليين، ومن لا يتمتع برعويتها يقرر كتابة بصيغة قاطعة قبول اختصاص السلطات المحلية الإدارية والقضائية لجميع الأراضي موضوع الانتداب، فيما عدا الأحوال الشخصية التي تقع في اختصاص النواحي الدينية، ويصرح للشركة بإنشاء الموانئ والطرق، ويصبح لها حق تحصيل

رسوم، ما عدا سفن الحكومة المصرية، وفى حالة الخلاف على الدخل تتكون لجنة ثلاثية من مصر وعضو الشركة وعضو بريطاني من الحكومة، ويعين القضاة والموظفون وفقًا لرغبة المنتفعين، ويسمح بإنشاء بلديات لا تتبع الحكومة المصرية. كما تتعهد الحكومة المصرية بألا تمنح أي امتياز على أي جزء من أراضي المستعمرة من شبه جزيرة سيناء، لأية جهة أخرى في حدود التعاقد الحالي وفي الوقت نفسه يجوز للشركة الحصول على الامتياز لمدة خمس سنوات، تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاق عن الجزء المتبقي من سيناء وغير الواقع في حدود التعاقد الحالي، ويجوز للشركة الحصول على مد الامتياز، وفقًا للبند الرابع عشر للاتفاق، على أن تكون مسألة توصيل مياه النيل لشبه جزيرة سيناء موضع اتفاق لاحق. وقد طلب هرتزل من اللورد كرومر الموافقة على توفير حصة من مياه النيل لتصل لشبه جزيرة سيناء. وكان هرتزل يطمع أن يتوسع في مشروعه، ويستولى على البترول، وقد تشكلت عضوية اللجنة التى عاينت الأرض ووضعت الصيغة التنفيذية للمشروع بعد أن اعتذر العضو الإنجليزي لانشغاله بأعمال أخرى من ليوبولد كسلر رئيسًا وهو مهندس صهيوني يعيش في جنوب أفريقيا، ويرأس الجمعية الصهيونية في الترنسفال وكلفته الحركة الصهيونية بالإشراف على تحرير صحيفة جويش كرونكيل، وتضم اللجنة أيضًا ألبرت جولد سميث كعضو، وهو الذي قام بتأسيس حركة الشباب الصهيوني القائمة على استخدام الأسلحة وعلى أسس عسكرية عام ١٨٩٥، وكذلك جورج ستفنسن – وهو مهندس إنجليزي يهودي مختص في إنشاء الموانئ – و د. س سوسكس – مهندس زراعي يعمل في المستعمرات اليهودية بفلسطين – و د. هاليل – رئيس مستشفى يافا الإسرائيلي في فلسطين – وأوسكار مرسوك – أحد زعماء الحركة الصهيونية في النمسا، والعضو في الحركة الصهيونية العالمية. ولقد سجل تيودور هرتزل ما حدث يومًا بيوم في مذكراته.

وفى ربيع عام ١٩٠٣ عادت البعثة من العريش إلى القاهرة. ولقد شجعتها وعود عدد ليس بقليل من الماليين اليهود المقيمين في مصر وخاصة في الإسكندرية، وذهبوا لمقابلة كرومر. ولكن فجأة أعلنت الحكومة المصرية أنها سوف تعيد النظر في الأمر، وكان ذلك بسبب طلب توفير حصة من مياه النيل، فقد كلف كرومر السير وليام مارسينى – من خبراء وزارة الأشغال العمومية – بدراسة الموضوع وإعداد تقرير عنه. وحاول هرتزل أن يوضح لكرومر أنه لا يطلب من النيل أكثر من مياه الشتاء التى تتدفق عادة إلى البحر ولا يستفاد منها، إلا أن كرومر أصر على معرفة رأى الخبراء. وفي

٥ من مايو عام ١٩٠٣ كتب السير وليام مارسينى بالاشتراك مع المهندس ثير شويك - المفتش العام لري الدلتا - وفي تقرير مدعم بالأرقام رفضًا لإمداد المشروع الصهيوني بمياه النيل،حيث أوضح التقرير أن تقديرات المشروع الصهيوني حوالي ١٦٠ ألف متر مكعب من مياه النيل في اليوم، أي حوالي ٤ مليار و٣٤٠ ألف متر مكعب من المياه في السنة، وهى كميات لا تستطيع ترعة الإسماعيلية توفيرها، وأن إنشاء الخزانات سيؤدى إلى زيادة ملوحة الأرض، ولن تأتي بالنتائج المرجوة، ولذلك ستبذل الشركة الكثير للضغط على الحكومة المصرية لمدها بالمياه، وفي حالة فشل الخزانات قد تواجه الحكومة المصرية موقفًا صعبًا إذا وافقت على مد سيناء بالمياه على حساب الأرض المصرية، كما أن اقتراح إنشاء أنفاق تحت قناة السويس يمكن أن يثير متاعب ومشاكل ضخمة؛ لأن تمرير ٥١ ألف مترًا مكعبًا من المياه في الثانية الواحدة خلال النفق الواحد، يتطلب ثمانية أنابيب على الأقل، ويجب ألا يقل قطر كل منها عن مترين، مما قد يؤدى إلى عرقلة الملاحة في القناة. وأوصى الخبيران الإنجليزيان بعدم قبول المشروع الصهيوني. ووافق الإنجليز وبطرس غالى باشا رئيس الحكومة المصرية في تلك الأيام على رأى مهندسي الأشغال والري الإنجليزيين، وبذلك فشل المشروع الصهيوني لاحتلال سيناء، إلا أن هرتزل حاول مجددًا الحصول على قطعة أرض يقيم عليها مستعمرة في شرق العريش قرب الحدود الدولية (موقع كفار ياميت «الفيروز»).

هكذا نجد أن الأطماع الصهيونية في شبه جزيرة سيناء ظهرت منذ بدايات الحركة الصهيونية؛ حيث كانت ترى فيها وسيلة لإحكام القبضة على فلسطين، و قد ظلت هذه الأطماع متصلة، ولم تنته بنهاية المشروع السابق، واستخدمت الحركة الصهيونية كل الوسائل والفرص المتاحة أمامها. وهو ما ظهر في محاولة ثانية كانت في عام ١٩١٠-١٩١١، حينما قامت في فلسطين جماعة من الصهاينة وأرادت استعمار جانب من الأراضي المصرية بصحراء سيناء، وأوجدت مصرفًا في القدس لتمويل هذا المشروع يعرف بالمصرف «الأنجلو-فلسطيني»، وعندما فشلت محاولاتهم مع الحكومة المصرية، توسلوا لتحقيق أغراضهم برجل من رجال السلك السياسي الأجنبي حاول شراء بعض أملاك الدولة المصرية بتلك الصحراء في الباطن من الأعراب المسموح لهم بامتلاك أملاك الدولة المصرية، بمقتضى الأوامر العالية الصادرة في سنتي ١٢٨٣ - ١٢٨٤هـ بحجة زراعتها، وأبرموا معهم عقود الشراء بمساحات بلغت جملتها حوالي عشرة آلاف دونم من الأرض؛ أي حوالي ٢٣٨٠ فدانًا ثم

تنازلوا عن هذه العقود لبنك الأنجلو - فلسطين المشار إليه ولبعض الأفراد الصهاينة، وذلك بموجب عقود لإثبات صحتها في محكمة المنصورة المختلطة وصدق على توقيع بعضها الآخر أمام محكمة العريش الشرعية من تاريخ التعاقد.

هذا، وقد تقدم وكيل البنك إلى محافظة سيناء بتمكين البنك من وضع اليد على الأرض المشتراة، ولكن الحكومة رفضت إكسابهم صفة الملكية بحكم وضع اليد أو سواه. وبعد ذلك لجئوا إلى محاولة ثانية عن طريق أحد أبناء السلك الدبلوماسي من خلال التعاقد الصوري مع البدو والأهالي والمنتفعين بحق امتلاك أراضى الدولة في رفح أو العريش. ثم قام البنك برفع سلسلة الدعاوى القضائية أمام محاكم الحدود بطلب الحكم بملكية الأرض عن طريق الشراء من ملاكها الأصليين، وقبل الفصل في هذا النزاع قام قضاء الحدود بتطبيق نظام القضاء الوطني على العريش، فأصبح الفصل في هذا النزاع من اختصاصه ووافقت المحكمة الوطنية بالزقازيق على إدخال مصلحة الحدود وبنك الأنجلو-فلسطين ضمن الدعوى، ولكن أنهى المشكلة أن الحكومة قررت استصدار تصريح تحريم التمليك على الإطلاق في مناطق الحدود، وبعدم جواز انتقال حق الانتفاع إلا بموافقة وزارة الدفاع الوطني والمالية.

وظلت محاولات إقامة مثل هذه المشاريع قائمة ومع تصاعد القضية الفلسطينية قدم استجواب في ٢٧ من يناير عام ١٩٥٠ من النائب أحمد حلمي عن صحة تملك الصهاينة أرضًا في وادي النيل في المنطقة المتاخمة لفلسطين، وما اتخذته الحكومة من إجراءات، وكان رد وزير المالية أن هذه القطعة المترامية من الأرض هي خط الدفاع الأول عن مصر من جهة الشرق، وأنه وقعت قبل ذلك محاولات صهيونية لامتلاك مساحات من أرض سيناء وعلى الحدود الشرقية وفشلت. وكانت هناك أسئلة أخرى عن تهريب أسلحة من يهود مصر عبر سيناء، وبعضها في سيارات الجيش الإنجليزي، لذلك صدر قانون بمنع تمليك أرض سيناء للأجانب.

ومع قيام ثورة ١٩٥٢ تجددت أطماع إسرائيل في سيناء، سواء في عام ١٩٥٦ أو عام ١٩٦٧، وقامت باحتلالها عسكريًا، ومحاولتها إقامة مستوطنات دائمة فيها. ولعل المقولة الشهيرة لموشى ديان «إن شرم الشيخ بلا سلام أفضل من سلام بلا شرم الشيخ» تعكس مدى تمسك العقلية والفكر الصهيوني بأطماعه في منطقة سيناء.

ومع بدء مرحلة السلام، وتوقيع اتفاقياته بين مصر وإسرائيل، حدث تحول في اتجاه أطماع إسرائيل نحو أراضى سيناء، حيث سيطر على الفكر السياسي لقادتها رؤية تقوم على استخدام سيناء مجالاً جغرافيًّا لتحقيق الترانسفير بمعنى ترحيل العرب المقيمين في إسرائيل إلى الأقطار العربية لتصبح إسرائيل وطنا يهوديا خالصا.وهى الفكرة التي تبناها في البداية أنصار دافيد بن جوريون، وعكست تناميها في الفكر السياسي الإسرائيلي العديد من نتائج استطلاعات الرأي في إسرائيل، التي تعرضت لهذا الموضوع، الذي طرح مرارًا خاصة في فترة حكم نتنياهو، وبذلك كانت سيناء من الخيارات المطروحة في عدد من المشاريع الإسرائيلية، وبدأت تتردد النغمة القديمة التي قيلت منذ بدايات الصراع العربي الإسرائيلي «أرض بلا شعب عن فلسطين وشعب بلا أرض عن اليهود».

هذه النغمة تتردد على أن سيناء تعانى من نقص السكان، وغزة فيها الكثافة السكانية عالية وأن سيناء هي المتنفس بدلاً من استرجاع الأرض التي أخذتها إسرائيل من الفلسطينين، حيث إن كثافة الفلسطينيين تعادل ١٠٠٠ شخص في الكيلومتر المربع، ومعنى هذا أن الفلسطينيين سيضطرون للدخول إلى الأراضي الإسرائيلية، والأفضل لإسرائيل هو دخولهم إلى الأراضي المصرية، وهذا سيقلل الكثافة السكانية إلى ٣٥٠ مواطنًا في الكيلومتر المربع، ومعنى ذلك أيضًا أن العمليات الفدائية للحركات الدينية المتطرفة - كما ترى إسرائيل - ستجد طريقها لمصر، وفى نفس الوقت سيؤدي هذا إلى انفتاح اقتصادي بين مصر وغزة.

لقد بدأت تلك المشاريع تأخذ صفة الجدية في عهد شارون، الذي رأى فيها حلاً أمثل، ولكنه كان يعرف أن مصر سترفضها لأنها ستعتقد أنها إعادة لاحتلال للأرض المصرية من خلال توطين الفلسطينيين في سيناء، ثم تقوم الحكومة الإسرائيلية بطردهم لو قامت أي عملية فدائية وتستولي على أراضى سيناء، ولذلك أقترح أن تعوض مصر بإعطائها أرضًا صحراوية غير مستغلة داخل حدود إسرائيل بنفس نسبة تنازلها عن أراضيها في سيناء. إلا أن أعضاء اللجنة من اليهود الذين ناقشوا المشروع رفضوا المادة التي تمنح مصر أرضًا بديلة من إسرائيل بنفس النسبة، ورأوا ألا تزيد نسبة التنازل من الجانب الإسرائيلي عن أكثر من ٢٠٠ كيلو بداخل أراضيها وحدودها المشتركة مع مصر، على أن تكون الأراضي التي كانت ستتنازل عنها مصر لإسرائيل هامة وحيوية لأمنها واقتصادها، في حين أن الأراضي التي ستحصل عليها مصر يجب أن تكون أرضًا صحراوية وغير

ذات جدوى، حتى لا يقوم المصريون باستغلالها وإقامة أي استثمارات في تلك المنطقة، وهو ما يعني أن التنازل يشمل - وفقًا للمشروع الإسرائيلي - ١٦٠٠ كيلو من أراضي سيناء مقابل ١٥٠ إلى ٢٠٠ كيلو من الصحراء في إسرائيل.

ويرى المشروع أن تكون المنطقة التي ستمنح لمصر في النقب، وطلب شارون من واضعي المشروع إنشاء طريق يربط بين مصر والأردن وإسرائيل كمرحلة أولى، وهدفه الربط بين مشروعات البلدان الثلاثة، في إطار ما يطلق عليه كويز إقليمي. وكان الاتحاد الأوربي قد وافق على الكويز بين إسرائيل والأردن والاتحاد الأوروبي، وأن الكويز مع مصر سيكون في المرحلة التالية وسيضم الولايات المتحدة، وأن إسرائيل ستطلب من الاتحاد الأوروبي ألا يمد المشروع مع مصر إلا بعد أن توافق على المقترحات الإسرائيلية للسلام مع الفلسطينيين والدول العربية، وأن توافق على اقتطاع ١٦٠٠ كيلومتر من أراضى سيناء تمر بوادي فيران لصالح الفلسطينين. ويرى الخبراء أن أهم شيء في هذا المشروع هو الطريق البرى الذي سوف يمثل دفعة قوية لتنشيط الاقتصاد الإسرائيلي، ولذلك فإن على إسرائيل أن تشرف على تعبيد وإعداد هذا الطريق والذي يجب أن يمتد إلى تل أبيب وعدد من المدن الصناعية الإسرائيلية، على أن ينتهي امتداده في النقب عند وادي فيران إلى داخل مصر وبعد مصر يمكن أن يمتد إلى البحر المتوسط. وهو الأمر الذي ييسر استفادة إسرائيل من أن إنتاجها في نطاق الكويز الأردني، الذي سيصل مباشرة إلى البحر المتوسط وخاصة مع الدول الأوروبية.

كما يرى الخبراء أن هذا المشروع باكتماله وفقا للرؤية الإسرائيلية سيمكن إسرائيل من اختراق اقتصاديات الدول العربية خاصة في ظل التخطيط لضم دول أخرى مثل السعودية والعراق، حيث يحتاج العراق إلى منفذ على البحر المتوسط وهناك ممرات بين العراق والأردن لو ربطت بالطريق الرئيسي، وستكون العراق الدولة الرابعة التي ترتبط مع إسرائيل بشبكة طرق برية. لذلك أعد الخبراء الإسرائيليون مسبقًا مشروعًا لمعرفة احتياجات الدول العربية من الصادرات، وقاموا ببناء خطة اقتصادية يطلق عليها خطة الطوق الاقتصادي وهو اقتصاد إسرائيل في ظل الدول العربية المجاورة، وهو ما سبق أن روجت له في المؤتمرات الشرق أوسطية السابقة.

وتأمل إسرائيل من وراء ذلك التحكم في اقتصاد المنطقة، بل وصل الأمر إلى التفكير بأنه يمكن من خلال التصميمات المقترحة أن تمتد شبكة الطرق إلى السعودية ومنها للبحرين وبعض الدول الخليجية، وأن الربط بين طريق تل أبيب - مكة إذا تحقق سيؤدي إلى فتح سوق تجارية مهمة أثناء الحج تمكن إسرائيل من نقل الحجاج العرب إلى هناك، وأن هذا الطريق يجب تسويقه لأنه يعبر عن وحدة الأديان، وهى الأداة التي يستخدمها هذا السيناريو كنوع من الدعاية تركز عليه إسرائيل فيما بعد إذا تحقق ما ترجوه. بالإضافة إلى هذا فالطريق البري سيخدم مناطق التجارة الحرة التي ستقيمها الولايات المتحدة مع هذه الدول، وخاصة البحرين، لذلك يجب على الجانب الأمريكي أن يدعم الفكرة.

ويضم المشروع أيضا مقترحات بتنازل الأردن عن جزء من أراضيها لسورية، مقابل تنازل سورية لإسرائيل عن أراض في الجولان. ويقال إن شارون عرض المشروع على كونداليزا رايس التي عرضته على الرئيس الأمريكي، كي يضغط على مصر لقبوله بدعوى أن رفضها يعد رفضًا لمشاريع السلام. ومع مرض شارون توقف المشروع ولكن أعيد طرحه مرة أخرى في مشروع هرتزاليا.

كان أول واضعي مشروع هرتزاليا وخطته الدكتور جدعون بيجر - وهو أستاذ جغرافيا بجامعة تل أبيب - بدعم من فريق من الباحثين الإسرائيليين بقيادة البروفيسور عوزى أرار المستشار السياسي السابق لزعيم المعارضة بنيامين نتنياهو، ولهذا وصفت الخطة بخطة «أرار – بيجر»، وتقوم الخطة على تغيير في ترسيم الحدود الإقليمية لأربع دول عربية هي مصر والأردن ولبنان وسوريا بما يدعم أمن واقتصاد إسرائيل دون النظر إلى ما يترتب عليه من نتائج بالنسبة لهذه الدول. وفي نفس الوقت ستقوم إسرائيل باقتطاع أجزاء من إسرائيل، وإعطائها لأخرى بما تراه صالحًا لتحقيق المشروع الإسرائيلي وذلك على الرغم من أن أيًا من هذه الدول لم تطلب من إسرائيل أن تقوم بدور المتصرف في أراضيها، وهو نسخة من المشروعات الاقتصادية السابقة للسيطرة على اقتصاديات الدول العربية، وحل مشكلة إسرائيل الأمنية مع الفلسطينيين بل التخلص من المشكلة الفلسطينية ومشكلة اللاجئين.

وقد وضعت إسرائيل في البداية المبررات لإعادة ترسيم الحدود، فذكرت أن النـزاع بين العرب وإسرائيل تضمنت حلوله، عبر الفترات الزمنية عنصرًا جغرافيا يتمثل في ضرورة إعادة تحديد الحدود وترسيمها من جديد. وأن النزاع بينها وبين جيرانها والواقع الديموجرافي الذي نشأ في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ أدى في السنوات الأخيرة إلى ظهور فكرة تبادل الأراضي وخلق خطوط حدودية جديدة. وأن الأساس وراء فكرة تبادل الأراضي، أن كل طرف من الأطراف يعتبر أن الأرض بالكامل حق من حقوقه وحده، وأن التحديد الجديد سيراعي الأبعاد الديموجرافية والأمنية. ولكن السؤال الذي لم تطرحه إسرائيل هو لمن حل المشكلات الديموجرافية؟ ولمن توفير الحلول الأمنية؟ ومعنى ذلك أن إسرائيل تعود وتوضح أطماعها فيما يلي: «من المحتمل بعد التفاوض أن يحصل أحد الأطراف على مساحة أقل ولكنها ذات أهمية قومية للطرف الآخر، ويقول المشروع أن خطة تبادل الأرض تلقت دفعة حقيقية هذا العام ٢٠٠٨»، وأن الحدود قابلة للتغيير بالاتفاق حسبما جرى في اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن.

ويذكر المشروع أن جزءًا من خطوط الحدود الحالية وضع أثناء الانتداب وجزءًا آخر قامت به إسرائيل بشكل منفرد عند استيلائها على الأراضي العربية، وأن خط الحدود الحالي بين مصر والأردن وإسرائيل متفق عليه، وأنه يفصل بين إسرائيل وسوريا خط إطلاق النار الذي تحدد عام ١٩٧٤، ويفصل بين إسرائيل ولبنان الآن الخط الذي انسحبت إليه قوات الجيش الإسرائيلي عام ٢٠٠٠. وقد أقرت الأمم المتحدة هذا الخط الحدودي ولكن لبنان لم تعترف به وهي ترى أن القانون الدولي لا يعترف بضم أراضٍ تم احتلالها خلال الحرب من طرف واحد ولكنه يعترف بتبادل الأراضي التي يتم بالاتفاق بين الدول المستقلة. ويذكر أن هناك العديد من الدول غيرت حدودها، وأن سوريا أبدت تشددًا لتمسكها بخط ٤ يونيو عام ١٩٦٧ وهو ما جعل المفاوضات لا تتقدم عبر السنين، لأنه يعنى المساس بالمصالح الإسرائيلية وضياع ثروات ذات أهمية استراتيجية لإسرائيل، كما أن لبنان لا يعترف بخط الحدود الذي أقرته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، ويطالب باستعادة منطقة شبعا التي تحتفظ بها إسرائيل وكذلك استعادة سبع قرى شيعية. إلا أن إسرائيل تطالب بالاحتفاظ بمساحات من هضبة الجولان التي استولت عليها في عام ١٩٦٧. وبالنسبة للقدس ويهودا والسامرة «الضفة الغربية»، فقد طالبت الحكومات الإسرائيلية المختلفة على مر السنين بالاحتفاظ بمساحات

واسعة من أراضي القدس الشرقية، وكذلك بتجمعات المستعمرات في الضفة الغربية، ولم يتم تحديد المساحات المطلوبة بشكل رسمي.

ويذكر المشروع أنه تم ترسيم الحدود بين مصر وإسرائيل، وعادت لما كانت عليه في ظل الانتداب البريطاني وأنه وفق الاتفاقية مع الأردن تم تبادل أراض بطول خط وادي عربة. وبالنسبة لمصر يهدف المشروع حسب قول واضعيه لزيادة المساحة المكفولة لترسيم الحدود، رغم أن مصر ليس لديها مشكلة حدودية مع إسرائيل أو الدول العربية الأخرى. ولكن إسرائيل رأت أن تدخلها في إطار مشروعها لتحقيق أغراضها وتقول إن مصر أصبحت لديها التزام بالتبعات السلمية مع دولة إسرائيل وليس لديها نزاع إقليمي معها «وكأن اتفاقية السلام سيف على رقبة مصر». وبموجب هذا الاقتراح تعطى إسرائيل لمصر مساحة في النقب وتعطى مصر للفلسطينيين مساحة من قطاع غزة والعريش وأضافت أن تضم إسرائيل إليها تجمعات المستعمرات ومناطق في غور الأردن وصحراء يهودا، والمساحة المقترحة هنا والتي يتم اقتطاعها من مصر تصل إلى ١٦٠٠ كيلومتر، في مقابل مساحات من صحراء النقب تماثل مساحتها ما ستأخذه إسرائيل من الفلسطينيين في صحراء يهودا وغور الأردن، على أن تمتد الأراضي المقدمة لإسرائيل لمنطقة صحراء فيران، كما تعطيها قطاعًا من الأرض يتيح حرية التنقل بين مصر والأردن، بالإضافة للأراضي الممنوحة للفلسطينيين في غرب قطاع غزة في المنطقة بين رفح والعريش، بما يبلغ نفس المساحة أو تزيد عن التي ستأخذها إسرائيل في منطقة فيران، أي إن إسرائيل ستأخذ أراضي الفلسطينيين في الضفة، وتلزم مصر بتعويضهم عن الأرض التي أخذتها إسرائيل من أرضها هي في سيناء بين رفح والعريش، وتركت حجم الأرض هذه الأراضي المصرية المستقطعة مفتوحًا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل ستقوم مصر بالتنازل عن أراضيها لحل مشكلة إسرائيل بتوطين الفلسطينيين في الأرض المصرية وتتنازل لهم عن أرضها؟ وما مصلحة مصر في هذا؟

وفي ظل ذلك، ستقوم إسرائيل بالاحتفاظ بمناطق في الضفة تبلغ مساحتها نحو مائتي كيلومتر مربع بعضها في إطار توسيع القدس وتجميع المستعمرات، وتحتفظ بمساحات من الضفة الغربية وغور الأردن، وكذلك تحتفظ بمناطق في هضبة الجولان، بما يوازي مائتي كيلومتر مربع عرض الهضبة، وهو ما يمثل ١٤٪ من مساحة هضبة الجولان، تشمل المستعمرات وخط التلال. كل هذا في مقابل

ما ستعطيه للفلسطينيين، الذي لن يتجاوز مناطق بطول الخط الأخضر المقابل للضفة وقطاع غزة، سواء كانت مأهولة بمواطنين عرب مسلمين أم لا، بالإضافة إلى منطقة صغيرة في وادي عربة سوف تمنح للأردن في مقابل المنطقة التي سيأخذها المصريون لإتاحة الفرصة للانتقال المباشر بين مصر والأردن. وكما سبق الإشارة فإن المقصود من إيجاد طريق يربط بين مصر وإسرائيل والأردن يسهل نقل البضائع الإسرائيلية. كما أنها وفقًا لنفس الخطة ستجعل لبنان يعطى لسوريا أراضي من لبنان غرب خط حدود عام ١٩٢٠ الذي وضعته فرنسا وستعطي إسرائيل في المقابل للبنان أراضي في نقاط بطول خط الحدود وتعطي الأردن لسوريا أراضي بطول حدودها الشمالية معها وهي أراضٍ استوطن فيها السوريون عام ١٩٧٠، كما أنها ستسمح بالعبور بشكل مباشر بين الأردن ومصر عن طريق منطقة النقب الإسرائيلية. والمسئولون عن المشروع يرون أن هذه الخطة حتى الآن مرفوضة من جانب المصريين، إلا أن بعض الساسة الأوربيين والفلسطينيين وكذلك مسئولون أمريكيون كبار أبدوا اهتمامًا بإمكانية تنفيذها. والخطة كما تبدو من تفاصيلها واضحة، فإسرائيل تعيد تخطيط حدود دول المنطقة بما يخدم الاستراتيجية الإسرائيلية والاقتصاد الإسرائيلي، حيث إن نتائج تطبيقها الفعلية على الأرض – في حالة تحققها – لن تخرج عن:

- تخلص إسرائيل من المشكلة الفلسطينية، وتحقيق ما تريده من تحويل للمكان، وتنهي بذلك قضية الشعب الفلسطيني.
- انتقال الكثافة السكانية في غزة وما يتبعها من مشاكل اجتماعية وسياسية المرتبطة بها ستنتقل إلى مصر، ومن ثَمَّ فتح الباب لتحول الصراع من عربي إسرائيلي أو فلسطيني إسرائيلي إلى صراع مصري فلسطيني.
- إعادة الاستيلاء بشكل مختلف على سيناء ثانية، بل خلق الحجج لإعادة احتلالها عسكريًا مرة ثانية، مع انطلاق أي صاروخ من منظمات المقاومة الفلسطينية، بدعوى الدفاع عن الأمن الإسرائيلي.
- الاستيلاء على أجزاء من الجولان، وضمها بشكل نهائي إلى إسرائيل، وإعادة تفجير المشكلات الحدودية بين سوريا ولبنان، عن طريق أخذ أجزاء من لبنان لصالح سوريا بدلاً من الجولان.

- إقامة ممر النقب الذي يربط مصر بالأردن، وهو في الحقيقة ممر لربطهما بإسرائيل ولتصريف تجارتها، حيث سوف يكون لها كما ورد في المشروع حق التحكم فيه والسماح بما يمر خلاله.

ولذلك فإن الأحداث الأخيرة من تضييق الخناق على الفلسطينيين بالحصار غير الإنساني على غزة، وجعلها كسجن كبير لكل أهلها، مع ما تقوم به من قطع الإمداد الغذائي وقطع الكهرباء، ودفع أهلها للدخول للأراضي المصرية تحت تأثير عمليات التجويع والحصار، هي في الحقيقة خطوات لجعل المشروع يتحقق ويصبح أمرًا واقعًا على الأرض، وهو ما يطرح علينا ضرورة التنبه والبدء في عمل جاد وواعي للتصدي لهذه المشاريع والسيناريوهات، بمزيد من الدراسة والتخطيط لسيناء الأرض والبشر ومعرفة المشاكل الحقيقية على هذه الأرض.

إن مواجهة كل مشروعات وخطط الاستيطان في السيناريوهات الإسرائيلية، لن تنجح إلا عبر تنفيذ مشروعات تنمية واستيطان مصري جادة وشامل لسيناء، وهي المشروعات التي توقفت عدة مرات لدواعي أمنية، إن إعادة تنمية سيناء شعبًا وأرض وتوطين البشر فيها وجعلها جزءًا فعّالاً ومرتبطًا عضويًا (ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا) بالوادي هو الذي سيكون حاجزًا أمنيًا حقيقيًا أمام أطماع إسرائيل، وهو تحدٍ لا يقبل التأجيل فالعدو لن يتراجع عن مخططاته و مشروعاته التي ليست مجرد مخططات أكاديمية يتم عرضها في مؤتمرات فحسب، ولكنها مشروعات مستمرة ولذلك يجب التفكير في كيفية مواجهتها حتى لا نفاجأ بتحققها على الأرض ومن أبلغ الأمثلة على ذلك أن الأستاذة الجامعية إيدا أهاروني تنظم منذ فترة سلسلة من المؤتمرات تصاحبها، حملة دولية تستهدف استعادة اليهود الذين أقاموا في مصر، وتركوها أملاكهم وحقوقهم على حد أقوالها، ووصل الأمر إلى حد محاولة تنظيم المؤتمر الرابع في تلك السلسلة من المؤتمرات في مصر، وهو الأمر الذي يوضح أن حلم الحركة الصهيونية في إقامة الوطن القومي لليهود في أوائل القرن العشرين لم ينته بقيام دولة إسرائيل بل بدأ مرحلته التالية من التوسع في أراضي العرب المجاورين لهم في المنطقة، لتحقيق حلمهم من النيل إلى الفرات.

المراجع

- إبراهيم عبده وخيرية القاسمى، يهود البلاد العربية، منظمة التحرير، بيروت، ١٩٧١.
- أنس مصطفى كامل، الرأسمالية اليهودية، القاهرة، ١٩٩٩.
- أحمد أبو الكف، أحمد غنيم، اليهود والحركة الصهيونية في مصر، القاهرة، ١٩٦٦.
- جميل عارف، المؤامرات الصهيونية على مصر بالوثائق، القاهرة، ١٩٩٩.
- محمد الطويل، يهود في برلمان مصر، مطبوعات الشعب بالقاهرة، ١٩٨٨.

- Hasson, Jacques, *Histoire des Juifs du Nil*, Minerve, collection voies de l'histoire.
- Laskier, Michael M., *The Jews of Egypt 1920-1970 in the midst of Zionism, Anti-Semitism and the Middle East Conflict*, N.Y., 1987.

الدوريات

- مؤتمر هرتسليا: خطة تبادل الأراضي وفق مؤتمر هرتسليا ٢٠٠٨، «مختارات إسرائيلية»، السنة الرابعة عشر، العدد ١٥٩، مارس ٢٠٠٨، ص ٢٧-٣٢.
- خطة تبادل الأراضي وفق مؤتمر هرتسليا ٢٠٠٨، «مختارات إسرائيلية»، السنة الرابعة عشر، العدد ١٦٠، أبريل ٢٠٠٨، ص ٢٢-٢٧.

الفصل السادس

سيناء وآفاق التنمية/ تجربة مصرية[١٥]



(١٥) يعتمد هذا الفصل على المناقشات التي تناولت موضوع «سيناء وآفاق التنمية- تجربة مصرية» وكذلك على جميع الأوراق الخلفية التي قدمت حول هذا المحور وبصفة أساسية الورقة التي قدمها حسن راتب بعنوان «تنمية سيناء».

لا يمكن نسيان لحظة خروج الإسرائيليين من سيناء، خاصة عام ١٩٨٢، وبصفة خاصة مشهد خروج المستوطنين والمتطرفين من «يميت» وهي قرية في شرق العريش وتهديد حوالي ٥٠ شخصًا منهم بالانتحار الجماعي إذا تم إخراجهم منها بالقوة، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية للتحدث إلى نظيرتها المصرية؛ كي تبقى يميت يهودية تحت إدارة مصرية، ولكن الرئيس أنور السادات لم يوافق، وتمسك باتفاقية كامب ديفيد وقال يومها كلمة شهيرة وهي «احرثوها» وتمت ترجمتها «أحرقوها» مما صعد من حدة الموقف. لقد حاول الإسرائيليون التلاعب بأحاسيس العالم من خلال مشاهدة فيلم انسحاب هؤلاء المستوطنين من «يميت» وهم يُحملون من أيديهم وأرجلهم، ويتم وضعهم في سيارات ولكنهم كانوا يفلتون ويحاولون العودة إلى القرية وهم مغطون بدمائهم، ومشهد آخر يمثل إنزال العلم الإسرائيلي وواحدة من الجنود تحتضن مجندًا آخر وهما يبكيان، هذا المشهد دفع الكثير من المصريين للتساؤل: لماذا يبكون من أجل أرض ليست أرضهم؟!

وبعد انسحاب المستوطنين وقوات الاحتلال الإسرائيلية كان من المتفق أن تعود المدينة لمصر وتعوض إسرائيل بسبعين مليون دولار، وعند خروجهم منها هدموها كلها إلا معبدًا يهوديًّا، وفي محاولة لفهم الإصرار على التمسك بهذه الأرض بادر عدد من شباب المستثمرين بالذهاب إلى سيناء بحثًا عن إجابة ومحاولة للفهم، وخاصة أنهم لم يكن لديهم أي معرفة مسبقة بسيناء. وفي ذلك الوقت أعلنت الأهرام عن فتح باب التبرعات لبناء قرية الفيروز في سيناء، وتبرع أحد الأفراد بمبلغ عشرة آلاف دولار للمشروع الذي لم ير النور حتى الآن، ولكنه لم يكتف بذلك، وقام بجمع مدخراته كلها وذهب إلى سيناء للعمل، ووصل إليها عام ١٩٨٤ في نهاية آخر أيام الانسحاب من سيناء وشرع بالعمل في عام ١٩٨٥، وكانت تلك بداية علاقة الدكتور حسن راتب بسيناء، والذي يشير في تجربته إلى انه عند دخوله سيناء وفى محاولة منه لمزيد الفهم والمعرفة جمع أكبر مكتبة علمية عن سيناء بالرغم من قلة ما كتب عنها، لأن معظم ما كتب كان إما سردًا تاريخيًا أو وصفًا جغرافيًّا،

ولم يكتب عن أحوال سكانها وحياتهم سوى ما كتبه الدكتور أحمد أبو زيد العالم الأنثروبولوجي المصري الشهير وهو أعظم ما كُتب عن سيناء. وقد كانت تلك المكتبة فيما بعد هي السبب في إنشاء جامعة سيناء، والتي صدر قرار إنشائها في ٢٥ من نوفمبر ٢٠٠٥، وتم تمويل بنائها من بيع أربعة ملايين سهم في شركة أسمنت سيناء، واستغرقت عملية بناء مباني وإعداد تجهيزات الجامعة - التي قدر المهندسون الاستشاريون لها سنتين كحد أدنى - سبعة أشهر فقط بقوة العزم والتخطيط الجيد. ورغم المخاوف التي أثيرت في البداية من عدم وجود طلبة يرغبون في الدراسة في هذه الجامعة الوليدة، وفى أقصى أطراف مصر، فإن الجامعة يدرس بها حاليًا ٦٥٠ طالبًا، وذلك بفضل السياسية التي تتبعها رغم كونها جامعة خاصة فالجامعة لا تمنع أي طالب من دخولها، وإنْ لم يقم بسداد المصروفات، كما تقدم الجامعة مائة وأربعين منحة دراسية، منها مائة وعشرون منحة مخصصة لأبناء سيناء، والدراسة تتم في الجامعة مجانًا لأبناء البدو من سيناء، ومن ليس له سكن قريب من العريش يسكن في حرم الجامعة مجانًا، كما يمنح طلبة البدو مائة جنيه شهريًا، حتى لا يحس بالفارق بينه وبين الطلبة الآخرين وهي السياسة التي بفضلها أصبحت الجامعة الآن تقبل أعدادًا من الطلاب أكبر مما كان متوقعًا، واكتسبت شهرة علمية كبيرة على المستوى الوطني والعالمي.

كان إنشاء جامعة سيناء أحد أهم ركائز الاستثمار في هذه المنطقة للمستقبل؛ فبالعلم والدراسة لا يمكن فقط من تعرف جزء من الوطن، ولكن أيضًا الكشف عن كنوزه وثرواته وحسن توظيفها، كما أن التعامل مع العلم بجدية يعتبر هو السبيل لتنمية سيناء، ففي فترة الاحتلال تم عمل ١٤٧ دراسة عن سيناء من جانب الإسرائيليين، وكانت إحدى هذه الدراسات عبارة عن سبعة آلاف صفحة موثقة ولا يمكن الوصول إليها سوى عن طريق تصريح من هيئة أمنية عليا، ولكن أمكن الحصول عليها بواسطة وزير الصناعة الدنماركي، الذي كان على علاقة طيبة مع الإسرائيليين. وتعد تلك الدراسة من أهم الدراسات قاطبة التي أعدت عن سيناء، لذلك من المهم عند الحديث عن مستقبل سيناء وتنميتها بشكل حقيقي الالتفات إلى مثل تلك الدراسات واستكمال الناقص منها أو الجوانب التي لم تتم دراستها. وهذا الأساس في دعم أن تكون فكرة الاستثمار والتنمية على أساس مشروعات وخطط تؤسس على العلم والدراسة والفحص، أما الجانب الثاني فهو ضرورة توفر

مناخ الاستقرار بكافة جوانبه وزواياه من أمن وتشريع، واقتصاد.

إن توفر المعرفة والاستقرار يصبح الأساس للإجابة على مدى وحدود ونوعية الاستثمار والتنمية في سيناء. والسؤال الذي يجب الإجابة عنه هل تصلح سيناء حقا للاستثمار؟ الإجابة هي بالتأكيد نعم، وإن سيناء منطقة صالحة للاستثمار.

إن أكبر مشكلة تواجهنا في مصر هي العلاقة بين المكان والسكان، فالمؤشرات الديموجرافية تنذر بالخطر خلال الخمس سنوات المقبلة، إذا استمرت بدون أدنى تغيير فالقاهرة الكبرى على سبيل المثال مهددة بشلل حقيقي في حركة المرور بسبب الكثافة السكانية العالية، وتحتاج الى تفريغ جزء من كثافتها السكانية، وهذا التفريغ لا يعقل أن يتم عمله على بعد ١٥٠٠ كيلومترا في توشكي، ولكن يجب أن يكون قريبًا من القاهرة الكبرى، ومن المعروف أن الثقافة المسيطرة على الكثير من العقول لا تشجع على الخروج من نطاق القاهرة الكبرى وضواحيها والذهاب إلى منطقة القناة أو سيناء رغم احتياجها لهؤلاء البشر ولأجيال قادمة.

لماذا لا تعد سيناء منطقة قادرة على استقبال أعداد ضخمة من السكان ويمكن من خلال وضع حلول لمشكلة التكدس والاختناق السكاني في الوادي والدلتا؟ إن الاقتراب من سيناء وفهم إمكانياتها والتعرف على ثرواتها، يوضح أنها ذات ثروات طبيعية ضخمة تسمح لها بالتنمية، وخاصة ما تحتويه من أماكن يتوافر فيها الرخام والمنجنيز والفوسفات والرمال السوداء اليورانيوم، وليس هذا فقط، بل إن نوعية الخامات المستخرجة والمتوفرة من أراضيها هي الأفضل في العالم إلى جانب المميزات النسبية الأخرى من رخص الأيدي العاملة. إن أي مشروع يتكلف ١٨٠ مليون دولار يمكن أن يتكلف في سيناء ١٢٠ مليون دولارًا فقط، وأقرب الأمثلة نموذج لمشروعات التنموية لمجموعة راتب التي استثمر فيها عدد من المستثمرين ٣ مليارات من الجنيهات المصرية في وسط سيناء ووصلت قيمتها السوقية الآن نحو ١٤ مليار جنيه، وهى مشروعات توظف مدخرات ٣٠ ألف مساهم و٣٠٠ مؤسس، هم بالفعل قادة الحركة التنموية الحقيقية في سيناء، والسهم الذي كان يساوي ١٠ جنيهات عند بداية الجهود الاستثمارية أصبح يساوي الآن ٦٥ جنيهًا وعندما ينخفض يصل إلى ٦٣ جنيهًا فقط ولا يشهد أي هبوط حاد لأنه يعبر عن كيان اقتصادي حقيقي ليس له علاقة بطفرات

البورصة. هذا فضلاً عن الإمكانيات السياحية حيث توجد في سيناء العديد من السهول والوديان والهضاب رائعة الجمال إلى جانب مناخها، الذي لا يوجد مثله في العالم فنسبة الأكسجين في العالم كله لا تصل إلى ٢٠٪، ولكن في سيناء تتعدى ٢٣٪ وعلى حسب آخر تقارير وكالة ناسا نجد أن أنقى سماء على وجه الكرة الأرضية تلك التي تعلو سيناء.

هناك ضرورة ملحة لمبادرات خاصة للاستثمار في ثروات سيناء من أجل التنمية، وهى المبادرات التى يجب أن تركز على ألا يتم الاستثمار في سيناء بشكل انتقائي، بل يجب أن يعتمد على دراسات جدوى حقيقية للمشروعات الاقتصادية، سواء في مجال الأسمنت أم في مجال الزجاج أم في مجال التعدين أو في مجال السياحة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية والتنموية، على أن يوضع في الاعتبار الخاص بالعائد الاقتصادي للمشروع.

لقد استطاعت الدولة تنفيذ جزء لا بأس به من البنية الأساسية الخاصة بخطط تعمير سيناء ففي مجال الكهرباء تم ربط جنوب وشمال سيناء بالشبكة الكهربائية القومية. وفى مجال الطرق نفذت استثمارات بإجمالي ٩٦٥ مليون جنيهًا حيث تم عبر شبكة من الطرق ربط شمال سيناء بجنوبها وشرقها بغربها إلى جانب ربط سيناء بالوادي من خلال تنفيذ طريق الحدود الدولية الشرقية من رفح إلى طابا بطول ٢٥٣ كيلومترًا، وطريق العريش نخل بطول ١٤٥ كيلومترًا، وطريق القنطرة شرق / العريش /رفح بطول ٢٢٠ كيلومترًا، وفى مجال توفير مياه الشرب تم تنفيذ استثمارات رفعت متوسط نصيب الفرد في سيناء إلى ٢١٥ لترًا يوميًا، وأقيمت العديد من محطات وخطوط المياه مثل محطة وخط القنطرة شرق العريش لإمداد قرى ومدن شمال سيناء بالمياه النقية، إلى جانب مشروعات شبكات ومحطات الصرف الصحي التي استثمر فيها ٦٦٢ مليون جنيهًا، وكذلك الاستثمارات في مجال الإسكان والخدمات، بإجمالي ٨١٢ مليون جنيهًا.

وتنامي المنفذ من احتياجات البنية الأساسية يمهد لتنفيذ خطة استراتيجية قومية لتنمية سيناء تشارك فيها كل أجهزة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، ومطلوب أن يساعد في التخطيط لوضع ملامح وتفاصيل هذه الخطة مكتب أو هيئة تعمل من خلال محافظة سيناء أو هيئة الاستثمار، التي يمكن من خلالها وضع تصور كامل للمشروعات التي يمكن إقامتها في سيناء ومدى إسهام كل

من رجال الأعمال والحكومة والمجتمع المدني في كل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سيناء، التي يجب أن تعمل جميعها من أجل التنمية في سيناء، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة السكان ومستوى تعليمهم وتأهيلهم، ونوعية التدريب والتعليم اللازم والمهارات المطلوبة، التي تسمح للعمل في فرص الاستثمار المتاحة، والتي يمكن أن تكتمل من خلال الاعتماد على قوى عاملة من خارج سيناء؛ وذلك لأن جزءًا من نجاح هذه التجارب التنموية يجب أن يهتم بالتعرف على نسبة المستفيدين من المشروعات، سواء في مجال العمالة أو في مجال الاستفادة من الخدمات التعليمية للطلاب من أبناء سيناء وألا يغفل البعد البيئي ومدى ملاءمة وأمان المشروعات المتقدمة من الناحية البيئية، وخاصة أن صناعات مثل الاسمنت وغيرها من الصناعات يمكن أن تكون ملوثة للبيئة. ولذلك يجب أن يتم نوع من التنسيق مع أجهزة حماية البيئة، وأخذ هذا العامل في الاعتبار، عند التصريح بإقامة المشروعات في منطقة سيناء.

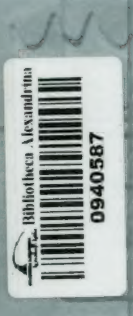
إن الإمكانيات المتاحة للاستثمار، والاستخدام والموجودة في سيناء ضخمة، ويكفي أن نشير إلى إمكانية استصلاح واستزراع ٤,٢ مليون فدان، أو إلى آبار البترول التي تقدم اليوم ١٢٪ من إجمالي كمية الزيت الخام المنتجة في مصر، بخلاف الغاز الذي ينتج منه ما يوازي ٢٢ مليون قدم مكعب في اليوم الواحد من حقل الفيروز في شمال سيناء، بخلاف الثروات المعدنية، هذه الثروات تحتاج للاستثمار بجهود وسواعد وأموال المصريين، لتعمير سيناء والذي يمكن أن يغلق الباب أمام استثمارها واستغلالها من قبل غير المصريين وخاصة أن هناك مخططات لأخذ جزء من أراضي سيناء في عملية تبادل مع إسرائيل كما سبق الإشارة، لذلك يجب البدء على الأقل بتكوين مجموعة صغيرة من الباحثين لدراسة ما كتبه الإسرائيليون عن سيناء خاصة تلك الدراسة التفصيلية التي تقارب ٧٠٠٠ صفحة والتي سبق الإشارة إليها وتحمل تحليلاً لكثير من الظواهر الجغرافية والأنثروبولوجية والتاريخية والاقتصادية والإدارية لشبه جزيرة سيناء، على أن تتعاون هذه المجموعة البحثية المقترحة من الناحية العلمية مع مركز بحوث سيناء الذي أنشأته جامعة سيناء، والجهات التنفيذية للنظر إلى موضوع التنمية والاستثمار في سيناء، من خلال نظرة تكاملية حيث إن سيناء من قناة السويس حتى طابا والجزء المتصل به من الوسط والشمال هو الجزء الذي يحتاج إلى

تنمية حقيقية تتكامل مع عمليات تنمية واستثمار شرق الدلتا، وهو ما يعد خطوة حاسمة في مجال تعمير سيناء، كما أن النطاق بين شرق الدلتا حتى الحدود الشرقية يعد إقليمًا واحدًا.

هذا هو المنطلق الأساسي، الذي يعتمد على منظور تكاملي في عملية تنمية سيناء وفي علاقتها بشرق الدلتا، الذي يمكن من خلاله إنجاح فكرة جذب ثلاثة ملايين مصري للعمل والإقامة في سيناء، وخاصة أن الخطة القومية لعام ١٩٩٤ لجذب السكان إلى سيناء لم تنجح إلا في جذب نصف مليون نسمة حسب نتائج تعداد عام ٢٠٠٦. ولذلك فإن الوصول بالسكان إلى ٣ مليون نسمة، مرهون بمقومات متعددة ومنها دمج شمال سيناء مع شرق الدلتا وذلك على اعتبار أن هذا هو النهج الوحيد الذي يمكن من خلاله هزيمة وتصفية كل الأفكار والمخططات المشبوهة التي يروج لها الإسرائيليون وغيرهم لتوطين الفلسطينيين في سيناء، وهو ما يجب أن تهتم به وسائل الإعلام والحكومة من خلال وضعه على الخريطة الإدراكية للشعب المصري حتى تتحول قضية تنمية سيناء إلى جزء من وجدان الشعب المصري وهو ما يمكن أن يدعمه تنظيم رحلات مستمرة إلى سيناء وتنمية السياحة التاريخية والثقافية القائمة على المواقع الأثرية في شمال ووسط سيناء لجذب المواطنين المصريين لتعرف تاريخ سيناء، وهو تاريخ مفصلي عبر الزمن.

سيناء في قلب مصر

تستعيد مكتبة الإسكندرية ـ فى أنشطتها العديدة ـ وظيفتها الحضارية القديمة التى جعلت منها نافذة الشرق على الغرب، ونافذة الغرب على الشرق. وتضيف إلى هذه الوظيفة القديمة إنجازاتها المعاصرة التى تتجاوب ومتغيرات العصر فى إيقاعه المتسارع فى مدى التقدم الذى لا نهاية له أو حد، وذلك على نحو يفرض عليها مسؤولية كبيرة بوصفها طليعة مجتمع المعرفة فى مسيرته الخلاقة ولذلك تتعدد أدوار المكتبة التى تبدأ من تقديم المعارف المقروءة والمشاهدة والمسموعة بكل وسائلها الممكنة وتقنياتها المتاحة، وتمتد إلى البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة المتطورة، استيعابا وإضافة، حوارا وتفاعلا، مجاوزة ذلك إلى استشراق الإمكانات اللانهائية للمستقبل الواعد. ومن الطبيعى ـ والأمر كذلك ـ أن يكون للمكتبة دورها البارز والرائد فى مسيرة الإصلاح التى انطلقت فى مجتمعاتنا العربية، استجابة إلى مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل، بحثا عن آفاق مغايرة تستبدل بشروط الضرورة آفاق الحرية، وبميراث التقليد الجامد دوافع الابتكار الحيوى المرادف لامكانات التجدد التى لاتتوقف فى عملية التقدم المستمرة.



ISBN 978-977-452-167-6